المُناضلة

almounadil-a

جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-امية

mounadila15@gmail.com
www.almounadila.info

تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة شهرية؛ مدير النشر: إسماعيل المنوزي؛ العدد 89، مارس 2026، الثمن 5 دراهم

نحو أفق تحرري تفرضه النساء العاملات بقوة التنظيم والكفاح

- اليسار المغربي: الأزمة، الحصيلة التاريخية، سبل توحيده (حوار مع الرفيق عبد الغني القباج)
- النساء في قلب الصراع الاجتماعي: نحو نسوية شعبية تحررية في المغرب
- النساء في النقابات (حوار مع المناضلة فاطنة أفيد)
- من 20 فبراير إلى جيل زيد: كيف يتشكل الوعي الطبقي لدى جيل جديد من المناضلين الشباب (حوار مع مناضلة شابة)
- حراك 20 فبراير: الأمل الذي لا يموت فينا!
- حركة 20 فبراير: ذاكرة احتجاجية وصيرورة وعي
- أين تكمن أهمية التاريخ بنظر الاشتراكيين
- لماذا يجب على اليسار إعادة التفكير في موضوع الأجيال
- عمال فندق أطلانتيد في أسفي: صمود ونضال ضد التشغيل الهش وتواطؤ الدولة (حوار مع نقابي)

- 8 مارس: تحيا النساء المناضلات ضد اليمين المتطرف!
- في مواجهة الهجوم النيوليبرالي: طلبة جامعة ابن طفيل يدافعون عن مجانية التعليم-مقابلة مع طالب من لجنة المعتقل
- بين إرث 20 فبراير وتضييق اليوم: المدافعات عن حقوق الإنسان في قلب المعركة

نحو أفق تحرري تفرضه النساء العاملات بقوة التنظيم والكفاح

بقلم؛ جريدة المناضل-ة

في الثامن من مارس من كل سنة، لا نستعيد ذكرى عابرة ولا نكتفي بطقوس خطابية فارغة، بل نستحضر تاريخًا حيًّا من نضال النساء العاملات في مواجهة الاستغلال الرأسمالي والاضطهاد الأبوي معًا. ينبثق هذا اليوم من صميم الصراع الطبقي، ويذكّرنا بأن تحرر النساء لم يكن يومًا منحة من سلطة أو ثمرة إصلاح معزول، بل كان نتيجة كفاح طويل خاضته عاملات المصانع ونساء الأحياء الشعبية والكادحات في الحقول وورشات العمل، وفرضنه بانتزاع الحقوق انتزاعًا من قلب علاقات قهرية لا تزال تتجدد بأشكال مختلفة.

تتعمق اليوم، في سياق الأزمة الرأسمالية العالمية وتداعياتها الاجتماعية، أوضاع الهشاشة التي تدفع النساء ثمنها مضاعفًا. تدفع المرأة العاملة ثمن غلاء المعيشة وتآكل الأجور، وتتحمل عبء العمل غير المؤدى عنه داخل الأسرة، وتواجه بطش التشغيل الهش والطرد التعسفي وانعدام الحماية الاجتماعية. تكدح في القطاعات الأقل أجرًا والأشد إنهاكًا، وتُزجّ بها في أنماط عمل غير مهيكل يحرمها من أبسط الحقوق، ثم يُطالبن بالصمت باسم «الاستقرار» و«المصلحة العامة». يشتد العنف الاقتصادي والاجتماعي كلما اشتدت الأزمة، ويُعاد إنتاج التبعية داخل سوق الشغل كما داخل الفضاء الخاص، فتتكرس التراتبية ذاتها التي تجعل من عمل النساء موردًا رخيصًا لتغذية الأرباح.

تروّج الدولة وأجهزتها خطاب «التمكين» و«المقاربة التشاركية»، وتُغرق الفضاء العمومي بلغة إصلاحية تُخفي استمرار البنية نفسها التي تولّد التمييز. تُصدر القوانين، وتُعدّل النصوص، لكنها تُبقي على شروط الاستغلال قائمة، وتترك ملايين النساء رهائن الفقر والأمية والتهميش. لا تتحقق المساواة بإدماج محدود في مؤسسات تمثيلية فاقدة للسلطة الفعلية، ولا يُقاس التحرر بعدد الوجوه النسائية في مواقع القرار ما دامت السياسات ذاتها تُدار بمنطق الربح وتخدم مصالح الأقلية المالكة. يكشف الواقع أن التمييز ليس انحرافًا طارئًا يمكن تصحيحه بمرسوم، بل هو نتاج بنية اقتصادية واجتماعية تستند إلى تقسيم جنسي للعمل يضمن استمرار الاستغلال.

يفرض السياق المغربي، في ظل استبداد سياسي ذي بنية بطريركية راسخة، تحديات مضاعفة أمام النضال النسائي. يُضيّق المجال العمومي وتُقيَّد الحريات النقابية والجمعوية، وتُواجَه الاحتجاجات بالقمع والتجريم، فيتحول الدفاع عن الحقوق إلى مجازفة يومية. تُستثمر المرجعيات المحافظة لإعادة إنتاج الطاعة داخل الأسرة والمجتمع، ويُستعمل الدين والتقاليد كأدوات لشرعنة التمييز وإخماد الأصوات المتمردة. تتعرض المناضلات لحملات تشهير وضغط اجتماعي يهدف إلى عزل مطالبهن عن محيطها الشعبي، وتُدفع الحركة النسائية نحو التشرذم أو الاحتواء عبر آليات الدعم المشروط والتمويل الموجّه. يفرض هذا الواقع أن يُفهم النضال النسائي كجزء من معركة أوسع ضد الاستبداد، وأن يُربط مطلب المساواة بمطلب الحريات الديمقراطية والعدالة الاجتماعية في آن.

يفرض هذا الوضع أن تبادر النساء أنفسهن إلى بناء تنظيماتهن المستقلة، الديمقراطية والكفاحية، وأن يرسّخن أطرًا قاعدية تعبّر عن مصالحهن الطبقية بعيدًا عن وصاية الدولة أو احتواء البيروقراطيات أو توظيف الأحزاب الليبرالية لقضيتهن في بازار التمثيل. يقتضي التنظيم المستقل أن تُصاغ المطالب انطلاقًا من واقع العاملات والكادحات، وأن تُنتخب القيادات بشكل ديمقراطي قابل للمساءلة والعزل، وأن يُربط العمل الميداني اليومي ببناء وعي نقدي جماعي يفضح جذور الاضطهاد. يعزّز هذا التنظيم قدرة النساء على خوض الإضرابات والاحتجاجات، وعلى فرض حضورهن في النقابات والجمعيات وساحات النضال، لا كملحق رمزي بل كقوة اجتماعية فاعلة تفرض أجندتها وتدافع عنها بثبات.

يقتضي الوفاء لروح الثامن من مارس أن نربط بين النضال النسوي والنضال الطبقي، وأن نرفض اختزال قضية النساء في مطالب جزئية منفصلة عن معركة العدالة الاجتماعية الشاملة. يفرض هذا الربط أن ننخرط في تنظيم العاملات داخل أماكن الشغل، وأن ندعم نضالاتهن من أجل الأجر العادل والحماية الاجتماعية وكرامة العمل، وأن نناهض كل أشكال العنف والتمييز التي تُستخدم لتطويعهن وإخضاعهن. يتطلب الأمر أن نفضح الأوهام التي تَعِدُ بتحسين أوضاع النساء دون المساس بجوهر السياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي تُعمّق الفوارق الطبقية وتُفكك الخدمات العمومية وتُحمّل الأسر، أي النساء في الغالب، أعباء إضافية.

ينبغي أن نستحضر أن تحرر النساء لا ينفصل عن تحرر المجتمع بأسره، وأن كسر القيود التي تكبل المرأة العاملة يمر عبر كسر علاقات الاستغلال ذاتها التي تقهر العمال والعمالات جميعًا. تفتح معركة المساواة الحقيقية أفقًا لتحول اجتماعي أعمق يعيد الاعتبار لقيمة العمل الإنساني، ويضع الثروة المنتَجة جماعيًا في خدمة الحاجات الاجتماعية لا في خدمة التراكم الخاص. بهذا المعنى، لا نحيي الثامن من مارس كتاريخ رمزي فحسب، بل نُجدّد الالتزام بالسير في درب نضالي طويل، ونؤكد أن التحرر لن يُمنح بل يُنتزع، وأن العدالة لن تتحقق إلا بميزان قوى تفرضه الجماهير المنظمة في الشارع وأماكن العمل ومختلف فضاءات المقاومة.

8 مارس: تحيا النساء المناضلات ضد اليمين المتطرف!

بقلم؛ الأممية الرابعة

تنشئ النساء، في كل ربوع العالم، شبكات تضامن ووسائل حماية وفضح ضد جميع أشكال العنف، كان منزليًا أو عسكريًا إمبرياليًا أو فاشيًا. تبني النساء مقاومات في أماكنهن ضد الجوع والفقر والحروب والاستخراجية والانهيار المناخي والحرمان من الحقوق.

إنه في هذا الإطار، سيجري اليوم العالمي للنضال من أجل حقوق النساء مع احتلال الشوارع والأراضي في جميع أنحاء العالم ضد الاستبداد الفاشي. سنسير مستوحيات النضالات المناوئة للإمبريالية، والاشتراكية، والمناهضة للعنصرية والذكورية، والاشتراكية الإيكولوجية في العالم برمته. ستصدح أصواتنا ضد المليارديرات وشركاتهم العابرة للأوطان التي تستغل عمل النساء بنحو متزايد لزيادة أرباحها. لهذا السبب نصرخ عالياً أن جميع الحيوات وممتلكات الطبيعة المشتركة تفوق أرباح رأس المال قيمةً.

سوف نسير:

– ضد إمبريالية دونالد ترامب الأمريكية، التي تضطهد المهاجرين/ت والسود والنساء وأفراد مجتمع الميم (LGBTQIAPN+) في الولايات المتحدة والعالم؛

– ضد نظام بوتين الذي لا يقل كرها للنساء ومثليي الجنس ودموية، وضد غزوه لأوكرانيا؛- ضد نظام إيران الفتاك والوحشي؛

– ضد الإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني التي يرتكبها نتنياهو وترامب، بتواطؤ من الحكومات الأوروبية.

سنسير للدفاع عن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وندين الحصار الإجرامي المفروض على الشعب الكوبي والتدخل السياسي والعسكري في فنزويلا. وضد الشركات التكنولوجية الكبرى والمجمع الصناعي العسكري الأمريكي الذي يهاجم سيادة شعوب العالم بأسره من خلال السيطرة على منصات التواصل الاجتماعي الرقمية التي تنشر أفكار اليمين المتطرف والفكر المحافظ والعنصرية وكره النساء.

سنسير من أجل العدالة الإنجابية، ومن أجل نزع تجريم الإجهاض، ومن أجل إجهاض آمن وقانوني ومجاني. من أجل تحرير أجسادنا، ومن أجل تقرير المصير وحرية اختيار ميولنا الجنسية وهويتنا الجندرية. سنسير ونحن ندرك أهمية إضراب النساء كأداة تسلط الضوء على دور عمل الإنتاج وإعادة الانتاج في استمرار المجتمع والحفاظ على جميع أشكال الحياة. سنسير من أجل تقرير مصير الشعوب، ومن أجل السلام ونزع عسكرة الحياة، وسنكافح جميع الحروب الجارية في العالم.

نحن نتضامن مع النساء الفلسطينيات والفنزويليات والكوبيات والروسيات والأوكرانيات والإيرانيات والكرديات والأفغانيات والسودانيات والكونغوليات، وكذلك مع جميع نساء العالم اللواتي يقاومن الاحتلالات والصراعات المسلحة. نطالب بالسلام ووضع حد للتدخلات الإمبريالية التي تنهب الأراضي وتعتدي على أجسادنا وتحافظ على امتيازات الأغنياء.

عن اللجنة العالمية للأممية الرابعة.

25 فبراير 2026

اليسار المغربي: الأزمة، الحصيلة التاريخية، سبل توحيده (حوار مع الرفيق عبد الغني القباج)

1* مرحبا الرفيق عبد الغني القباج. بداية هل يمكنك أن تعرف نفسك للقارئ- ة؟

الحديث عن من أكون كفرد ليس مهما كتعبير عن الذات... لأن حياتي ارتبطت وترتبط بصيرورة واقع سياسي اجتماعي الذي نشأت فيه و شكلني بتناقضات وبآلام واقع الطبقات الشعبية المغربية التي خابت كل آمالها بحياة ديمقراطية حقيقية تحقق لها فعلا الحرية والكرامة والمساواة وهي آمال لن تتحقق في نظام ما يسمى الديمقراطية الليبرالية المتخلفة وفي اقتصاد الرأسمالية والتبعية..

تَشكل وعيي بالتناقضات الطبقية الاجتماعية حين كنت أصاحب أمي لزيارة خالتي التي تسكن في «كاريان سنطرال» بالدار البيضاء، حي الفئات الاجتماعية الفقيرة والمقهورة والمهدورة التي فُرِضَ عليها الاستلاب والاستغلال والقهر الذي بلوره «استقلال» سنة 1956، «استقلال» شكلي أنتج نظام الاستعمار الجديد والحكم الملكي الفردي كقدر، كما أن كينونتي ارتبطت بمستقبل لم يكن مُقدَّراً سلفاً من قِبَل إله خالق، ولا هو مُحدَّدٌ بالصدفة، بل هو نتاج، بالضرورة، لسياسة حولها النظام السياسي، منذ «استقلال» الاستعمار الجديد، إلى مصير حتمي لإلغاء مواطَنة الإنسان وفرض مكانها إنسان الرَّعِيَّة التي ليست سوى عبودية مقنعة بمؤسسات «عصرية» مزيفة.

لم أعرف حياة الطفولة في هذا الواقع الذي يلغي إنسانية الإنسان... كنت أقاوم بصمت، وسني حوالي ست سنوات، الاستلابَ والإحساس بالقهر كأطفال الفئات الشعبية في حي عين الشق بالدار البيضاء التي هاجر إليها أبي بحثا عن العمل. أكسبني هذا الواقع نظرة نقدية للواقع الأسري والاجتماعي وعمري لم يتجاوز السادسة... نقد المظاهر الاجتماعية التافهة والسطحية المزيفة للواقع. واكتشفت، كيف قاومت أمي، كأغلب أمهات الفئات الشعبية هذا الواقع. كانت أمي تعمل بآلة خياطة وتحول أجزاء الأثواب المقطوعة وفق تصاميم يعطيها لها تاجر ملابس في سوق «لقريعة»، إلى قمصان وفساتين وسراويل ووِزرات مدرسية مقابل دريهمات، وكيف اشتغلت أختي عزيزة (20 سنة)، وأخي ع. الرحمان (17 سنة)، لتوفير متطلبات استمرار الحياة داخل الأسرة بعد الانفصال عن أبي.

مكَّنتني مقاومة أسرتي وتضامنها من تجاوز هذا الواقع الاجتماعي المؤلم التي تعيشه فئات شعبية في الدار البيضاء. سأكتشف في إذاعة موسكو التي كانت تتحدث عن الاتحاد السوفياتي وتنتقد الرأسمالية وتشيد بماركس ولينين، لم أكن أعي دورهما في الثورة والتاريخ. وفي زيارة أسرية للمعرض الدولي في الدار البيضاء سنة 1959، سأكتشف رواق بلد الاتحاد السوفياتي الذي من بين معروضاته المركبة الفضائية «Vostok». وقفت مندهشا أمام هيكل المركبة وصورها المعروضة في رواق الاتحاد السوفياتي ورائد الفضاء يوري گگارين. وسجل وعيي أن على هذه الأرض بلد متقدم في العالم يسمى الاتحاد السوفياتي.

في أحد الأيام، وأنا في سن العاشرة، اشترى لي أخي ع. الرحمان تريكو أصفر. وأنا في القسم الرابع ابتدائي بعين الشق. كانت فترة الانتخابات المحلية سنة 1963. في صباح أحد أيام تلك الفترة رأيت، وأنا ذاهب للمدرسة، على جدران حي عين الشق ملصقات زرقاء للاتحاد الوطني للقوات الشعبية. أُلصِقَتْ لي، ولمخازنية يقتلعونها. ونحن في القسم قام معلم مادة العربية، قصير أنيق في بذلته الزرقاء، بهجوم عليّ لأنني أرتدي تريكو لونه أصفر. لم أفهم لِمَ هذا الهجوم العدواني وهو يتحدث عن عظمة علال الفاسي «كزعيم استقلال المغرب». ولما عدت إلى البيت حكيت لأخي ع. الرحمان هجوم المعلم ضدي، فشرح لي أن هذا المعلم من حزب الاستقلال، واللون الأصفر لون حزب «جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية» في الانتخابات. بدأت أفهم في تصنيف الأحزاب: «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، «حزب الاستقلال»، وحزب «جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية». وكان خالي محمد، موظف بمستشفى الصوفي يزورنا، وينتقد الوضع في البلاد و«حزب الاستقلال». سأعرف من بعد أنه عضو في «الاتحاد المغربي للشغل» وفي «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية».

عادت الأسرة إلى مراكش سنة 1962. جرت أحداثٌ شكَّلت وعيي وسلوكي الاجتماعي. في يوم 24 مارس 1965، ثلاث سنوات بعد عودة الأسرة إلى مراكش، حدثت مظاهرة شباب اقتحموا ثانوية المنصور الذهبي حيث كنا في ساحتها في فترة الاستراحة. أخبرنا أحدهم أنهم طلبة وتلاميذ ثانوية «دار البارود» وأنهم يتظاهرون تضامنا مع انتفاضة جماهير شعبية في الدار البيضاء يومي 22 و23 مارس ضد قرار منع التلاميذ البالغين 16 سنة وأكثر من متابعة دراستهم بسلك الثانوي للحصول على البكالوريا، وتحولت الانتفاضة ضد الأوضاع الاجتماعية المزرية وضد القمع السياسي. وواجه النظام السياسي جماهير الانتفاضة بالرصاص وقتل واعتقال مواطنين ومواطنات عُزَّلٍ. فتم تعليق الدراسة وغادرنا الثانوية.

بداية نوفمبر 1965، اكتشفت صدفة حدث اختطاف المهدي بنبركة في زيارة أمي، وكنت معها، لبيت أسرة من العائلة بدرب تيزگارين بمراكش، وكان رب هذه الأسرة عضوا في مجلس مدينة مراكش عن «حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية». وعلى المائدة في غرفة الضيافة جريدة «الاتحاد الوطني»، في صفحتها الأولى عنوان «اختطاف المهدي بنبركة في قلب باريس»...

قرأت الخبر وحملته لأستاذ العربية الْحَارِي أسأله عن «المهدي بنبركة». شرح لي أن المهدي قائد يساري وأكبر معارض للنظام الملكي.. في أحد أيام ربيع 1966، ذهبت، آنذاك، إلى كيوسكات الكتب في ساحة جامع لفنا اشتريت رواية ساهمتُ بها في مكتبة القسم. وصدفة عثرت على كراس المهدي بنبركة تحت عنوان «المجتمع الجديد». في هذه الفترة، اصْطَحَبَ أخي ع. الرحمان معه كتاب لينين باللغة الفرنسية «تحالف الطبقة العاملة مع الفلاحين» أهداه له السوسيولوجي المناضل بول باسكون. كنت أقرأ كل يوم صفحة أو صفحتين. كنت أجيد قراءة كتب باللغة الفرنسية بالنظر لأنني تعلمت هذه اللغة بداية قسم التحضيري في المدرسة الابتدائية، وفي الإعدادية كان تلقين مواد الرياضيات الفيزياء-الكيمياء والتاريخ والجغرافية والعلوم التجريبية باللغة الفرنسية، وأدمنت على قراءة قصص بالفرنسية مصورة، Le petit Blek، ranger و Zembla.

منذ القمع الدموي لجماهير انتفاضة 23 مارس، تعمقت أزمة النظام السياسي وسادت سلطويته المجتمع والحياة السياسية، فأقام في يونيو 1971 محاكمة سياسية كبرى في مراكش لقادة ومناضلي «الاتحاد الوطني للقوات

اليسار المغربي: الأزمة، الحصيلة التاريخية، سبل توحيده (حوار مع الرفيق عبد الغني القباج)

الشعبية» وأعضاء من «الحزب الشيوعي المغربي»، كما انفجرت تناقضات الطبقة الحاكمة والنظام السياسي في انقلابين فاشلين، يوليوز 71 وغشت 72. وفي نفس الوقت كانت سنة 1972 سنة نضال «النقابة الوطنية للتلاميذ» التي قادت إضراب التلاميذ منذ شهر يناير، و عرف نضال الحركة الماركسية اللينينية دينامية، فقرر الحسن الثاني إعلان السنة الدراسية «سنة بيضاء». حين حصلت على شهادة البكالوريا، التحقت مع مجموعة من الرفاق والأصدقاء بكلية الحقوق في الرباط، انخرطت في «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب» و بدأ انتمائي لـ«تنظيم ب». نتوصل مع بعض الرفاق بنشرة «إلى الأمام» التي كانت مشتركة بين «تنظيم ألف» و«تنظيم باء». لكن حدثت خلافات سياسية ونظرية حول المرحلة السياسية بين التنظيمين، وساد نقاش حول «مهام الحركة الماركسية اللينينية المغربية». فاحتفظت «منظمة ألف» بنشرة «إلى الأمام» وأصبحت «منظمة إلى الأمام»، في حين تحول «تنظيم باء» إلى «منظمة 23 مارس».. وبدأت تتعمق دراستي لمؤلفات لماركس ولينين وماو، ودراسة كتب ثورية تنشرها دار ماسبيرو، والمركز الثقافي السوفياتي في الرباط كان مصدرنا لمؤلفات ماركس ولينين واليسار الثوري.

في نوفمبر 1974، أفلتت من حملة الاعتقالات التي تعرضت لها تنظيمات الحركة الماركسية اللينينية «23 مارس»، «إلى الأمام» و«لنخدم الشعب»، نظرا لأنني غادرت الرباط في نهاية سنة 1973 ، بعد أن تم تعييني في أكتوبر أستاذا للفرنسية في ثانوية «قطارة»، القرية العمالية لمناجم إنتاج البيروتيت في ناحية مراكش. ومن الصدف، أنني عوضت الأستاذ المناضل حسن التيجارتي عضو «في منظمة 23 مارس»، الذي تم اعتقاله في شهر أكتوبر 1974.

منذ حملة الاختطافات التي تعرض لها أطر ومناضلو ومناضلات تنظيمات الحركة الماركسية اللينينية بداية من نوفمبر 1974، وطرح النظام السياسي لمسألة الصحراء الغربية، نهجَ أغلب أعضاء قيادة «منظمة 23 مارس» الذين استقروا في باريس، بالتخلي عن الخط السياسي الثوري للمنظمة و بلوروا خطأ سياسيا يمينيا، بعد أن برروا هذا الانحراف بمواقف تمت صياغتها في وثائق «التقرير التوجيهي» سنة 1978، «حول العمل الشرعي: ما هي سمات ومهام فترة الانتقال»، «الوعي الديمقراطي والوعي المتأخر». فقررنا مجموعة من الرفاق ومساهمة كبيرة من رفاق داخل السجن المركزي بالقنيطرة ضمنهم الرفيق رحال جبهة وأحمد ر. ورفاق آخرين، في نهاية 1979، استمرار الخط الثوري لـ«تنظيم 23 مارس». أصدرنا عدة أعداد من نشرة «23 مارس» السرية، أصدرنا ووزعنا بيانات سرية، وكراس حول تقرير المصير في الصحراء الغربية، وخصصنا عددا من نشرة «23 مارس» لانتفاضة يونيو 1981. وتشكلت خلايا التنظيم خصوصا في مراكش والرباط. وساهم عدد من الرفاق في انتفاضة مراكش 1984. وعلى إثر هذه الانتفاضة تم اعتقالي مع مجموعة منهم.

بعد خروجي من السجن، ساهمت سنة 1995، في تأسيس «الحركة من أجل الديمقراطية» وفي يوليوز 2022، في تأسيس وحدة «اليسار الاشتراكي الموحد» وتم انتخابي عضوا في المجلس الوطني، وسنة 2004، انتخبت عضوا في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الموحد. ساهمت في التحضير لـ«حركة 20 فبراير». وفي سنة 2015، بعد خلافات نظرية وسياسية طيلة سنة 2014، قدمت استقالتي في ماي 2015 من «الحزب الاشتراكي الموحد». وقدمت على صفحتي فيسبوك نقدا ذاتيا لانخراطي في تأسيس «الحركة من أجل الديمقراطية» وفي تأسيس «اليسار الاشتراكي الموحد».

2* نحن على أبواب انتخابات جديدة (2026). انقسم اليسار المغربي بين موقفين متضادين: 1) التغيير يأتي عبر العمل داخل المؤسسات؛ و3) مقاطعة تلك المؤسسات والانتخابات. في رأيك ما حصيلة هذين الموقفين؟ وهل بالإمكان موقف ثالث يجمع بينهما؟

أولا- حول المشاركة في الانتخابات كفرضية للعمل داخل المؤسسات أو مقاطعتها هي والمؤسسات كفرضية للتغيير الديمقراطي:

تبلور موقفي ورأيي في الماضي منذ انتمائي للحركة الماركسية اللينينية، ولا أزال إلى اليوم، تأسيسا على تاريخ صراع طبقي معقد، أكثر عفوية وتشرذم وأقل تنظيما وتوحد، في المغرب، والتناقض الأساسي والمرحلي الاقتصادي والسياسي الاجتماعي والثقافي بين طبقة البرجوازية الكمبرادورية المخزنية وسلطتها السياسية الملكية وبين الطبقات الكادحة، الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء وجمهور الكادحين والمحرومين. وبالتالي موقفي هو أن الانتخابات، في نظام ليبرالي متقدم أو متخلف، ليست هي الديمقراطية. والانتخابات في نظام سياسي ومجتمع الديمقراطية الليبرالية، لن تنتج سوى «وحوش» سياسية انتهازية تعمل من أجل مصالحها الخاصة، وما عاشته شعوب العالم تاريخيا من ويلات وإبادة ومآسي الاستعمار الأوروبي الغربي المباشر وظهور النازية والفاشية، نعيش تكراره اليوم، بشكل جديد، مع ما تنتجته الرأسمالية والليبرالية و«ديمقراطية» ديكتاتوريتها من تحول الغرب الليبرالي إلى فاشية جديدة يجسدها ما يشهده اليمين الأوروبي من تحول وتحالف مع اليمين المتطرف، ويتجلى ذلك في تطبيع أفكار اليمين المتطرف في أوروبا وفي أمريكا مع دونالد ترامب، ومساندتهم لمشروع ولحرب الإبادة ضد الشعب الفلسطيني.

وفي المغرب نعيش في واقع نظام سياسي، يحتكر فيه الملك كل السلط السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية. والديوان الملكي، مختبر القرار السياسي، والإدارة المخزنية يسيطران على جميع القرارات السياسية والاستراتيجية المهمة. ومستشارو الملك أعضاء الديوان الملكي يتوفرون على نفوذ سياسي كبير. واقتصاديا، يشكل مثال الشركة القابضة «المدى»، وهي في مِلْكِيَّة القصر، قوة اقتصادية بجانب الشركات الفرنسية والإسبانية والأمريكية والأوروبية، والصينية، تسيطر على الاقتصاد المغربي. مثال الشركة القابضة «المدى» تتشكل من ثمانين شركة. أهمها التجاري وفا بنك، وشركة الاتصالات inwi، وشركة مناجم، وشركة ناريفا للطاقات المتجددة، وشركة الإسمنت لافارج هولسيم المغرب، وشركة الصلب سوناسيد، بالإضافة إلى شركة (Optorg) المختصة في بيع السيارات وتوريد المعدات وهي مجموعة صناعية وللتوزيع الكبير، تعمل في المغرب وأفريقيا، تعمل في صناعة معدات البناء (المباني والأشغال العامة والتعدين والغابات)، وهي وكيل لشركة كاتربيلر (Caterpillar)، وتوزيع قطع غيار السيارات، بالإضافة إلى «مرجان» لتوزيع وتجارة المواد الغذائية، 171 نقطة بيع موزعة على 37 مدينة مغربية.

اليسار المغربي: الأزمة، الحصيلة التاريخية، سبل توحيده (حوار مع الرفيق عبد الغني القباج)

وأصبحت الشركات المغربية والشركات الرأسمالية الأوروبية والأمريكية تشكل مصدرا أساسيا للقرار السياسي والاقتصادي ولرأسمالية المغربي.

وللعلم، فقد بدأتْ سياسة خوصصة أهم المؤسسات الاقتصادية العمومية في بداية من سنة 1993، ضمن سياسة اقتصادية نيوليبرالية (متخلفة) في واقع برجوازية مفترسة.

ونعرف أن النيوليبرالية، أيديولوجية اقتصادية وسياسية، تهدف إلى ضرب دور الدولة في ضبط الاقتصاد، وتفويت السياسة والقرار الاقتصاديين إلى القطاع الخاص، وتفرض خضوع حياة المجتمع لقانون السوق الحر والخوصصة، وإلغاء الإنفاق والمال العام على القطاعات الاجتماعية العمومية (التعليم، الصحة، الشغل...)، وخفض الضرائب على الرأسمال. والنتيجة تعميق اللامساواة الطبقية وتهميش الخدمات الاجتماعية. إنها سياسة تفقير الطبقات الشعبية لإغناء طبقة الأغنياء.

ومثال شكلية المؤسسات السياسية «المنتخبة» يؤكده مشروع «تنموي» قرره واطلقه الملك سُمِّيّ «الحسيمة منارة المتوسط» في أكتوبر 1915، وبعد سنتين انتفض شباب ومواطنو ومواطنات منطقة الحسيمة احتجاجا على سياسة الإقصاء الاجتماعي إثر مقتل الشاب محسن فكري تاجر سمك مطحونا في شاحنة قمامة وفشل هذا المشروع. الحكومة والبرلمان والجماعات المحلية كانت ولا زالت خارج برامج اقتصادية واجتماعية.

والسياسة الاقتصادية السائدة تقرر فيها المؤسسة الملكية، وهي سياسة تخدم مصالح شركات الهولدينغ الملكي «المدى» الشركات الخاصة مغربية وعالمية. وبالتالي، فالنظام الملكي استمر ضامنا، بسلطويته وبأجهزة الأمن والقمع، لاستقرار سياسي يخدم مصالح البرجوازية المغربية الكبيرة والشركات الرأسمالية الفرنسية والأوروبية والأمريكية الكبيرة التي تستوطن في المغرب.

في هذا الوضع السياسي والاقتصادي الانتخابات شكلية وفارغة من أي رهان سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي ديمقراطي حقيقي وأحرى اشتراكي فعلي.

وبالتالي، وفي هذا الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي أتبنى موقفا سياسيا يساريا راديكاليا يقرر أنه من الوهم السياسي الانسياق مع فرضية تحقيق تغيير جوهر سلطوية وطبيعة النظام السياسي الملكي عبر الانتخابات ومن داخل النظام السياسي، إن هذه الفرضية مجرد وهم سياسي. لأن النظام السياسي يرفض ويتناقض مع أي تحول وصيرورة سياسية، عبر الانتخابات ومن داخل مؤسسات النظام السياسي، تحقق ديمقراطية حقيقية تحقق حاجات حياة كريمة للطبقات الشعبية، عمالا وفلاحين فقراء وكل الكادحين والكادحات. وبالتالي فصراع القوى الديمقراطية واليسارية التقدمية من أجل تغيير ديمقراطي صراع سياسي من أجل الوصول إلى السلطة. وكل الأحزاب السياسية المنخرطة في الانتخابات والمؤسسات السياسية لا تصارع من أجل السلطة السياسية.

فالتاريخ علمنا خلال مسار 65 سنة من الصراع السياسي، استحالة تحقيق تغيير نحو ديمقراطية حقيقية عبر العمل داخل المؤسسات لأنه صراع يُغَيِّبُ الصراع من أجل السلطة السياسية. وتجربة حكومة عبد الله إبراهيم اليسارية (4 ديسمبر 1958- 21 مايو 1960)، مرورا بتجربة حكومة «عبد الرحمان اليوسفي» (14 مارس 1998- 9 سبتمبر 2000) ووصولا لانتفاضة «حركة 20 فبراير» التي فرضت تغيير الدستور سنة 2011، مسار سياسي يوضح أن الخط السياسي الإصلاحي ينتهي إلى الاندماج الكامل في مؤسسات نظام سياسي غير ديمقراطي. فالأحزاب السياسية الديمقراطية التقدمية واليسارية هي التي تغيرت، إنه وهم الأحزاب «اليسارية» والديمقراطية التقدمية الإصلاحية الذاعنة والمعارضة المرتبط خطها السياسي بالعمل داخل مؤسسات سياسية (برلمان، جماعات محلية وحكومة). وهي أحزاب اختارت استفادة صفوتها وأطرها المتنفذة من عضوية البرلمان والجماعات المحلية وعائداتهما المالية والاستفادة من رئاسة مراكز عدد من المؤسسات «العمومية»، «المجلس الأعلى للحسابات»، «الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها»، «مجلس المنافسة: ضمان الشفافية والإنصاف في العلاقات الاقتصادية ومحاربة الاحتكار»، «المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي» ، «المجلس الوطني لحقوق الإنسان»، «مؤسسة الوسيط»، «الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري ، «مجلس الجالية المغربية بالخارج»، «المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي»، «المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة»...

وهذه الأحزاب الـ«يسارية» الذاعنة لا تستفيد من دروس تاريخ الصراع السياسي والطبقي و منعطفات الصراع الطبقي والسياسي التي تؤشر على فرضية بداية صيرورة تحول ديمقراطي منشود، كما جرى مع أزمة النظام السياسي طيلة سنوات 1970 مرورا بطرح قضية الصحراء وما سُمّيَ بـ«الإجماع الوطني» و«المسلسل الديمقراطي»، وانتفاضات يونيو 1981، يناير 1984، ديسمبر 1990، وفشل إدماج أحزاب المعارضة الذاعنة في مشروع حكومة سنة 1992، وأزمة ما سمي «السكتة القلبية» سنة 1996، وحدث التفجيرات الإرهابية يوم 16 ماي 2003، التي مكنت النظام السياسي من بناء جهاز أمني قوي وتطبيق سياسة أمنية وانغلاقه السياسي الذي أدى إلى مقاطعة المواطنين لانتخابات 2007، وخلق «حزب الاصالة والمعاصرة» من داخل السلطة السياسية لمواجهة أزمة النظام السياسي لإضعاف المعارضات السياسية، إسلاموية ويسارية راديكالية.

ثانيا- حول مقاطعة الانتخابات:

بتحليل بسيط للواقع السياسي والصراع الطبقي (خصوصا الاحتجاجات العفوية للفئات الشعبية و«جيل زد» مؤخرا) يبين أن أغلبية الشعب تقاطع الانتخابات عفويا، مثلا من ضمن 15.5 مليون ناخب وناخبة، ولم يشارك في التصويت، حسب الأرقام الرسمية، سوى 5 ملايين و700 ألف مواطن ومواطنة، وأكثر من 7 ملايين مغربي البالغين سن 18 سنة وأكثر غير مسجلين في اللوائح الانتخابية. ومن ضمن 25 مليون و226 ألف مواطن ومواطنة بالغين 18 وأكثر لهم حق التصويت حسب إحصائيات «المندوبية السامية للتخطيط» سنة 2021.

والأحزاب المشاركة في جميع انتخابات المغرب لا تفهم علميا الصراع الطبقي على حقيقته، ولا تفهم مظاهر الوعي العفوي لجمهور الطبقات الشعبية والطبقة المتوسطة ومستوى وعيها السياسي كما هو في الواقع. إن

اليسار المغربي: الأزمة، الحصيلة التاريخية، سبل توحيده (حوار مع الرفيق عبد الغني القباج)

اليسار «الإصلاحي» أو الليبرالي لا يطرح مسألة السلطة السياسية كهدف في صراعه السياسي، ويطرح بعض المطالب الدنيا الاقتصادية والاجتماعية مفصولة عن حق الأحزاب في السلطة السياسية. يتعامل هذا اليسار «الإصلاحي»/الليبرالي في نضاله مع هذه المطالب الدنيا الاقتصادية والاجتماعية كتكتيك يُمَكِّنُه من الالتحام بالجماهير الشعبية. محاولا بذلك تجاوز أزمة مشروعه/برنامجه الديمقراطي «الإصلاحي» المتمثل في «ملكية برلمانية» منذ أكثر من عقدين ونصف. ويستمر في خطه السياسي الذي يمارس الانخراط في السياسة السائدة ومؤسساتها والانتخابات دون أن يحلل علميا الواقع السياسي للإجابة الواضحة عن أسئلة:

- لماذا لا يطرح مسالة السلطة السياسية والقرار السياسي كحق وهدف لأي انتخابات و لأي انخراط في مؤسسات الدولة؟

- لماذا لم يستطع نضاله وممارسته السياسيين تغييرَ ميزان القوى لصالح إصلاح النظام السياسي السائد وتحقيق «ملكية برلمانية؟

- لماذا تقاطع أغلبية المواطنين والمواطنات الانتخابات البرلمانية والجماعية؟ كما جرى خلال انتخابات 2007 التي لم يشارك فيها سوى 37%، إذ من ضمن 15.5 مليون ناخب وناخبة، ولم يشارك في التصويت سوى 5 ملايين و700 ألف مواطن ومواطنة، إضافة إلى أن حوالي 6 ملايين مغربي البالغين سن 18 سنة وأكثر غير مسجلين في اللوائح الانتخابية.. وكما جرى خلال انتخابات نوفمبر 2011، حيث لم يسجل في اللوائح الانتخابية سوى 13 مليون و600 ألف ناخب وناخبة من أصل 25 مليون مواطن ومواطنة لهم حق التصويت، أما نسبة المشاركة لم تتعدَّ 45% رغم أنها جرت في فترة سياسية كانت حدة الصراع السياسي فيها عالية فيها.

ويتضح أن مقاطعة الانتخابات مؤشر رفض أغلبية الشعب المغربي ليس فقط لانتخابات النظام السياسي بل رفضا لطبيعة نظام سياسي لا ديمقراطي. وسيتجسد هذا الرفض في انتفاضة «حركة 20 فبراير» التي وضحت أن النظام السياسي «مهزوز»، ويستمد «قوته» من ضعف وغياب قوة سياسية اجتماعية ديمقراطية راديكالية واعية ومنظمة كشرط موضوعي للتغيير الديمقراطي، ومن عدم تأهيل سياسي ونظري وتنظيمي للقوى الديمقراطية التقدمية واليسارية وعدم توفرها على مشروع ديمقراطي وخط سياسي راديكاليين من أجل تغيير النظام السياسي.

وبالتالي، لا يزال الحكم والنظام السياسي الملكي يرفض أي تحول ديمقراطي سياسي ومجتمعي حقيقي.. وواقع الصراع الطبقي وحدته في كل المنعطفات السياسية: انتفاضات، واحتجاجات شعبية وأزمات سياسية واقتصادية واجتماعية، يواجهها النظام السياسي الملكي بالقمع و بخطاب سياسي ظرفي، وبسياسة تدعم، بمشاريع اقتصادية، طبقة البرجوازية الكمبرادورية والرأسمال الإمبريالي، وبتقوية السلطة والأجهزة الأمنية لفرض استقرار هش في البلاد، وبالتالي تحول النظام السياسي إلى نظام سلطوي مغلق وخادم للمصالح السياسية والاقتصادية لبرجوازية كمبرادورية متخلفة وخادم للمصالح السياسية والاقتصادية الاستراتيجية للإمبريالية والصهيونية وللرأسمال الاحتكاري العالمي.

وبالتالي، فالانتخابات ليست سوى استقطاب لنخب الأحزاب السياسية والنقابات والمجتمع، ولتعميق إدماجها في هذا النظام السياسي. فمنذ بداية حكم الملك محمد السادس في نهاية يوليوز 1999، عزز حكمه في المغرب من خلال ترسيخ استراتيجية والده في استقطاب النخب وتناوبها. وبعد عقدين من الاستغلال الاقتصادي، والتراجع التدريجي لقنوات توزيع الريع، وغياب الديمقراطية الحقيقية، فإن استراتيجية الملك هي توطيد السلطة التي بدأت تفقد سيطرتها، بعد تزامن تبني الحكم سياسة نيوليبرالية بلا حدود، مما أتاح فرصًا جديدة للاستقطاب الرأسمالي الاقتصادي، التبعي المحلي والأوروبي والأمريكي والصيني، وتقوية تحالف النظام الملكي مع النخب الاقتصادية والسياسية والثقافية المحلية.

ثالثا- هل بالإمكان موقف ثالث يجمع بينهما ؟

إنه سؤال «ما العمل؟» خصوصا بالنسبة للقوى الديمقراطية التقدمية واليسارية الديمقراطية الراديكالية، المستقلة بقرارها والغير مندمجة في سياقات مؤسسات النظام السياسي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لذلك لا بد من أجل تصور ثوري لنضال اليسار الراديكالي والماركسي:

بداية سأوضح لماذا أستعمل مصطلح «يسار راديكالي»[1] وأطرحه متآلف ومتحالف مرحليا مع يسار ماركسي. اليسار الراديكالي يناضل وفق خط سياسي يتناقض أساسا مع الديمقراطية المزيفة الليبرالية التي تخدم أساسا مصالح البرجوازية والرأسمال وبالتالي يتناقض مع «ديمقراطية» الليبرالية النيوليبرالية ويطرح تحقيق «ديمقراطية حقيقية» وعدالة اجتماعية مناهضة الرأسمالية النيوليبرالية، محاربة الاستعمار والإمبريالية والدفاع عن العدالة المناخية والاجتماعية. يسعى اليسار الراديكالي اليوم إلى استعادة دور الجماهير، ورفض التوجهات النخبوية، ومواجهة هيمنة اليمين، مع تبني المنهج الماركسي لتحليل الواقع دون أن يتبنى الماركسية، لذلك يطرح أهمية الخصوصيات الوطنية الثقافية والاجتماعية في الصراع السياسي بالاعتماد على الجماهير ونقد الحزبية الضيقة والعمل على بناء تحالف مع القوى الماركسية لتحقيق تحسين شروط عيش الطبقة العاملة والفلاحين والمحرومين.

بالنسبة لي، الخط السياسي لتحالف اليسار الراديكالي والماركسي يتمثل في تنظيم طلائع المجتمع الشعبي بروليتاريين وفلاحين فقراء وصغار وكافة المحرومين.

إنه عمل سياسي تنظيمي وتكوين نظري يومي واستراتيجي يعتمد على قيادات محلية واعية (طلائع) ومندمجة في تعبئة القاعدة الشعبية لبناء القوة اجتماعية ديمقراطية راديكالية، لتحقيق أهداف مشتركة عبر برامج وحملات منظمة.

يرتكز هذا النهج على إشراك المواطنين والمواطنات (عمال فلاحين اجراء كادحين..) في الصراع والمساهمة في قيادته مباشرة والتدرب على القيادة في قضايا سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية كي يمتلكن ويمتلكوا الوعي وأساليب التنظيم لمواجهة التحديات السياسية، مما يحول نضال هؤلاء المواطنين والمواطنات إلى قوة اجتماعية موحدة وفاعلة ومؤثرة ومُنَظِّمَة للفئات الشعبية العريضة المتضررة من أوضاع اقتصادية

اليسار المغربي: الأزمة، الحصيلة التاريخية، سبل توحيده (حوار مع الرفيق عبد الغني القباج)

واجتماعية مزرية ومن هدر حرياتهم الفردية والعامة. وفي هذه الصيرورة تتمكن البروليتاريا والفلاحين الفقراء من تحرير أنفسهم بأنفسهم والاندماج داخل هذه الفئات الشعبية وتشكيل قوة اجتماعية منظمة ديمقراطية راديكالية وطنيا، تنخرط في الصراع السياسي الهادف مرحليا لتحقيق ديمقراطية حقيقية، ضمن صيرورة سياسية طويلة للاستيلاء على السلطة وتجاوز الرأسمالية التابعة وفك الارتباط مع الرأسمال العالمي الامبريالي، وبلورة صيرورة تحقيق مجتمع اشتراكي.

هذه الصيرورة تفرض توفر التنظيمات على أطر لها تكوين نظري وسياسي وتنظيمي واع وملم علميا بواقع التشكيلة الاجتماعية الطبقية في المغرب، تاريخها، ثقافتها وواقعها الملموس الراهن وطموحاتها التحررية.

وبالتالي في هذه المرحلة من الصراع السياسي الطبقي، يعمل اليسار الراديكالي على توعية سياسية لجماهير البروليتاريا والفلاحين وتثقيفها انطلاقا من تحليل ملموس للصراع الطبقي بهدف نشر الأفكار الديمقراطية الثورية، والدفاع عن الوعي البروليتاري ضد التعصب والعنصرية لتثقيف الطبقة العاملة بمصالحها الطبقية.

سياسيا، من الموضوعي أن هذا البرنامج وهذه الصيرورة تفرضان على اليسار الراديكالي التحالف مع القوى السياسية والنقابية الديمقراطية التقدمية المستقل خطها السياسي والنقابي وقرارها عن النظام السياسي السائد ضمن برنامج وصيرورة ينميان الوعي الطبقي للطبقات الشعبية، كشرط موضوعي للتغيير والانخراط الواعي في مواجهة الأيديولوجية البرجوازية والمخزنية لتحويل النضالات والاحتجاجات العفوية إلى قوة اجتماعية ديمقراطية راديكالية وحركة وصيرورة طويلة الأمد ومنظمة للاستيلاء على السلطة.

إن نضال اليسار الراديكالي المرحلي وتحالفه مع القوى الديمقراطية التقدمية يتطلب تحديد برنامج سياسي وتنظيمي، أهم محاوره:

- توجيه العمل التنظيمي إلى العمال في جميع مواقع تواجدهم، وعملهم، وفي النقابات، وأحيائهم، وفي قلب نضالهم... وهي مهمة صعبة ومعقدة لكنها ليست مستحيلة إذا تم تكوين أطر هذه المهمة وتوجيه ممارستهم إلى أفراد وشباب الطبقة العاملة الأكثر وعياً سياسياً في جميع أنحاء البلاد، وزرع روح وحدتهم وممارسة التضامن ووحدة في نضالهم كطبقة اجتماعية تتعرض للاستغلال والاغتراب والحصار والتخويف، وهذه المهمة تتطلب وضع برنامج عمل واضح المهام والأهداف، وثقافة المسئولية والحوار والنقد الذاتي، والنقد لاتخاذ قرارات ديمقراطية، والوعي بأهمية الانضباط المركزي بشكل حازم لها، وبالتالي ضمان وعي ووحدة مصالح تحرر الطبقة العاملة في المغرب.

- بلورة وإنجاز برنامج تنظيمات ذاتية عبر تشكيل مجالس الديمقراطية المباشرة، مجالس لجان وعمالية، لجان مصانع، مجالس في القرى، مجالس المواطنين والمواطنات في الأحياء والمدينة والقرية لبناء قوة اجتماعية ديمقراطية راديكالية وسلطة اجتماعية مضادة. تنبثق عن مجالس الأحياء مجلس المدينة، وينبثق عن مجالس المدن والقرى مجلس وطني وهيئته التنسيقية الوطنية. وعرض ومناقشة التجارب وتدبير وحدتها ومتابعة أساليب تسييرها الذاتي، وبرامجها ونشاطها وفق مصالحها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبرمجة دورات تكوينية في مسائل سياسية واجتماعية واقتصادية واجتماعية.

- ربط نضال العمال والعاملات والقضايا الاجتماعية والحرية والعدالة الاجتماعية وكرامة المواطن-ة بالوعي السياسي وباستراتيجية حق ومهمة الطبقة العاملة باقتحام السلطة السياسية.

- سياسة وقوانين واضحة تؤسس وتضمن حرية التعبير والصحافة والنشر وتحقيق احترام الحريات العامة والفردية وحق الإضراب المرتبط بمصالح المضربين وحقوقهم بدون قيود قانونية.

- النضال ضد غلاء المعيشة وتطبيق السلم المتحرك متوازي مع ارتفاع الأسعار.

- من أجل نظام تعليمي عام عالي الأداء، علمي يهدف إلى تقدم الشعب، وترسيخ ثقافة المساواة والتضامن وحقوق الانسان، وبناء مجتمع المعرفة، وتدريس اللغات الإنجليزية وغيرها وفق حاجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.

- من أجل تحقيق قطاع صحي وطبي عمومي مجاني، وتوفير الشغل المنتج للحاجات الضرورية للعيش الكريم، وتعميم دُور وقاعات الثقافة والفنون..

- استقلال الطبقة العاملة، وضمان عدم خضوع الحركة العمالية للبرجوازية أو للدولة.

3* استعمال مؤسسات الدولة البرجوازية أحد ما يفرق اليسار المغربي. كيف يمكن تصنيف اليسار المغربي بناء على تشكيلاته الحالية ؟

أجبت عن الشق الأول من السؤال في تحليلي للسؤال الثاني.. لنكن واضحين الاتحاد الاشتراكي «للقوات الشعبية» و التقدم و«الاشتراكية» تخليا عن مبادئ اليسار والاشتراكية ويمارسان خطا سياسيا براغماتيا ذاعنا، أي خاضعا للنظام السياسي الملكي. والقوانين والمؤسسات السياسية المغربية ترفض ديمقراطية حقيقية وتتناقض مع الاشتراكية. وأضيف لتوضيح أكثر عن أسس وخلفيات ما يفرق مكونات اليسار المغربي:

أولا، أعتقد أن الموقف من تحليل ملموس لطبيعة النظام السياسي وتحليل ملموس للوضع السياسي الراهن وإلى أين يسير الصراع الطبقي السياسي والاجتماعي هو المحدد التعامل مع مؤسسات الدولة. وبما أن «الدولة» المغربية لم تتحول إلى دولة مؤسسات سياسية حقيقية بالنظر إلى استمرار جوهرها التقليدي المخزني، بالنظر إلى أنه منذ أخطاء «الحركة الوطنية

اليسار المغربي: الأزمة، الحصيلة التاريخية، سبل توحيده (حوار مع الرفيق عبد الغني القباج)

الاستقلالية» بانخراطها في تأسيس دولة تقليدية مخزنية كولونيالية، وكما سمتها الحركة الماركسية اللينينية دولة «الاستعمار الجديد»، يصبح الحديث عن «استعمال مؤسسات الدولة البرجوازية» في المغرب مجرد وهم سياسي. وقد وضح تاريخ الصراع السياسي بين يسار الحركة الوطنية المتمثل في آنذاك في «الحركة الاتحادية» و«الحزب الشيوعي المغربي»، قبل اندماجهما في النظام السياسي الكمبرادوري المخزني من بوابة ما سمي «الإجماع الوطني حول الصحراء» سنة 1975، لقد وضح تاريخ هذا الصراعُ استحالةَ تحول نظام الحكم، بالتدريج عبر الانتخابات، إلى ديمقراطية حقيقية.

ثانيا، اليوم، أنظمة الرأسمالية المتقدمة في الولايات المتحدة الأمريكية وأروبا الغربية، حيث يسيطر التيار اليميني المتطرف البرجوازي والرأسمال الاحتكاري العالمي في الولايات المتحدة الأمريكية على السلطة السياسية، وفي نفس الوقت تشهد أوروبا صعوداً ملحوظاً لأحزاب وتيارات اليمين المتطرف، حيث وصلت أحزاب يمينية متطرفة وشعبوية إلى السلطة في إيطاليا، هنغاريا، فنلندا، السويد، وسويسرا، وحققت أحزاب اليمين المتطرف في عدة دول أوروبية صعودا انتخابيا لافتا في فرنسا، ألمانيا، هولاندا، النمسا، اليونان، النرويج. إن هذا الصعود لليمين المتطرف ناتج عن أزمة تطور الرأسمالية وإفلاس «ديمقراطية» النيو-ليبرالية، وفسادها الذي انكشف مع تفجر فضيحة «جيفري أبستين» أخلاقية وجزيرته حيث يتم اغتصاب نساء وفتيات قاصرات من قبل قياديين سياسيين في أمريكا وأوروبا.

ثالثا، في المغرب، أعتبر أن الموقع الطبقي للبروليتاريا وامتلاك نظرية اشتراكية ثورية مناهضة للرأسمالية وخط سياسي ديمقراطي راديكالي مناهض للرأسمالية ول«الديمقراطية» الليبرالية هو الذي يحدد انتماء أي حزب أو تنظيم لليسار.

وبالتالي لا بد من الوعي، قبل الحديث عن الذي يفرق مكونات اليسار المغربي، بتحديد من هي هذه مكونات اليسار في المغرب:

يسار ديمقراطي تقدمي [2] يتعايش مع النظام السياسي الملكي وينخرط في مؤسساته السياسية وانتخاباته ومشاريعه، ولا يطرح بديلا راديكاليا للرأسمالية التبعية وللمِلكية الخاصة وللرأسمالية. ويَعتبر أن هذا النظام وطنيٌّ لأنه يعمل لتحقيق «مغربية» الصحراء الغربية. وينتقد في خطابه تبعية النظام السياسي، اقتصاديا وسياسيا، للإمبريالية الأوروبية الغربية والأمريكية، ويرفض التطبيع مع الكيان الصهيوني وإقامة علاقات سياسية واقتصادية وأمنية معه. لكن ألا تلغي هذه التبعية للإمبريالية والعلاقات مع الكيان الصهيوني بلا حدود وطنيةَ النظام السياسي السائد؟!! ألا يعمق تطبيع العلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية تبعية النظام السياسي المغربي للإمبريالية وللصهيونية، إلى حد التفريط في سيادته الوطنية، إن لم يكن فقدانها.

يسار ديمقراطي راديكالي اشتراكي أو ماركسي يمثله «النهج الديمقراطي العمالي» ماركسي لينيني، و«حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي» الذي يتبنى الاشتراكية العلمية، ومجموعات/تيارات منظمة نسبيا، تتميز بطرحها الفكري وبجرأة سياسية نسبية وبحركية ونضال مناضليها خصوصا في المسيرات والوقفات الاحتجاجية.. مجموعات/تيارات تتبنى التروتسكية كخط نظري وسياسي وتمثله مجموعات «المناضل-ة» و«التحرر الديمقراطي» و«رابطة العمل الشيوعي»، و«البديل الجذري المغربي» ماركسي لينيني، و«التيار الماركسي اللينيني المغربي أنصار الخط البروليتاري»، ومجموعة «البرنامج المرحلي» لها حضور قوي داخل «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب» في مواقع جامعية. ينضاف إلى هذه المجموعات والتيارات، شتات مناضلين ومناضلات ماركسيين انتموا تاريخيا أو شباب تشبع، في ما بعد، بالتاريخ النضالي والتنظيمي للحركة الماركسية اللينينية المغربية «23 مارس» و«إلى الأمام» و «لنخدم الشعب».

4* «أزمة اليسار»، عبارة لازمةٌ لخطاب اليسار المغربي. في نظرك ما سمات هذه الأزمة؟ وما أسبابها؟

5* ما الذي يفسر عدم قدرة اليسار المغربي على التأثير الوازن في النضالات العمالية والشعبية، رغم وجود بعض من تشكيلاته في قيادات إطارات نقابية وحقوقية؟

سأتناول السؤالين الـ4 والـ5 في نفس الوقت لأن أزمة اليسار وأسبابها مرتبطة بالتأثير في النضالات العمالية والشعبية والنقابية.

للتذكير فقط، في علم السياسة الثورية من منظور نظرية ماركس وخطه السياسي ولينين وماو، بلوروا ممارسة سياسية ثورية ارتباطا بواقعهم الطبقي المجتمعي السوسيولوجي والسياسي والاقتصادي والثقافي الملموس، واقع الرأسمالية في بلدانهم وعالميا وبنضال بروليتاريا وبناء تحالفات خصوصا مع جماهير الفلاحين في حزب ثوري قائد للتغيير الثوري، لبناء سلطة جديدة للقضاء على دولة ونظام الرأسمالية والمجتمع الطبقي لتحقيق المجتمع الشيوعي، وهي صيرورة أممية. وحين أطرح تصوري لهذه القضايا، نظرية وسياسية وتنظيمية أطرحها عبر تحليل ملموس لواقع التشكيلة الاجتماعية الطبقية والصراع الطبقي في المغرب مستلهما التجربة النظرية والسياسية والتنظيمية الثورية والممارسة، ومنطلقا منها، لماركس وللينين و لماو. وبالعودة إلى السؤالين أطرح ما يلي:

أولا- أحزاب يسارية لها خط سياسي مؤسس على إمكانية التغيير الديمقراطي من داخل المؤسسات السياسية السائدة (الدستور، انتخابات، برلمان، جماعات محلية، مؤسسات اجتماعية واقتصادية وثقافية وأكاديمية) سواء في النظام السياسي الرأسمالي المتقدم اقتصاديا، أو في نظام رأسمالي متخلف تابع كما هو حاصل في بلدان ما يسمى العالم الثالث، أو بلدان الجنوب، والتي تسمى بلدان الأطراف وفق سمير أمين وأندري گوندر فرانك. وفق مصالح قيادات وأطر هذه الأحزاب.

وفي المغرب عندما تحصل هذه الأحزاب اليسارية الإصلاحية على نتائج هزيلة في الانتخابات تنتقد الأحزاب ما يجري من إفساد العملية الانتخابية وتحكُّم النظام السياسي واستعمال المال. وتنتهي صيرورة اندماج هذه الأحزاب في مؤسسات النظام السياسي إلى إضفاء الشرعية

اليسار المغربي: الأزمة، الحصيلة التاريخية، سبل توحيده (حوار مع الرفيق عبد الغني القباج)

على مصالح الطبقة البرجوازية الريعية رغم انتقادها وتناقض مواقفها مع هذه المصالح. وهو خطاب نقدي لا تأثير له في الصراع الطبقي السياسي وطنيا، كما لا يكون لخطابها النقدي الموجه ضد سيطرة الرأسمال الإمبريالي الاقتصادي والسياسي وضد توسع المشروع السياسي الصهيوني في المغرب تأثير سياسي فعلي ومفعول تعبوي منظم لوعي وممارسة الطبقات الشعبية.

وبالتالي المسار والمصير التاريخي لهذه الأحزاب والتنظيمات اليسارية، التي ننعتها بالإصلاحية، رغم أنها ليست لها جرأة الإصلاح وفرض شروطه في المشاركة، كما يتأكد ذلك في الواقع بتجارب عملها داخل مؤسسات النظام السياسي. والنتيجة هي اندماجها الكامل في النسق السياسي السائد. وبالتالي، يتناقض تصورها وممارستها مع أي تغيير راديكالي للسلطة السياسية. هذا ما وقع للمعارضة اليسارية الاتحادية والتقدم والاشتراكية، وإنه مسار تاريخي تأسس على وهم إمكانية إدخال إصلاحات على نظام سياسي أثبت التاريخ أنه يرفض، منذ الاستقلال الشكلي، أي تغيير في جوهر إيديولوجيته وسلطته وسياسته ومؤسساته التي تعيق أي تحول إصلاحي حقيقي يجسد الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة والمساواة، والتي هي مطالب ليبرالية. وهو مصير أحزاب يسارية تقدمية مثل «الحزب الاشتراكي الموحد»، و«فيدرالية اليسار الديمقراطي».

إن تحليلا موضوعيا تاريخيا لتجارب اليسار «الإصلاحي» في المغرب، رغم التضحيات التي قدمها مناضلو ومناضلات وأطر هذه الأحزاب منذ بداية الاستقلال الشكلي، يصل إلى خلاصة جوهرية تؤكد أن المؤسسة الملكية وأجهزة سلطتها (وزارة الداخلية والولايات و العمالات وأجهزة الأمن والجيش والمخابرات ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية) تمارس سلطويتها واستبدادها لمواجهة أي نضال سياسي أو أي حراك جماهيري يطالب بتحولها إلى «ملكية برلمانية» ديمقراطية حقيقية، لأن المؤسسة الملكية تُشكل القوة السياسية الطبقية الأهم لطبقة برجوازية ريعية وتابعة وخادمة لمصالح الرأسمالية الامبريالية. وليحمي النظام السياسي السائد في المغرب من تناقضات الوضع السياسي الداخلي والإكراهات والمخاطر الخارجية (تبعيته العمياء لأمريكا وأوروبا)، دخل اليوم هذا النظام السياسي علانية، في علاقات أمنية وعسكرية واقتصادية مع الكيان الصهيوني. وبالتالي، تفقد أحزاب هذا اليسار الديمقراطي الإصلاحي خلال مسار اندماجها في النسق السياسي السائد خطها الديمقراطي الإصلاحي أو الراديكالي الأصلي.

ثانيا- تنظيمات ومجموعات ومناضلين ومناضلات يساريين ديمقراطيين راديكاليين وماركسيين، لهم خط سياسي مرحلي راديكالي متبلور في برنامج لتغيير ديمقراطي حقيقي راديكالي وصيرورة التحول/التغيير الاشتراكي البعيد المدى وفق خطابهم. ومظاهر أزمتهم أنهم في الغالب لا يطرحون علانية ضرورة تغيير طبيعة النظام السياسي وتحقيق نظام سياسي ديمقراطي مؤسس على انتخاب ديمقراطي لكل من يمارس السلطة السياسية ومؤسساتها (النظام السياسي الملكي، الولاة والعمال والقياد والأجهزة الأمنية والمخابراتية...)، التي هي مركز السلطة ومركز القرار السياسي وتنفيذه وليس البرلمان والجماعات المحلية والحكومة والقضاء.

وتنظم هذه الأحزاب ومجموعات ومناضلين ومناضلات يساريين ديمقراطيين راديكاليين وماركسيين، اليوم، نضالات اجتماعية وحقوقية وغيرها، لكن الصراع السياسي والاجتماعي الممارس في الساحة السياسية يوضح أنها نضالات عاجزة، رغم ممارستها لعقود، على استقطاب وتنظيم البروليتاريا والفلاحين وجمهور الشعب المتضرر من أوضاع اجتماعية متدنية ومن الفقر (أكثر من 25٪) والهشاشة الاجتماعية ومن البطالة التي بلغت 23٪ ومن غلاء مهول للمعيشة. هذه الأحزاب والمجموعات والمناضلين والمناضلات اليساريين الجذريين، غير موحَّدين سياسيا حول برنامج سياسي ولا يخططون ولا يبدعون أساليب تواصلية تَوْعَوِيَّةٍ لتحقيق ارتباط منظم بجماهير الشعب الكادح التي تشارك بعفوية في النضال التضامني مع الشعب الفلسطيني أو التي تشارك في الحركات الاجتماعية. وحتى بعض الإطارات، التي توحدهم كـ«الجبهة الاجتماعية» «والنضال النقابي» و«القضية الفلسطينية» و«لجنة إطلاق سراح المعتقلين السياسيين» ومعتقلي الرأي والمدونين والاجتماعيين، لا تتقدم في إنجاز المهام التي طرحتها وتشكلت من أجلها، مع تغييب جذر الأزمة في المغرب في الصراع، وهي أزمة السياسة.

هذه التنظيمات والمجموعات اليسارية والمناضلين والمناضلات اليساريين الجذريين والماركسيين ليست لهم خطة سياسية وبرامج وأساليب وأطر مناضلة متخصصة في تثقيف وتسليح العمال والعاملات الصناعيين والزراعيين وعموم الكادحين بالوعي السياسي الديمقراطي الجذري والثوري والاشتراكي وبضرورة التنظيم الثوري ليحرروا أنفسهم بأنفسهم، لأن الأفكار الثورية والتنظيم حين يمتلكهما العمال والعاملات الصناعيين والزراعيين وعموم الكادحين تصبح قوة اجتماعية تغير ميزان القوى لصالح تغيير راديكالي للنظام السياسي.

ثالثا- هذه تنظيمات والمجموعات اليسارية ومناضلون ومناضلات يساريون ديمقراطيون سواء جذريون وماركسيون لا ينظمون، باختلاف تصوراتهم السياسية، علاقات ديمقراطية وحوار ديمقراطي مستمرين حول قضايا تحرر الطبقات الكادحة سياسيا و إبداع أساليب عمل لبلورة أجوبة موحدة لسؤال «ما العمل؟» لبلورة صيرورة مشتركة تؤسس شروط نظرية وسياسية وتنظيمية لانتقال فعلي إلى وحدة ديمقراطية مبدعة مرتبطة بمهمة الانغراس في واقع ونضال العمال والعاملات الصناعيين والزراعيين وغيرهم من الأجراء والأجيرات الكادحين، لأن هذه الفئات الاجتماعية هي المفترض أن تشكل قاعدة اجتماعية يسارية واشتراكية وقوة اجتماعية منظمة وقادرٌ نضالها على تغيير ميزان القوى لفرض ديمقراطية حقيقية تجسد المصالح الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية لعموم الطبقات والفئات الشعبية.

رابعا- التنظيمات والمجموعات اليسارية ومناضلون ومناضلات اليساريون الديمقراطيون سواء جذريون وماركسيون، بمختلف انتمائهم، للماركسية اللينينية، أو التروتسكية، أو الماوية... إلخ، تشتغل وتناضل داخل نقابات الاتحاد المغربي للشغل، الكنفدرالية الديمقراطية للشغل وهما مركزيتين نقابيتين، خطها النقابي السائد لا يمارس صراعا طبقيا راديكاليا، وخطاب قيادتها النقابي «مأسسة الحوار الاجتماعي» مع الحكومة،

اليسار المغربي: الأزمة، الحصيلة التاريخية، سبل توحيده (حوار مع الرفيق عبد الغني القباج)

أي متعاونة مع البرجوازية الكمبرادورية المخزنية السائدة اقتصاديا في المسالة الاجتماعية. إضافة إلى أن النظام السياسي الملكي له مؤسساته الاجتماعية يمارس نشاطها خارج النقابات والأحزاب اليسارية.

هذه التنظيمات والمجموعات اليسارية ومناضلون ومناضلات اليساريون الديمقراطيون سواء راديكاليون وماركسيون لا يطرحون بوضوح مسألة السلطة السياسية، بالنظر لأنهم لم يتوحدوا حول برنامج سياسي يطرحون فيه هذه المسألة كهدف لنضالهم الديمقراطي الجذري، ولا يبلورون ويمارسون خطة للدعاية لمشروعهم المجتمعي الاشتراكي.

فالمفروض أن صراعنا السياسي والطبقي، نحن كديمقراطيين راديكاليين وماركسيين، ليس مع المؤسسات الشكلية، برلمان حكومة وقضاء، والمسألة الاجتماعية والحقوقية، بل مع طبيعة النظام السياسي البرجوازي الكمبرادوري السلطوي.

وبالتالي، أعتقد، أولا، أننا نكتفي لترجمة خطنا وتصورنا السياسي وبعض برامجنا العملية بأسلوب الوقفات وبالمسيرات الاجتماعية والتضامنية التي تدافع عن الحريات وتطالب بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ومعتقلي حرية التعبير، والتي لا تستقطب قوة جماهيرية، كما أن تأثيرها في المجتمع عفوي وظرفي، وبالتالي، ضعيف بسبب نظام الخوف الذي تزرعه السلطة السياسية في وعي وسلوك الفئات الشعبية طيلة عقود من قمع ومن تجريم النضال السياسي المعارض. وثانيا، من إعاقات تطور النضال الديمقراطي الجماهيري أن اليسار الديمقراطي الجذري والماركسي لا يطرح بوضوح مسألة السلطة السياسية كخط وبرنامج سياسي وممارسة نضالية سياسية، ولا يمارس نقدا سياسيا صارما للخط السياسي ولبرنامج وللممارسة السياسية لأحزاب اليسار الإصلاحي الديمقراطي المُتعايِش مع طبيعة السلطة السياسية و«الملكية التنفيذية» ولتَكَيُّفِها مع استبداد السلطة.

الخلاصة:

اليسار الديمقراطي الراديكالي والماركسي الحقيقي لا يطرح المشاكل والإشكالات السياسية إلا تلك التي يطرحها الواقع السياسي والصراع الطبقي في المغرب والتي يطرحها التناقض الأساسي الذي يفترض وعيا نقديا صارما والتي يجتهد ويعمل لحلها. فلا يمكن أن نبلور، كتنظيمات ومجموعات يسارية ومناضلين ومناضلات يساريين ديمقراطيين راديكاليون وماركسيين حلولا لمشاكل وإشكالات أزمتنا السياسية والنظرية والتنظيمية فعلا إلا من قلب وجوهر تناقضنا الأساسي مع طبقة البرجوازية الكمبرادورية وسلطتها السائدة ومن قلب وجوهر أزمة ارتباطنا الديمقراطي العضوي الديالكتيكي بالطبقات الكادحة (عمال، عاملات صناعيين، فلاحين، فلاحات كادحين والفئات الدنيا من الأجراء والأجيرات).

إن حل تناقض ارتباطنا بالطبقات الكادحة لن يكون سهلا إذا لم نحقق وحدة وإرادة اليساريين، تنظيمات ومجموعات ومناضلين ومناضلات يساريين راديكاليين وماركسيين لتوعية ولتنظيم الطبقة العاملة والعمال الزراعيين والفلاحين الفقراء والأجراء الكادحين. وأيُّ خطٍ سياسي يساري يتجاهل هذا التناقض مآله إعادة تكرار الأخطاء السياسية وتكرار عوامل الأزمة وتغييب المسألة النظرية ومسألة الخط السياسي، أخطاء أدت إلى فشل كل تجارب الحركة اليسارية الديمقراطية الراديكالية والماركسية بمختلف توجهاتها ومحاولاتها التاريخية في إنجاز مهام وبرامج طرحتها.

6* وحدة اليسار»، شعار يبدو أنه الجميع متفق عليه. ما الذي يمنع التقدم في تحقيق هذه الوحدة؟ وفي رأيك كيف يمكن ذلك؟

أعتبر أنه من العلمي والقراءة النقدية لتجارب الوحدة التي مارستها مكونات اليسار ديمقراطيين إصلاحيين وراديكاليين إصلاحيين وماركسيين فشلت.. تجربة «اليسار الاشتراكي» واضحة.. وتجربة «فيدرالية اليسار الديمقراطي» بين يسار إصلاحي راديكالي وأحزاب منحدرة من الحركة الاتحادية فشلت هي الأخرى.. لأن هاتين التجربتين لم تتأسسا بناء على وضوح نظري وعلى خط سياسي واضح التناقضات والأهداف. بالنسبة لي قدمتُ موجز نقد ذاتي على صفحتي فيسبوك. وهو كالتالي:

1 - فليعذرني اليسار الحقيقي. أنتقده ليكون أقوى وأعمق ارتباطا بشعب الكادحات والكادحين، عمالا وفلاحين وتوعيتهم نظريا وممارسة لتحرير أنفسهم بأنفسهم من سلطوية النظام السياسي ومن أحزابه التي تستلب وعيهم؛

2 - لن يتجاوز اليسار الحقيقي أزمته التي طالت ما لم يغادر ضوضاء ديمقراطورجية الكبرادور وأحزابها وينزل إلى مسارب واقع عمال المصانع والمزارع والأجراء الكادحين ليبدع قوة اجتماعية شعبية ثورية؛

3 - لن يتجاوز اليسار الحقيقي أزمته ما لم يمارس علنيا نقدا ذاتيا علميا للأسباب النظرية والسياسية والتنظيمية التي أنتجت تشتته وضعفه النظري والسياسي والتنظيمي؛

4 - أعترف بموقفي الخاطئ حين انخرطت في تأسيس «الحركة من أجل الديمقراطية» وتأسيس وحدة مكونات يسارية («الحركة من أجل الديمقراطية» و«المستقلون الديمقراطيون» و«منظمة العمل الديمقراطي الشعبي» و«الفعاليات الديمقراطية») دون وضوح نظري ودون خط سياسي ديمقراطي ثوري، وسقطنا في وهم تحقيق الديمقراطية في المغرب في ضل استمرار النظام السائد؛

5 - من الأخطاء التي ارتكبت هو انسياقي مع موقف وحدة «اليسار الاشتراكي الموحد» و«جمعية الوفاء للديمقراطية». والنتيجة هي انتصار خط اليسار الليبرالي داخل «الحزب الاشتراكي الموحد».

هذه محاور لمشروع نقد ذاتي/كتاب حول مكونات يسار تشكلت مساراته منذ بداية التسعينات، والتي انخرطت في دروبها بنوع من «العفوية» والصدق الثوري في واقع يساري ذاتي يحمل عدة أمراض سياسية. وخلصت لكون تحليل يساريينا لواقع المغرب والطرف السياسي والاجتماعي لا يتجاوز الشعور، وبالتالي يغيبون

اليسار المغربي: الأزمة، الحصيلة التاريخية، سبل توحيده (حوار مع الرفيق عبد الغني القباج)

الوعي الطبقي الراديكالي، ويغيبون كون السياسة تعبر عن مصالح طبقية. فالثوري والثورية الماركسيان نقديان بالضرورة لنصوص ماركس ومبدعان من جوهرها نظرية الثورة الديمقراطية الشعبية ديالكتيكيا من الصراع الطبقي الدائر في التشكيلة الاجتماعية الملموسة ومن رؤية تحرر وعي وممارسة البروليتاريا لنفسها وبنفسها.

لذلك، فالوضوح النظري والسياسي الماركسي كما عبر عنه ماركس إنجلز في البيان الشيوعي، أن الأحزاب الراديكالية والعمالية الغير شيوعية، كما في سويسرا آنذاك «مزيج من عناصر متناقضة، فريق منها اشتراكي بالمعنى الفرنسي للكلمة وفريق برجوازي راديكالي برجوازي». («البيان الشيوعي» ترجمة العفيف الأخضر- ص 158). ويضيف في فقرة أخرى «وباختصار يدعم الشيوعيون في كل مكان كل حركة ثورية تناضل ضد النظام الاجتماعي والسياسي القائم» (نفس المرجع ص 159). فالأحزاب العمالية الموجودة، الغير شيوعية، كما يطرح ماركس وإنجلز تدافع في نفس الوقت عن مستقبل حركتها..

7* سؤال تقييمي: بعد أكثر من نصف قرن من ظهور اليسار المغربي. ما حصيلته التاريخية؟ وما الآفاق التي تتوقعها ليسار مغربي بالسمات التي ذكرتها أعلاه؟

1 - تعني اليسار الماركسي اللينيني، «منظمة 23 مارس» و«إلى الأمام» و«لنخدم الشعب»، أنت تعرف أن «إلى الأمام» انقسمت إلى تيارين: «تيار 30 غشت» وحزب «النهج الديمقراطي العمالي».. و«منظمة 23 مارس» انقسمت هي كذلك إلى «قيادة وجريدة 23 مارس بباريس» التي تحولت سنة 1983 إلى «منظمة العمل الديمقراطي الشعبي» و«تنظيم يسار 23 مارس»، «والوحدة والنضال» التي اندمجت في مسار تأسيس «حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي» المنشق عن الاتحاد الاشتراكي. إضافة إلى مجوعة كبيرة من الرفاق والرفيقات ظلت خارج هذه التنظيمات. وهناك رفاق ورفيقات التحقوا بحزب خرج من جبة المخزن وهو «الأصالة والمعاصرة». ورفاق ورفيقات «تابوا».

2 - الحصيلة كما نراها اليوم مؤلمة سياسيا ونظريا وعمليا. لقد قدم اليسار الماركسي اللينيني تاريخيا، منذ نشأته ولا يزال، تضحيات جسيمة، لم تكن بحجم تضحيات الحركة الاتحادية الأصيلة (مجموعة «شيخ العرب» «تيار الفقيه محمد البصري»، والحركة الاتحادية الراديكالية وأطرها الثورية) والحزب الشيوعي المغربي رغم ما آل إليه مع تحوله لـ«حزب التقدم والاشتراكية» كما هو حاله اليوم إلى «صوت سيده».

ورغم توفر تجارب اليسار الثوري والتقدمي على أطر ومناضلين ومناضلات لهم تكوين نظري وسياسي نقدي عميق ومتجدد وعالي، وتمرسوا وتكونوا في سجون النظام، لكنهم لم يجتهدوا لم يبدعوا تأسيسيا على ما اركموه من ممارسة نظرية وسياسية وتنظيمية.

3 - ما العمل؟

لا أدعي امتلاك بديل يبلور أجوبة علمية وثورية لتجاوز أزمة اليسار الراديكالي والماركسي، فأزمتنا وهي أزمة نظرية التغيير الديمقراطي الثوري الراديكالي (راديكالية ماركس)، وأزمة وضوح الخط السياسي الديمقراطي الثوري وبرنامجه المرحلي، وأزمة توحيد تنظيمات ومجموعات يسارية ومناضلين ومناضلات الماركسيين وتجاوز نقدي علمي للانتماءات الخاصة (لينينية، تروتسكية، ماوية...).

وبالتالي، بما أن أزمتنا نظرية وأزمة خط سياسي ثوري وأزمة تنظيم ثوري فإن بلورة البديل لتجاوز الأزمة يفرض بالضرورة عملا منظما وفق برنامج دقيق وتنظيم مناظرات للتناظر والاجتهاد النظري والسياسي والتنظيمي الجماعي، دون اشتراطات ودون تشبث كل طرف بتصوره وبخطه وببرنامجه السياسي وبشكل وبأسلوب تنظيمه.

وهذا البرنامج ضرورة السياسية لبناء صيرورة الوحدة يجب أن يكون مرتبطا عضويا وديالكتيكيا ببرنامج نضال سياسي موحد في الواقع السياسي الملموس والواقع النقابي الملموس وأساليب عمل مبدعة في التواصل، وإصدار «جريدة الوحدة ».

هذا البديل يبدأ بإنجاز نقد ذاتي جماعي وتقييم يساري ديمقراطي راديكالي ماركسي علمي نظريا وسياسيا وتنظيميا، متجادل مع واقع التشكل الطبقي للتشكيلة الاجتماعية المغربية وتطور الرأسمالية في المغرب، والحركات الاجتماعية العفوية، والمكانة المركزية داخل التشكيلة الاجتماعي للبروليتاريا والفلاحين الفقراء.

وأعتبر أن وحدَها منهج وتحليل ماركس الديالكتيكي وموقفه النقدي الراديكالي من الرأسمالية ونظام ديمقراطيتها الليبرالية،، دون دوغما ودون تفريط، تُمكِّننا من تحليل الواقع الطبقي الملموس لمجتمعنا وللصراع الطبقي كمحرك لتطورنا ونضالنا الثوري.

ومن الضرورة السياسية الثورية تجاوز ظاهرة فصل النضال الاجتماعي عن النضال السياسي الديمقراطي الثوري. إن فصل هذا النضال السياسي عن النضال الاجتماعي، عفويا كان أو منظَّما، يعيق تملك البروليتاريا والفلاحين الفقراء وعموم الكادحين الوعي الثوري واكتساب الوعي السياسي الطبقي، والوعي بضرورة التنظيم وديمقراطية العلاقات الداخلية واتخاذ القرار والالتزام به بصرامة ونقد، وتبلور ممارستنا في سياق ثورة ديمقراطية راديكالية في المرحلة و صيرورة تحولها الطويلة إلى الاشتراكية.

==========

[1]- اليسار الراديكالي التيار الراديكالي تيار جمهوري ديمقراطي، اليوم، تيار سياسي ديمقراطي راديكالي مناهض لليبرالية غير متجانس يضم أفرادًا وجماعات موقعه بين اليسار الإصلاحي (الاشتراكية الديمقراطية التي تهدف إلى إصلاح الرأسمالية عبر أنسنتها) واليسار الماركسي الثوري بتنوعه، ويمكن أن يشمل الحزب الأخضر يناضل من أجل إنقاذ البيئة من تدميرها بسبب جشع الرأسمالية. ويناضل من أجل نضاله حقوق الأقليات، والديمقراطية التشاركية، مُوليًا أهمية بالغة للمسألة الديمقراطية. ورغم أن التيار الراديكالي يطرح ضرورة القطيعة مع السياسات النيوليبرالية، لكنه قد يسقط في أخطاء الإصلاحية أو المغامرة كما انتقدها لينين في كتابه «مرض -اليسارية- الطفولي في الشيوعية».

[2]- يتشكل هذا اليسار التقدمي من حزبي «الحزب الاشتراكي الموحد» و«فيدرالية اليسار الديمقراطي».

النساء في قلب الصراع الاجتماعي: نحو نسوية شعبية تحررية في المغرب

بقلم؛ جميلة سعدون- عضوة مجلة مساواة

تقديم

ترزح نساء المغرب تحت وطأة استغلال مزدوج يتقاطع فيه النظام الرأسمالي والبنية البطريركية، في سيرورة اندماجية متواصلة تُنتج وضعية اجتماعية خاصة. فالاستغلال المفرط لقوة عمل النساء يتجلى في طول ساعات العمل مقابل أجور منخفضة وحرمان واسع من الحماية الاجتماعية. كما يكرّس التقسيمُ الجنسي للعمل تحميلَ النساء مهام الرعاية المنزلية، من تربية الأطفال ورعاية المسنين والمرضى وصيانة البيت، باعتبارها «وظائف طبيعية» دون مقابل.

ولا ينحصر العمل غير المؤدى عنه في المجال المنزلي، بل يمتد إلى القطاع الفلاحي، حيث تنخرط النساء في تربية المواشي والعمل في الحقول ضمن شروط قاسية وهشة، غالباً خارج أي إطار قانوني أو حماية اجتماعية.

وقد عمّقت السياسات الليبرالية هذه الأوضاع، إذ تحمّلت النساء القسط الأكبر من نتائجها الكارثية، من خلال تقليص النفقات العمومية، وارتفاع الأسعار، وتفشي الفقر والهشاشة والبطالة. كما لم تفلح البرامج الحكومية المعلنة في التخفيف من حدة هذه الاختلالات، بل ساهمت أحياناً في إعادة إنتاجها.

فعلى مستوى التعليم، لا تزال نسب الأمية مرتفعة، خصوصاً في الوسط القروي. أما في القطاع الصحي، فتسجل اختلالات خطيرة تمس النساء بشكل مباشر، من بينها وفيات الأمهات أثناء الولادة، وغياب المتابعة الطبية للحوامل في المناطق القروية، وارتفاع نسب الإجهاض السري.

إضافة إلى ذلك، تؤثر التغيرات المناخية بشكل مباشر على النساء، حيث أدت الفيضانات إلى تدمير منازل وتشريد أسر، كما دفعت موجات الجفاف العديد منهن إلى قطع مسافات طويلة بحثاً عن الماء في ما بات يُعرف بـ«مسيرات العطش».

وفي السياق نفسه، تتعرض النساء لأشكال متعددة من العنف داخل الأسرة والشارع وأماكن العمل، ويظل العنف الأسري الأكثر انتشاراً.

أما على المستوى القانوني، فرغم التعديلات الأخيرة التي طالت مدونة الأسرة، لا تزال هناك ثغرات واضحة. إذ يخضع تزويج القاصرات للسلطة التقديرية للقضاء دون منع صريح، ويظل التعدد مقنناً بشروط، كما يمنع زواج المغربية بغير المسلم، وتبقى مساطر الطلاق معقدة باستثناء مسطرة الشقاق. أما الإرث، فيستمر العمل بقاعدة «للذكر مثل حظ الأنثيين»، مما يعكس استمرار التفاوت القانوني بين الجنسين.

أولا- التجربة النسائية بالمغرب: التأسيس والمنطلقات

أ. الأندية النسوية: البدايات والتراكم

بمبادرة من مناضلات نسويات، تأسست الأندية النسوية باعتبارها أولى أشكال التنظيم النسائي الحديث في المغرب. وقد انصبت أنشطتها على مجالات متعددة، من أبرزها محو الأمية، والتحسيس، ورفع الوعي، والتأطير القانوني، والتوعية الصحية، إضافة إلى تنظيم الندوات وإنجاز الدراسات.

ساهمت هذه الأندية في خلق تراكم معرفي مهم وإشعاع ثقافي ملحوظ، كما لعبت دورًا أساسياً في تقريب قضايا النساء من المستفيدات، وخلق فضاءات للتواصل بينهن، وتوطيد العلاقات الاجتماعية. غير أن هذه التجربة توقفت خلال ثمانينيات القرن الماضي، نتيجة جملة من العوامل، من بينها العراقيل

النساء في قلب الصراع الاجتماعي: نحو نسوية شعبية تحررية في المغرب

بقلم؛ جميلة سعدون- عضوة مجلة مساواة

الإدارية، والتضييق على الحريات، وعدم استيعاب طبيعة المهام المطروحة في علاقتها بخصوصية المرحلة السياسية والاجتماعية، فضلاً عن انخراط عدد من رائداتها في تجارب تنظيمية أخرى.

ب. الجمعيات: السياق والخطاب

مع أفول تجربة الأندية، برزت مرحلة تأسيس الجمعيات النسائية، في سياق دولي ووطني اتسم بتحولات عميقة. فقد دخلت الرأسمالية مرحلة الليبرالية الجديدة، بما صاحبها من سياسات تقشفية وتخلي الدولة عن عدد من مسؤولياتها الاجتماعية. كما شهدت هذه المرحلة هجوماً أيديولوجياً قادته المؤسسات المالية والدولية، حيث تصدرت أيديولوجية حقوق الإنسان مختلف مجالات النضال، وعلى رأسها النضال النسائي.

وقد تعزز هذا التوجه من خلال أنشطة الأمم المتحدة، عبر تنظيم المؤتمرات الدولية الخاصة بالمرأة، وتخصيص سنوات أممية للاحتفاء بها، وتتويج هذا المسار بإصدار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، التي شكلت مرجعية مركزية ودعماً قوياً للخطاب الحقوقي النسوي.

على المستوى الدولي، تزامنت هذه المرحلة مع نهاية الموجة النسوية الثانية، التي ارتبطت بشعارات التحرر والاشتراكية والمطالب ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، مثل الحق في العمل، والأجر المتساوي، والحق في التحكم في الجسد. غير أن تأسيس النسوية بالمغرب تزامن أكثر مع بداية الموجة الثالثة، التي رافقها بروز مفاهيم الهوية، والنوع الاجتماعي، والحقوق الفردية.

وقد تأثر المسار النسوي المغربي بهذه التحولات، فتمحورت أنشطته أساساً حول التحسيس، والتعبئة، ونشر ثقافة المساواة، والنضال من أجل تعديل مدونة الأسرة ومختلف التشريعات المحلية، والدفع نحو انضمام المغرب إلى الاتفاقيات الدولية، خاصة اتفاقية مناهضة التمييز، والعمل على ملاءمة القوانين الوطنية مع المعايير الدولية ورفع التحفظات عنها.

كما تميزت هذه المرحلة بالانخراط في الشبكات والملتقيات الدولية، والتمسك بآليات الأمم المتحدة، وإنجاز الدراسات، ونسج العلاقات، وفتح قنوات التمويل. هذا وعلى الرغم من محدودية الحصيلة، فقد عرفت المرحلة بعض المكاسب الرمزية، من أبرزها إصدار جريدة 08 مارس كأول جريدة مغربية مخصصة لقضايا النساء، والتي شكلت تجسيداً لوعي نسائي في سياقه التاريخي، مع التنويه بالترحيب الذي لقيته داخل النخب النسائية المتعطشة للفكر النسوي التحرري، نظراً لجرأتها في تناول المواضيع الحساسة وطرحها لقضايا كانت تُعتبر من المحرمات في الفضاء العمومي.

ثانيا- نسوية الدولة بين خطاب التمكين وإعادة إنتاج الهيمنة.

إلى جانب هذه الجمعيات التي في الغالب انبثقت عن تيارات يسارية، برز في السياق المغربي ما يمكن تسميته بـ «نسوية الدولة»؛ أي ذلك الشكل من تبني خطاب المساواة والتمكين داخل الأجندة الرسمية، بما يخدم إعادة ترتيب موازين الصراع الاجتماعي بدل تفكيك بنيته. فالدولة، في السنوات الأخيرة، كثّفت الترويج لخطاب «تمكين النساء»، واعتمدت نظام الكوطا لتعزيز حضور النساء داخل المؤسسات والمناصب العليا، ووسّعت استعمال شعارات مقاربة النوع والإصلاحات القانونية وبرامج الإدماج الاقتصادي، باعتبارها مؤشرات حداثة وانفتاح. غير أن هذا الخطاب يصطدم بواقع يكشف تناقضاً صارخاً بين الشعارات والسياسات الملموسة.

يقدَّم «التمكين» بوصفه أفقاً تحررياً، لكنه في صيغته الرسمية يظل محكوماً بمنطق إدماج النساء داخل البنية القائمة دون مساءلة أسسها الاقتصادية والسياسية. فبدل مساءلة علاقات الملكية، والهشاشة، والتفاوت الطبقي، يجري التركيز على تمثيلية شكلية داخل مواقع القرار. ويتفرع هذا الخطاب ليشمل شعارات «محاربة الفقر»، والترويج لبرامج القروض الصغرى التي تُسوَّق كآلية لخلق مشاريع مدرة للدخل. غير أن التجارب الميدانية أظهرت أن هذه القروض كثيراً ما تحوّلت إلى أداة لإغراق النساء الفقيرات في دوامة المديونية، تحت ضغط الحاجة إلى إعالة الأسر. فبدل ضمان الشغل اللائق والحماية الاجتماعية، يُلقى العبء على كاهل نساء معدَمات، ليُعاد إنتاج الفقر في صيغة مالية جديدة تخدم دورة الربح الرأسمالي.

ويشمل خطاب نسوية الدولة أيضاً شعار «محاربة العنف ضد النساء»، لكنه غالباً ما يختزل العنف في سلوك فردي يُرتكب من طرف «رجال سيئين»، ويُعهد للقانون معاقبتهم. هذا الاختزال يحجب الطابع البنيوي للعنف، المرتبط بهشاشة العمل، وغياب السكن اللائق، وخوصصة الخدمات، وتراجع الدولة عن أدوارها الاجتماعية. فالعنف ليس فقط اعتداءً جسدياً، بل عنف اقتصادي وسياسي يكرس الفقر والتهميش.

هذا ولتفنيد مصداقية هذه الشعارات، تكشف التقارير حول أوضاع السجينات أن نسبة كبيرة من حالات الاعتقال ترتبط بأوضاع اجتماعية واقتصادية هشة، ما يعكس الطابع الطبقي/الجندري للسياسات العقابية. فالاعتقال في صفوف النساء لا يُفهم فقط كإجراء قانوني، بل كأداة لإسكات الأصوات المزعجة وإعادة إنتاج المراقبة والسيطرة. فحين تُعتقل امرأة بسبب رأي أو مشاركة في احتجاج، فإن الأمر لا يتعلق فقط بحبس جسد، بل بتفكيك شبكة رعاية كاملة: أطفال يُحرمون من الأم، وأسر تدخل في دوامة هشاشة مضاعفة. هكذا تتحول الأمومة نفسها إلى مسألة سياسية، ويغدو الحب والرعاية جزءاً من معركة الحرية.

إن دعم هذه السرديات، تطلب توظيف الاعلام الرسمي ليلعب دوراً محورياً في إعادة إنتاج سردية «مغرب التمكين»، عبر تسليط الضوء على قصص نجاح فردية لنساء في مناصب عليا أو مشاريع خاصة. غير أن هذا التركيز الانتقائي يخفي واقع العاملات في القطاعات المؤنثة منخفضة الأجر، وفي سلاسل الإنتاج المرهِقة، وفي الاقتصاد غير المهيكل.

إن خطاب نسوية الدولة في عمقه مرتبط بمنطق نيوليبرالي يقوم على توسيع مناطق التبادل الحر، وتوفير اليد العاملة الرخيصة، وتشجيع الهجرة النسوية لتلبية حاجيات الرعاية في بلدان الشمال، وخوصصة الخدمات الأساسية. بهذا المعنى، تصبح المساواة واجهة لتحسين صورة الدولة في المحافل

النساء في قلب الصراع الاجتماعي: نحو نسوية شعبية تحررية في المغرب

بقلم؛ جميلة سعدون- عضوة مجلة مساواة

الدولية، لا مشروعاً لتفكيك البنية الطبقية والجندرية. ف«التمكين» يتحول إلى إدماج مشروط داخل نظام يعيد إنتاج الاستغلال.

إن التناقض بين خطاب الدولة حول التمكين والواقع المعاش، يقتضي فضح زيف خطاب التمكين كضرورة نضالية، وإعادة تعريفه من منظور شعبي تحرري شرطاً لبناء نسوية متجذرة في الصراع الاجتماعي، تعيد الاعتبار للرعاية كقيمة سياسية، وتضع الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية في قلب مشروعها.

ثالثا- النساء في قلب الصراع الاجتماعي: قراءة في ديناميات النضال النسائي بالمغرب

إذا كان المشهد النسائي المؤسساتي بالمغرب قد ظل، لسنوات، محكوماً بسقف نضالي محدود تمحور أساساً حول تعديل قوانين الأسرة، والتمكين السياسي، وولوج «مراكز القرار»، فإن المرحلة الأخيرة كشفت عن دينامية نسائية مختلفة، تتجاوز الخطاب إلى الفعل الميداني. لقد انتقلت النسوية من إطارها الجمعوي الضيق إلى فضاء الصراع الاجتماعي المباشر، حيث برزت النساء كفاعلات أساسيات في النضالات الشعبية. ففي حركة 20 فبراير، برزت مشاركة النساء بكفاحية واضحة. خرجن إلى الشارع دفاعاً عن الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، تظاهرن جنباً إلى جنب مع الرجال، ساهمن في التعبئة ورفعن الشعارات، في مواجهة القمع والمنع الأسري.

وقد شكلت هذه الدينامية لحظة مفصلية دفعت أعداداً كبيرة من الشابات إلى الانخراط في العمل النضالي. غير أن غياب مطالب نسائية واضحة وعدم بلورة أفق نسوي مستقل ساهم في التراجع النسبي الذي عرفته هذه المحطة. ودفاعا عن الأرض، نجد السلاليات ونساء إميضر، فالنساء السلاليات، بعد تفويت أراضي الجموع، خضن معركة شرسة من أجل الأرض والحق في الانتفاع. نظمن وقفات احتجاجية على المستوى الوطني، انتزعن الاعتراف كصاحبات حق بإلغاء ظهير 1919 الذي كان يقصيهن من حق الولاية والانتفاع. وبنفس الشغف خاضت نساء إميضر معارك دفاعاً عن الأرض والبيئة السليمة والحق في التشغيل، في مواجهة الاستغلال المنجمي وتبعاته البيئية. وفي سياق آخر انطلقت معركة ضحايا القروض الصغرى بقيادة نساء أميات ومهمشات، بعد إفلاس مشاريعهن وعجزهن عن السداد. اخترن الامتناع الجماعي عن الأداء والمطالبة بإلغاء الديون، نظمن وقفات ومسيرات ورفعن دعاوى قضائية. كان رد السلطة اعتقالات ومتابعات قضائية، ما عرى الطابع القمعي للنظام. وفي احتجاجات الماء والكهرباء، أدى الارتفاع الكبير في الفواتير إلى إطلاق شرارة واسعة للاحتجاج ضد شركة "أمانديس". كان حضور النساء بارزًا في هذه الدينامية، شاركن بقوة في مسيرات الشموع التي تحولت إلى رمز للاحتجاج.

لم يكن انخراط النساء ثانويًا، في هذه المحطة بل كنّ في الصفوف الأمامية، يهتفن ضد الغلاء ويدافعن عن الحق في ولوج الخدمات الأساسية. هذا وقد امتد الحضور النسائي إلى احتجاجات غلاء الأسعار في شموليتها داخل انتفاضات المدن والمناطق، في هذه السياقات، برزت النساء كفاعلات في التعبئة والتنظيم، خاصة حين تعلّق الأمر بقضايا التهميش وغياب البنيات الأساسية وتدهور شروط العيش.

وفي زاكورة، تقدّمت النساء صفوف ما عُرف بـ"انتفاضة العطش"، دفاعًا عن الحق في الماء الصالح للشرب. ورغم الاعتقالات والمتابعات القضائية، واصلن الاحتجاج، إدراكًا منهنّ أن الماء ليس مطلبًا ثانويًا، بل شرطًا للحياة اليومية والاستقرار الأسري والاجتماعي.

إن تناول الاحتجاجات ضد خوصصة الماء، يحيل لا محالة على حراك فكيك، حيث تحوّلت الواحة إلى فضاء صراع مفتوح دفاعًا عن الموارد والذاكرة الجماعية. فقد خرجت النساء في مسيرات بزي تقليدي (الحايك)، في تعبير رمزي عن الترابط بين الهوية الثقافية والمجال الجغرافي. فالواحة تحدد الانتماء المكاني، والحايك يجسد الامتداد الثقافي، بينما يظل الماء الأساس الذي يضمن استمرار هذا الموروث المادي واللامادي. تجارب تكشف أن نضالات الماء والكهرباء لم تكن مجرد رد فعل ظرفي على الغلاء، أو التفويت، بل شكلت لحظة تسييس لقضايا الحياة اليومية، وتحولًا في موقع النساء من متضررات صامتات إلى فاعلات مركزيات في الدفاع عن الحق في العيش الكريم والعدالة المجالية.

هذه الدينامية، التي لم نحترم تسلسل انطلاقها، دفعت إلى خلق تراكم فجَّر حراك الريف فبرزت المرأة الريفية بدورها،كقائدة ومقاومة. ففي مسيرة 8 مارس 2017 بالحسيمة، خرجت النساء في طليعة الاحتجاجات بشعارات مناهضة للحكرة والتهميش، فإذا كانت النساء خلال حرب الريف قد شكلن القواعد الخلفية، فإنهن في الحراك الأخير تقدمن الصفوف، بينما تولى الرجال حمايتهن بسلاسل بشرية. وهو ما عزز قلب الأدوار النمطية مع التنويه بالشعارات المطروحة التي عكست تداخلاً بين المطالب الاجتماعية، والهوية الثقافية الأمازيغية، والنوع الاجتماعي، ومناهضة الرأسمالية والتهميش.

هذا و من أجل صد الهجوم على مكاسب الشغيلة بالمغرب برزت تنسيقية الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد وشكلت معاركها لحظة فارقة في إعادة تشكيل صورة المرأة المناضلة. فقد راهنت الدولة على تأنيث القطاع باعتباره مدخلاً لتفكيك المقاومة النقابية، انطلاقاً من الصورة النمطية المرتبطة بأدوار الرعاية والأمومة.

غير أن الأستاذات خيّبن هذا الرهان، ولعبن أدواراً قيادية في الاعتصامات والمسيرات، وقدمن إبداعات فنية وشعارات مؤثرة، وواجهن القمع والتعنيف

النساء في قلب الصراع الاجتماعي: نحو نسوية شعبية تحررية في المغرب

بقلم؛ جميلة سعدون- عضوة مجلة مساواة

والتحرش والاعتقال دون تراجع. لقد شكل حضورهن مؤشراً على تحولات عميقة في سوق الشغل وفي أشكال المقاومة الجديدة ضد هشاشة التوظيف والسياسات النيوليبرالية .وعلى نفس هذا النهج انخرطت طالبات الطب في مواجهة القرارات الحكومية المهددة لمجانية التعليم، كما كان حضور النساء وازناً داخل الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب، حيث ساهمن في تأسيس الفروع وقيادة المعارك وتحملن الاعتقال والمتابعة.

أما العاملات المنتجات لفائض القيمة بشكل مباشر وواضح، فالرأسمال لم يتردد في لحظة من تاريخه لكي يستنزف قوة العمل في حدودها القصوى، خاصة حينما يتداخل البعد الطبقي بالبعد الجندري، يكون منطق الاستنزاف حاضرا بقوة. هذا المنطق المفترس دفع العاملات إلى خوض اعتصامات طويلة بشركات صناعية وزراعية، من البيضاء إلى الجديدة وشتوكة أيت باها وطنجة واللائحة طويلة، آخرها مكناس مع معركة سيكوم التي لا تزال متواصلة في وجه الباطرونا والبيروقراطية النقابية. ولا يمكن إغفال معاناة عاملات الفراولة بإسبانيا، والعاملات المنزليات بالخارج، وضحايا حوادث الشغل والكوارث الصناعية والفيضانات.

إلى جانب كل هذا وضمن السيرورة الاحتجاجية، اندلعت من جديد احتجاجات سُميت بحراك جيل زيد، انطلقت من معاناة البطالة وانسداد الأفق وتدهور الخدمات، لتتحول إلى انفجار اجتماعي يطالب بإسقاط الحكومة. هذا ورغم عنفوان الحراك وتضحياته من "استشهادات واعتقالات"، لم تكن هناك أي استجابة للمطالب. أما مشاركة النساء فكانت واسعة، حيث تبوأن الصفوف الامامية بجرأة وعبَّرن عن وعي بأهمية المطالب وخطورة الأوضاع. فمنذ البدايات الأولى للحراك وأمام المستشفيات، رابطت النساء مطالبات بالحق في الصحة رافعات صور ضحايا الإهمال الطبي، ومن القرى التحقن سيرا على الأقدام نحو المراكز الصحية. لم تكن هذه المشاركة معزولة بل كانت لافتة خلال هذه السيرورة التي عرفها المغرب.

إن المطالب التي طرحتها حركة جيل زيد هي مطالب في شكلها بسيط وفي عمقها ذات مضمون طبقي/ نسوي وهو ما جعل النساء متشبثات بالحركة دفاعا عن الكرامة الإنسانية ورفض تام لتسليع الصحة والتعليم، ومن أجل استرجاع القطاع العمومي كضامن للحقوق الأساسية. مع كل هذا ورغم المشاركة المشرفة للنساء منذ اللحظات الأولى من انطلاق الحراك وبما أن هذا الأخير دأب على استضافة وجوه معروف معظمها بتوجهاته الليبرالية، فإنه لم يستقبل النساء الا بعد استنكار هذه السلوكات ليخصص حلقتين وكل حلقة عرفت حضور ضيفتين تيمنا بنصيب المرأة في الإرث "حظ الذكر مثل حظ الانثيين" وهو ما يعيد منطق البطريركية بين ظهراني الحركة.

خاتمة

في الأخير ولإنهاء هذا المقال، يمكن القول أن حضور النساء في الحركات الاحتجاجية، من المدن إلى الهوامش، أعاد تعريف النضال النسوي باعتباره جزءًا لا يتجزأ من الصراع الاجتماعي والطبقي وتكشف هذه المحطات أن النسوية في المغرب لم تعد مجرد خطاب حقوقي أو مطلب إصلاحي محدود، بل صارت ضرورة اجتماعية نابعة من صلب المعاناة اليومية. فأجساد النساء، في مواقع العمل والشارع والمحاكم والسجون، تحولت إلى فضاء سياسي مكشوف يعري طبيعة الاستغلال الطبقي والتهميش الجنسي، كما أن الموجات الاحتجاجية المتكررة، برزت من خلالها النساء، كفاعلات أساسيات. هذا التحول أنتج جيلا من المناضلات اللواتي يربطن قضايا النساء بالصراع الاجتماعي، ويؤسسن لرؤية شعبية تحررية تنطلق من تداخل أنماط الهيمنة والاستغلال.

دينامية وشروط يمكنها أن تساعد على خلق وعي متقدم لربط النضالات النسائية بالمسألة الاجتماعية والعمل على تقويتها ومنحها مضمونا مناهضا لكل أشكال الهيمنة، من أجل بناء حركة نسائية جماهيرية... فالاحتجاجات النسائية الشعبية التي نعيشها اليوم قد عرت زيف خطاب نسوية الدولة كما عرت عجز النسوية المتشبعة بخطابات الأمم المتحدة والشرعة الدولية و خطها السياسي العاجز عن المساس بالخط الليبرالي المقدس والميزانيات الهائلة والتمويلات السخية التي أغدقت خلال مرحلة بناء ساهمت في خلق نخب منسلخة عن الواقع النسائي ومطالب لا تحرك شعرة من أحاسيس البؤس وقهر المعيش اليومي.

إن هذه التحركات النسائية الشعبية لتبشِّر ببداية تشكل وعي نسوي جديد تقتحم به النساء الفضاء العمومي وتختبر ساحات النضال ومختلف التجادبات كلبنة أولى لانطلاق موجة نسوية جديدة مختلفة عن الحركة السابقة في طابعها الشعبي واستقلاليتها عن القوى السياسية التقليدية (دينية كانت أو ليبرالية) وتقديم مطالب ذات بعد اجتماعي / طبقي. هذا المنحى يدعو إلى التفكير في مداخل قادرة على إطلاق دينامية الانغراس كحركة شعبية حاملة لمشروع مجتمعي يؤسس للعدالة الاجتماعية والمساواة تلعب فيه النساء دورا اساسيا يتضمن الاقتناع بالتحرر كسيرورة تصنعها النساء للقطع مع منطق الانابة.

هذا ويشكل العمل المنزلي واجهة أساسية لابد من الاعتراف بوظيفت الانتاجية والمطالبة بالتعويض عنه كعمل اجتماعي منتج والاعتراف بأعمال الرعاية ومنحها أهمية في التعويض والمراتب، كما أن النساء مدعوات اليوم للمطالبة بالغاء التمييز داخل سوق الشغل والقضاء على البطالة النسوية وإعادة الاعتبار للقطاعات النسائية المحضة وحماية النساء من مخاطر الشغل وتوفير الخدمات الاجتماعية العمومية وتجريم العنف والتحرش الجنسي والاغتصاب تجريما حقيقيا والعمل على تخليق الحياة العامة ومنح النساء حق التحكم في الجسد، كما أن الحياة اللائقة والعيش الكريم يتطلب تمتيع النساء بالحق في الأرض والتقسيم العادل للثروة والتمتع ببيئة سليمة، خاصة وأن ضحايا الاختلالات الإيكولوجية هن نساء في المرتبة الاولى، أي حق الاعتراف بهن نساء لهن كامل العضوية داخل المجتمع، فالنسوية هنا ليست شعاراً منفصلاً عن الصراع الاجتماعي، بل تعبير عن حاجة موضوعية تفرضها شروط العيش داخل نظام يعيد إنتاج الهشاشة والاستغلال.

النساء في النقابات (حوار مع المناضلة فاطنة أفيد*)

* فاطمة أفيد عضو المجلس الوطني للكزنفدرالية الديمقراطية للشغل ونائبة الكاتبة الوطنية لمنظمة نفيد NOFID (نساء فيدرالية اليسار الديمقراطي) وباحثة في السوسيولوجيا.

1* ما هي أوجه تردي أوضاع النساء العاملات ضمن الحالة الإجمالية للطبقة العاملة، وما هي المعاناة الخاصة بالنساء؟

لا يمكن فصل الحديث عن أوضاع النساء العاملات عن الوضع العام الذي تعيشه الطبقة العاملة ككل في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتحولات التكنولوجية في سوق الشغل التي يشهدها المغرب خلال العقود الأخيرة. فقد تميزت هذه المرحلة بتراجع واضح في المكتسبات الاجتماعية، واتساع القطاع غير المهيكل، وتدهور القدرة الشرائية، إضافة إلى ضعف تطبيق التشريعات الاجتماعية، وهو ما انعكس بشكل مباشر على ظروف العمل والمعيشة لدى ملايين العمال والعاملات. غير أن النساء العاملات يعشن هذا التدهور بشكل مضاعف، نتيجة تداخل الاستغلال الاقتصادي مع البنية الاجتماعية الذكورية التي تضاعف من أعبائهن داخل العمل وخارجه.

تشير معطيات المندوبية السامية للتخطيط إلى أن نسبة مشاركة النساء في سوق الشغل في المغرب لا تتجاوز حوالي 19 % فقط مقابل أكثر من 70% لدى الرجال، ما يجعل المغرب من بين الدول ذات أدنى معدلات مشاركة النساء في العمل على المستوى الدولي. كما أن نسبة النساء المشتغلات فعلياً لا تتجاوز 15.3% من مجموع النساء في سن العمل، وهو ما يعكس ضعف اندماج النساء في سوق الشغل وصعوبة ولوجهن إليه.

ولا يقتصر الأمر على ضعف المشاركة فقط، بل يمتد إلى البطالة والهشاشة المهنية؛ إذ تبلغ بطالة النساء حوالي 19.4% مقابل 11.6% لدى الرجال، كما تشكل النساء ما يقارب 73% من مجموع العاطلين- ات عن العمل في صفوف بعض الفئات، وهو مؤشر واضح على عمق التمييز البنيوي في سوق الشغل.

إضافة إلى ذلك، تعاني النساء العاملات من فجوة كبيرة في الأجور؛ إذ تشير تقارير اقتصادية حديثة إلى أن النساء في القطاع الخاص يتقاضين أجوراً أقل بحوالي 42% مقارنة بالرجال، وهو ما يعكس استمرار التمييز الاقتصادي بين الجنسين رغم التطور النسبي في التشريعات.

كما أن جزءاً كبيراً من النساء العاملات يشتغلن في القطاع غير المهيكل أو في أعمال غير مؤدى عنها داخل المقاولات العائلية أو الفلاحة، حيث تشير الدراسات إلى أن نحو 35% من النساء العاملات يشتغلن دون أجر داخل الأسرة، وهو شكل من أشكال العمل غير المرئي الذي يساهم في الاقتصاد دون أن يوفر أي حماية اجتماعية أو حقوق مهنية.

وتزداد هشاشة أوضاع النساء بسبب العبء المزدوج للعمل، حيث تبين دراسات استعمال الزمن أن النساء يقضين حوالي 79% من وقت العمل المنتج في الأعمال المنزلية غير المؤدى عنها مقابل 12% فقط لدى الرجال، ما يعني أن المرأة العاملة تتحمل عبئاً مزدوجاً يجمع بين العمل المأجور والعمل المنزلي غير المعترف به اقتصادياً.

وعلى المستوى القانوني، ورغم وجود إطار تشريعي وطني كـ «مدونة الشغل»، فإن جزءاً كبيراً من الحقوق لا يتم تطبيقه فعلياً، خصوصاً ما يتعلق بحماية الأمومة والصحة والسلامة المهنية ومنع التمييز. كما أن المغرب لم يصادق بعد على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 190 المتعلقة بالقضاء على العنف والتحرش في عالم العمل، وهو ما يجعل النساء أكثر عرضة لمختلف أشكال العنف والتحرش داخل أماكن العمل دون حماية قانونية كافية.

كل هذه المعطيات تؤكد أن تردي أوضاع النساء العاملات ليس ظاهرة معزولة، بل هو جزء من أزمة أوسع تعيشها الطبقة العاملة، غير أن النساء يتحملن فيها عبئاً مضاعفاً نتيجة تداخل الاستغلال الاقتصادي مع التمييز الاجتماعي والثقافي.

2* ما هي تجليات أشكال الميز ضد النساء الأجيرات (في كلا القطاعين العام والخاص)؟

تتجلى أشكال التمييز ضد النساء الأجيرات في القطاعين العام والخاص بشكل مختلف، تبعاً لطبيعة علاقات الشغل داخل كل قطاع. فإذا كان التمييز في القطاع الخاص يرتبط أساساً بالهشاشة والاستغلال المباشر وعدم احترام قانون الشغل، فإن التمييز في القطاع العام يظهر أساساً في محدودية الترقي والوصول إلى مواقع القرار رغم توفر قدر من الاستقرار المهني.

أولاً: التمييز ضد النساء الأجيرات في القطاع الخاص

يعد القطاع الخاص المجال الأكثر تجلياً لأشكال الاستغلال والتمييز ضد النساء العاملات، وذلك نتيجة ضعف مراقبة تطبيق قانون الشغل وهيمنة منطق الربح داخل المقاولات.

ومن أبرز مظاهر هذا التمييز:

الهشاشة وعدم الاستقرار المهني، حيث تعمل نسبة كبيرة من النساء بعقود مؤقتة أو في أعمال غير مستقرة، مما يجعلهن أكثر عرضة للطرد وفقدان العمل.

عدم احترام مدونة الشغل، خصوصاً في ما يتعلق بساعات العمل، والأجر الأدنى، والعطل، والتغطية الاجتماعية.

انتهاك حقوق الأمومة، حيث تتعرض بعض النساء للضغط أو الطرد بسبب الحمل، أو يتم التحايل على مقتضيات إجازة الأمومة.

تدني الأجور مقارنة بالرجال، إضافة إلى تمركز النساء في القطاعات الأقل أجراً مثل النسيج والخدمات والفلاحة.

ضعف شروط الصحة والسلامة المهنية، حيث تعمل العديد من النساء في بيئات عمل قد تؤثر على صحتهن الجسدية والإنجابية دون توفير الفحوصات الطبية أو الوقاية اللازمة.

العنف والتحرش في أماكن العمل، في ظل ضعف آليات الحماية القانونية وعدم مصادقة المغرب إلى اليوم على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 190 الخاصة بالقضاء على العنف والتحرش في عالم العمل.

النساء في النقابات (حوار مع المناضلة فاطنة أفيد*)

ثانياً: التمييز ضد النساء الأجيرات في القطاع العام

رغم أن القطاع العام يتميز نسبياً بوجود استقرار أكبر في العمل بحكم أن الدولة هي المشغل، إضافة إلى توفر بعض الضمانات القانونية، فإن النساء الموظفات لا زلن يواجهن أشكالاً من التمييز داخل الإدارة العمومية.

ومن أبرز تجليات هذا التمييز:

ضعف تمثيلية النساء في مناصب المسؤولية والقرار رغم ارتفاع نسبة النساء في بعض القطاعات العمومية كالتعليم والصحة.

استمرار السقف الزجاجي الذي يحد من وصول النساء إلى المناصب العليا في الإدارة.

صعوبة التوفيق بين الحياة المهنية والأسرية نتيجة غياب سياسات فعالة لدعم النساء العاملات، مثل توفير خدمات الرعاية أو توزيع عادل لمسؤوليات الأسرة.

استمرار بعض التمثلات الاجتماعية الذكورية داخل بيئة العمل التي تؤثر على مسار النساء المهني وتقييم أدائهن.

يتضح أن النساء الأجيرات يعانين من أشكال متعددة من التمييز تختلف حدتها بين القطاع الخاص والقطاع العام؛ ففي حين يتسم القطاع الخاص بهشاشة أكبر واستغلال مباشر وعدم احترام واسع لحقوق الشغل، فإن القطاع العام رغم ما يوفره من استقرار نسبي، ما يزال يعرف استمرار التمييز في الترقي والوصول إلى مواقع القرار. وهو ما يؤكد أن تحقيق المساواة الفعلية في العمل يتطلب نضالاً من أجل احترام قوانين الشغل وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء العاملات.

3* النساء مستغلات بكثافة في قطاعات الهشاشة (عدم استقرار علاقة الشغل...) حيث يصعب العمل النقابي، لكن هل ثمة أسباب أخرى لنقص تنظيم النساء نقابيا (نسبتهم في النقابات لا تعكس نسبتهن ضمن اليد العاملة)؟

يمكن تفسير ضعف تنظيم النساء نقابياً ليس فقط بطبيعة القطاعات الهشّة التي يشتغلن فيها، بل أيضاً بعدة عوامل مرتبطة ببنية سوق الشغل وطبيعة العمل النقابي نفسه، منها:

1. الاستغلال المضاعف للنساء

النساء يتعرضن لاستغلال مزدوج: كعاملات داخل سوق الشغل وكنساء داخل المجتمع. هذا الاستغلال يجعل المشغلين يركزون تشغيلهن في قطاعات منخفضة الأجور وضعيفة الحماية، ويستعملون هشاشة وضعهن لعرقلة أي تنظيم نقابي.

2. سياسات المشغلين المعادية للنقابة

في القطاعات التي تشتغل فيها النساء بكثافة (كالنسيج، الفلاحة، الخدمات)، يعتمد المشغلون أساليب الترهيب والطرد والتضييق لمنع العاملات من الانخراط النقابي، مستفيدين من هشاشة عقود العمل وخوف العاملات من فقدان مصدر رزقهن.

3. ضعف إدماج قضايا النساء داخل العمل النقابي

في بعض الحالات لم تُعطَ قضايا العاملات (المساواة في الأجر، ظروف العمل، الحماية من التحرش، حقوق الأمومة...) المكانة الكافية داخل البرامج النقابية، مما يضعف ثقة النساء في التنظيم النقابي.

4. الهيمنة الذكورية داخل الهياكل النقابية

هيمنة الرجال على مواقع القرار النقابي قد تحدّ من مشاركة النساء في القيادة، وهو ما ينعكس على ضعف استقطاب العاملات و تنظيمهن .

5. الطابع غير المهيكل لقطاعات تشغيل النساء

انتشار العمل غير المهيكل والعمل المنزلي والعمل الموسمي يجعل عملية التنظيم النقابي أكثر صعوبة، لأن العاملات غالباً مشتتات ويشتغلن في أماكن صغيرة أو معزولة.
إن ضعف تنظيم النساء نقابياً ليس مسألة مرتبطة بالنساء أنفسهن، بل هو نتيجة لبنية الاستغلال الرأسمالي والهشاشة في سوق الشغل، إضافة إلى تحديات داخل الحركة النقابية. لذلك فإن تقوية التنظيم النقابي للنساء يمر عبر إدماج قضايا العاملات في صلب النضال النقابي، وتوسيع حضورهن في القيادة النقابية، وتنظيم العاملات في القطاعات الهشة وغير المهيكلة

4* هل توجد لدى الحركة النقابية خطط عمل خاصة بالتوجه إلى النساء لرفع نسبة تنظيمهن وتكوينهن، وتحسين مكانتهن في الهياكل النقابية؟

رغم أن الحركة النقابية في المغرب راكمت خلال العقود الأخيرة عدة مبادرات لتنظيم النساء العاملات، من خلال إحداث تنظيمات نسائية واعتماد آليات مثل الكوطا والبرامج التكوينية وتعزيز حضور النساء داخل الأجهزة القيادية، فإن نسبة التنسيب النقابي في صفوف النساء ما تزال لا تعكس حضورهن المتزايد داخل سوق الشغل. وهذا يدل على أن مسألة تنظيم النساء نقابياً ما تزال مطروحة كأحد التحديات الأساسية أمام العمل النقابي.

في هذا السياق، شكلت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل منذ تأسيسها تجربة متقدمة

النساء في النقابات (حوار مع المناضلة فاطنة أفيد*)

نسبياً في الاهتمام بملف المرأة العاملة، حيث تبنت النقابة قيم المساواة والعدالة الاجتماعية، وعملت على إحداث عدة دوائر وتنظيمات نسائية داخل هياكلها، بهدف تأطير العاملات والدفاع عن حقوقهن وتعزيز مشاركتهن في النضال النقابي.

وبعد المؤتمر الأخير، تتجه الكونفدرالية نحو إعطاء مكانة أكبر للمرأة داخل التنظيم النقابي، وذلك من خلال العمل على تأسيس تنظيم نسائي كونفدرالي قوي سيتم الإعلان عنه في المرحلة المقبلة. ويهدف هذا التنظيم إلى بلورة برنامج عمل استراتيجي ومرحلي يركز على عدد من المحاور الأساسية، من بينها:

رفع نسبة التنسيب النقابي في صفوف النساء العاملات؛

تقوية التنظيم النقابي للعاملات، خاصة في القطاعات الهشة وغير المهيكلة؛

إطلاق برامج تكوينية وتأطيرية لإعداد قيادات نقابية نسائية؛

تعزيز حضور النساء داخل الأجهزة التقريرية والتنفيذية للنقابة؛

إدماج قضايا المرأة العاملة في صلب المطالب والنضالات النقابية.

كما تولي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل اهتماماً خاصاً بـ الانتقال العادل للمرأة العاملة في مواجهة التحولات الجذرية لسوق الشغل، خصوصاً تقليص فرص العمل نتيجة التحولات التكنولوجية والتحديث الرقمي للقطاعات، التي غالباً ما تؤثر بشكل أكبر على النساء العاملات في القطاعات الهشة وغير المهيكلة. كما تأخذ النقابة بعين الاعتبار تأثير التغيرات المناخية على ظروف العمل والعيش، لا سيما في القطاعات الزراعية الفلاحية والخدمات، حيث تتعرض النساء العاملات لخطر فقدان موارد رزقهن وتأثرهن بالظروف المناخية القاسية، من جفاف وفيضانات وتلوث بيئي، الأمر الذي يزيد من هشاشتهن الاقتصادية والاجتماعية.

ولذلك، تبنت الكونفدرالية استراتيجيات واضحة للتوجه المباشر إلى النساء العاملات بهدف رفع نسبة تنظيمهن، وتمكينهن عبر برامج تكوينية وتأطيرية متواصلة، مع إدماج قضاياهن في صلب النضالات النقابية اليومية. كما تسعى النقابة إلى تحسين مكانة النساء في هياكلها القيادية، لضمان مشاركة فاعلة في صنع القرار، وتقديم برامج خاصة لدعم النساء في مواجهة آثار التحولات الاقتصادية والتكنولوجية والتغيرات المناخية، بما يضمن استدامة حقوقهن وحمايتهن من الهشاشة والتهميش.

إن الرهان اليوم لا يكمن فقط في إحداث تنظيمات نسائية داخل النقابات، بل في بناء فعل نقابي أكثر قدرة على استيعاب كل فئات العاملات وتنظيمهن وقيادتهن للنضال العمالي، بما يعزز وحدة الطبقة العاملة ويقوي موقعها في مواجهة الاستغلال والهشاشة.

5* هل من تعاون أو تنسيق بين القطاعات النسائية لمختلف النقابات؟ وإن لم يكن، فما المانع؟

هناك بعض محاولات للتنسيق بين القطاعات النسائية في المركزيات النقابية المختلفة، خصوصاً عبر لقاءات وورشات مشتركة، لكن التعاون لا يزال محدوداً. المانع الأساسي يعود إلى اختلاف برامج العمل النقابي لكل مركزية، التنافس السياسي، وطبيعة العمل في القطاعات الهشة التي تشتغل فيها النساء، ما يجعل التواصل والتنسيق شبه صعب على الأرض. كما أن الهيكلة التقليدية للنقابات والافتقار إلى آليات موحدة للتنسيق يحد من توحيد الجهود.

6* هل من تعاون بين النقابة ومنظمات نسائية تقدمية؟

نعم، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تتعاون مع منظمات نسائية تقدمية في ورشات تكوينية، ندوات، وحملات تحسيسية حول حقوق النساء في العمل، المساواة في الأجر، ومناهضة العنف والتحرش وضعية المرأة العاملة المهاجرة . هذا التعاون يهدف إلى تقوية الوعي النقابي بين العاملات، وتأطير هن للمشاركة في النضال النقابي على قاعدة حقوقية ومساواتية.

7* ما هي الأنشطة الخاصة بـ 8 مارس التي دأبت النقابة على تنظيمها؟ وهل من تكوين في المسألة النسائية لعموم منخرطي- ات القابة؟

دأبت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل على تنظيم أنشطة متنوعة يوم 8 مارس، تشمل:

وقفات ومسيرات احتجاجية للمطالبة بحقوق المرأة العاملة؛

ندوات وورشات حول المساواة بين الجنسين، حقوق الأمومة، والتحرش في أماكن العمل.العمالة المهاجرة العمالة المنزلية؛

حملات إعلامية داخل مواقع العمل لتعزيز حضور القضايا النسائية.

بالإضافة لذلك، هناك برامج تكوينية مستمرة لعامة المنخرطين، تركّز على:

القوانين والحقوق النقابية للنساء؛

كيفية تأطير العاملات في القطاعات الهشة؛

القيادة النقابية النسائية وإشراك الرجال في دعم قضايا المرأة.

8* ما هي بنظرك آليات النهوض بمكانة النساء في النقابة؟

من موقعي النقابي في الكونفدرالية، أرى أن أهم الآليات هي:

إحداث تنظيم نسائي قوي داخل النقابة يكون قاعدة استراتيجية لصياغة برامج العمل والمطالب الخاصة بالنساء.

تمكين النساء من مواقع القرار داخل الهيئات القيادية وليس فقط في دوائر تنظيمية ثانوية.

تطوير برامج تكوينية وتأطيرية مستمرة لجميع المنخرطين حول حقوق المرأة وأهمية المساواة.

تعزيز التنسيق مع القطاعات النسائية للنقابات الأخرى والمنظمات النسائية التقدمية لتوحيد الجهود النضالية.

إدماج قضايا النساء في صلب النضالات اليومية للنقابة، مثل المطالبة المساواة في الأجور، الحماية الاجتماعية، خفض سن التقاعد إلى 55 سنة للمرأة العاملة، ظروف العمل، الصحة والسلامة في بعدها الخاص بالصحة الإنجابية ومناهضة التحرش والاستغلال.

حـراك 20 فبرايـر: الأمـل الـذي لا يمـوت فينـا!

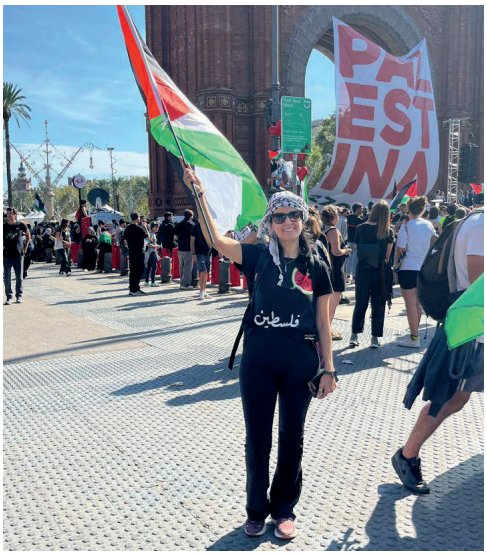

بقلم؛ زينب السايح

أنا من مواليد سنة 1985. في سنة 2011، وخلال التحاقي بحركة 20 فبراير، كنت أتابع آنذاك دراستي بجامعة ابن زهر بأكادير، شعبة الدراسات الإنجليزية، وكان عمري آنذاك ستةً وعشرون سنة.

كنت ناشطة داخل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، ومناضلة حقوقية في إطار الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع إنزكان- آيت ملول، كما كنت مناضلة سياسية ضمن شبيبة النهج الديمقراطي.

لقد ساهم تكويني الفكري والسياسي والحقوقي بشكل كبير في الانخراط والمساهمة في تأسيس حركة 20 فبراير أكادير الكبير.

ولا بد من التأكيد على أن الشرارة الأولى التي أشعلت فتيلة هذه الحركة كانت السياق الإقليمي العربي والمغاربي، خاصة الثورة التونسية والثورة المصرية، اللتين أفضتا إلى هروب زين العابدين بن علي وسقوط رأس النظام المصري حسني مبارك.

لقد كانت مشاهد القتل والإجرام التي مارسها نظام مبارك في حق المتظاهرين بساحة التحرير بالقاهرة، وسقوط عشرات الشهداء، من أبرز العوامل التي أيقظت فينا نار الغضب، ودَفعتنا أولًا إلى التفكير في سُبل التضامن مع الشعبين المصري والتونسي، وكذلك مع الشعب السوري.

بدأتُ حينها بالمشاركة في الوقفات التضامنية التي دعت إليها القوى الحية بالمغرب، قبل أن تنطلق نقاشات شبابية جادة من أجل تحويل هذا السخط الشعبي والتضامن الإنساني إلى حركة شبابية منظمة، تنادي بالتغيير، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، والمساواة. فكانت أولى النقاشات تدار بالحلقيات داخل الحرم الجامعي بالموازاة مع الفضاء الافتراضي عبر موقع فايسبوك قبل أن تتوسع لاحقًا إلى مجموعات وشبكات أوسع.

وقد كان الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي يعيشه المغاربة آنذاك لا يختلف كثيرًا عما عاشه المصريون والتونسيون، لذلك تبلورت الفكرة في تحويل الغضب إلى فعل نضالي منظم، مؤطر بملف مطلبي واضح المعالم، يرفع شعارات من قبيل: إسقاط الحكومة، حل البرلمان، وتأسيس دستور ديمقراطي حقيقي، إلى جانب مطالب اجتماعية وسياسية أخرى.

في الحقيقة، لم أكن أتوقع أن تحظى مسيرات 20 فبراير بذلك الزخم العددي والنوعي، ولا أن تحقق ذلك النجاح الباهر في المدن والقرى. فقد كان حدسي يقول إنها لن تتجاوز وقفات متفرقة، خاصة وأن المغرب عرف دائمًا احتجاجات شعبية وحركات مطلبية متعددة غالبا تنتهي بدون تحقيق نتائج تذكر.

كنت أؤمن، وأنا منخرطة في التعبئة داخل الأسواق والأحياء الشعبية، بأن على الإنسان أن يؤدي واجبه النضالي سواء نجح الأمر أم لم ينجح. فالنضال بالنسبة لي التزام و واجب أخلاقي وإنساني مارسته منذ أن أدركت أن المطالب لا تُدرك بالتمني وإنما بالنضال والصمود وما لم يحقَّق بالنضال يتحقق بمزيد من النضال.

لكن المفاجأة كانت أكبر من كل التوقعات، إذ وجدت الحركة صدى واسعًا لدى عموم المواطنين والمواطنات بمختلف فئاتهم وطبقاتهم الاجتماعية. خاصة وأن الشعب المغربي كان قد فقد إلى حد كبير ثقته في الفعل السياسي، نتيجة اختلاط اليمين باليسار، وفساد النخب السياسية التي كانت يومًا ما تمثل أمله في بناء مغرب الحريات والعدالة الاجتماعية.

بالنسبة لي، تُعد حركة 20 فبراير ثمرة نضالات طويلة خاضها الشعب المغربي وقواه الحية والمناضلة، حيث جمعت بين مكونات يسارية، إسلامية، ديمقراطية، حقوقية ونسائية. وشكلت ميلاد مرحلة جديدة من المكتسبات، على رأسها تغيير الدستور، تغيير الحكومة، والاعتراف بالأمازيغية، إلى جانب حقوق أخرى نص عليها دستور 2011.

وكغيرها من الحركات الاحتجاجية، كانت النساء في طليعة النضال، سواء على مستوى التعبئة، تسيير الاجتماعات، تنظيم الندوات، المساهمة في النقاش داخل الجُموع العامة، بلورة الشعارات، التنظيم، الإعلام، وكذا التواجد في الصفوف الأمامية في مواجهة القمع والصمود.

ورغم أن الجُموع العامة كانت تمتد لساعات طويلة، أحيانًا إلى الثانية صباحًا، فإن عددًا من الرفيقات والشابات أبدين صمودًا كبيرًا في النقاش، وتحمل المسؤوليات، واتخاذ القرار بشأن الأشكال النضالية المختلفة.

غير أن السياق المجتمعي والأمني، وللأسف، لم يسمح لغالبية النساء بالحضور الليلي المكثف، خاصة في ظل غياب الأمن، إذ كانت الجُموع تُعقد ليلًا وفي مناطق يطغى عليها انعدام الشعور بالأمان. وهو ما جعل التوقيت عائقًا حقيقيًا أمام المشاركة النسائية الواسعة، فاقتصر حضور العديد من النساء على المسيرات الحاشدة وأشكال التعبئة النهارية.

كما لم تُطرح مطالب نسائية خاصة داخل الحركة، وذلك راجع أساسًا إلى عدم رغبة أغلب التيارات النسائية الليبرالية في الانخراط، بحكم أن سقف الحركة لم يكن ينسجم مع خطابها الميال إلى المهادنة مع النظام، والاكتفاء بتوجيه المذكرات إلى القصر، وحصر النضال في الشكل المطلبي الضيق.

أما بخصوص دور اليسار، فأعتقد أنه لعب دورًا محوريًا في تأسيس حركة 20 فبراير، والدليل أن أغلب شباب وشابات الحركة كانوا منخرطين-ات داخل تنظيمات اليسار الجذري. كما كان لهم دور أساسي في التنسيق مع القوى الإسلامية، وخاصة جماعة العدل والإحسان، التي كان

حراك 20 فبراير: الأمل الذي لا يموت فينا!

بقلم؛ زينب السايح

حضورها متميزًا وقويًا، وأسهم بشكل واضح في توسيع قاعدة الحركة ومنحها نفسًا جماهيريًا واسعًا.

بالرغم من أن الحركة حققت بعض أهدافها، مثل كسر حاجز الخوف، وإعادة الأمل لدى الشعب المغربي بأهمية النضال وتوحيد الصف، وعودة مجموعة كبيرة من اليساريين الذين اعتزلوا النضال نتيجة اليأس والإحباط، وانتزاع مكتسبات مهمة من بينها التسريع بالانتخابات وتعديل الدستور، إلا أن الحركة لم تستطع استقطاب الحركة الطلابية والحركة النسائية والحركة العمالية، وهي الدينامو الأساسي لنجاح أي حركة نضالية.

الموقف الذي اتخذته بعض التيارات السياسية المحسوبة على اليسار من عدم المشاركة كان عائقًا كبيرًا، حرم الحركة من الاستفادة من روافدها الشابة والطلابية والعمالية والنسائية، وهو ما جعلها مكتوفة ومشلولة، حيث دخلت في نوع من التكرار والخمول وفقدت الزخم النضالي والكفاحي. كل ذلك عجل، حسب تقديري، بعدم قدرتها على المواصلة والصمود أمام احتواء المخزن، وسرّع خفوتها وتوقفها.

خلاصة الأمر أن اليسار بكل تلاوينه لم يكن في مستوى اللحظة، ولم يكن جاهزًا بالشكل الكافي لاقتناص الفرصة وتحقيق المهام الموكلة إليه.

وبعد مرور 25 عامًا على تأسيس حركة 20 فبراير، أعتقد أن الحركة، بمبادئها وأهدافها وما راكمته من تجربة نضالية، ما تزال حاضرة وقائمة. فرغم أنها لم تعد موجودة من حيث الشكل التنظيمي، فإن روحها ومبادئها ومطالبها ومكتسباتها ما تزال ممتدة وحية، وتتجلى اليوم في أشكال نضالية وقاعدية متعددة، وفي حركات اجتماعية مختلفة.

إنها الأمل الذي لا يموت فينا؛ فحتى وإن غابت الحركة كإطار، فإنها باقية في نضالاتنا وطموحاتنا، وراسخة في رؤيتنا للمستقبل الذي ننشده: مستقبل الحرية، والكرامة، والعدالة الاجتماعية.

حركة 20 فبراير: ذاكرة احتجاجية وصيرورة وعي

بقلم؛ لطيفة زهرة المخلوفي

إن الحديث عن حركة 20 فبراير أشبه بنبش في الذاكرة الجماعية والفردية معًا؛ تفاصيل لا تسقط بالتقادم لأنها وشمٌ في مساري الحياتي، ولأنها المنعطف الأكبر الذي هندس وعيي اليافع.

كانت 2011 سنة استعاد فيها الشارع المغربي روحه النضالية. تزامن النبض الأول للحركة مع مرحلة تلمذتي في الثانية باكالوريا، مسلك العلوم الإنسانية. كنا نحمل شعلة التمرد في دواخلنا، نحن أبناء وبنات القاعدة الاجتماعية المنسية، أبناء وبنات الجنوب الشرقي الذي أُسْقِط عمدًا من خريطة الوطن.

في مواجهة العنف المنظم، صدحت أصواتنا كتلميذات وتلاميذ ضد ضعف التجهيزات في ثانوية ابن خلدون التأهيلية. لم يخفت احتجاجنا داخل القسم الداخلي، بل كان أشدّ. كنا نحتج على رداءة الوجبات والخدمات، ونبدأ بتنظيم النقاشات في «مهجع» الفتيات، ثم نتواصل مع التلاميذ الذكور لتوحيد الموقف. القسم الداخلي كان يضم بناية خاصة بالذكور وأخرى للإناث، ومطعمه مشترك مقسوم إلى نصفين، وهو ما سهّل التنسيق.

كنا نرتّب مطالبنا وفق الأولويات، ونعبّئ المترددين- ات والخائفين- ات من العقوبات أو استدعاء أولياء الأمور. الخطوة النضالية المفضلة كانت مقاطعة الوجبات: ندخل جماعيًا إلى المطعم، نلتف حول الموائد، نتبادل النظرات، ثم نطرق الطاولات بالملاعق في الآن نفسه، ونغادر دون أن نأكل؛ كان الطَّرق بالملاعق إعلان صغير عن تمرد أكبر.

حركة 20 فبراير: ذاكرة احتجاجية وصيرورة وعي

بقلم؛ لطيفة زهرة المخلوفي

غالبًا ما كانت الإدارة تُرغَم على فتح باب الحوار. حينها نختار لجنة تفاوض وفق معايير دقيقة: الجدية، الانضباط، حسن السلوك، الجرأة، والقدرة على المحاججة. أتذكر أنه جرى اختياري ذات مرة ضمن اللجنة، وكان شعور المسؤولية يغمرني، فيما لهيب الشارع يغذي يقيننا بأن التغيير قد آن أوانه.

بالموازاة مع ذلك، كانت تطالعنا مفاهيم الصراع الطبقي والتحول الثوري. لكن وعيي الغض كان يظن أن ما نحتاجه أبسط: محاسبة بعض الفاسدين، ورعاية أكبر لحقوق النساء، وإدماج المجال القروي في الخريطة الوطنية. غير أن حركة 20 فبراير سرعان ما مدّت الجسور مع السياسي، وعلّمتني أن معاناتنا اليومية ليست معزولة، بل جزءً من بنية اقتصادية واجتماعية قاهرة. تابعتُ الاحتجاجات التي عرفتها المدن المغربية بنهم. فجعلني ذلك الصدى أدرك أن المدن أيضًا تعيش الحيف: أقسام مكتظة، حرمان من العلاج، فئات شعبية كبيرة تعيش تحت وطأة الفقر المدقع، استغلال مفرط في دوائر الإنتاج بالكاد تمكّنهم- هن الأجور من سد الرمق للعودة في اليوم الموالي لبيع قوة العمل.

وسّع هذا الإدراك رؤيتي، وحوّل الحلم الفردي إلى حلم جماعي بالعدالة الاجتماعية. كنت أُحدث نفسي بعزيمة: «نحن أيضًا بشر ومغاربة، ولنا حق العيش الكريم، ولابد أن نقاتل من أجله».

غياب النقل المدرسي، ضعف التجهيزات، رداءة الخدمات، كلها لم أعد أنظر لها كمجرد تقصير من العاملين والعاملات بالقسم الداخلي، بل تمظهرات لقهر بنيوي منظَّم. هكذا أدركنا أن خللًا في مطعم داخلي هو انعكاس لبنية قهر أوسع.

منحتني حركة 20 فبراير لغة جديدة لفهم الظلم، لغة تتجاوز التذمر الفردي إلى الوعي الجماعي. وأيقظت في داخلي إحساسًا بأنني لست وحدي، وأن هناك ملايين تتقاسم ذات القهر وتسعى لاسترجاع الكرامة المداسة بنعل الاستبداد والتفقير.

عندما التحقت بالجامعة، كان رصيد 20 فبراير هو الشرارة الأولى التي دفعتني إلى الانخراط في النضال الطلابي. لم أعد أتعامل مع السياسة كشأن خارجي، بل غذت جزءً من حياتي اليومية. لم تكن الجامعة مجرد فضاء للتلقين، بل رُكحا حرّا للتعبير عن الذات الجماعية، مدرسةً للوطنية الحقّة خارج مفاهيم الخضوع والطاعة. تعلمت أن النضال الطلابي امتداد لتجربة التهميش في مسقط رأسي قرية «فم الواد» واحدة من مداشر إقليم طاطا، أيقنت بقوة أن الحرية لا تُنال في عزلة. بل تُبنى جماعيًا على قاعدة التضامن الشعبي.

علّمتني حركة 20 فبراير أن أي حديث عن «تمكين» داخل نفس النظام ليس سوى إعادة إنتاج للوهم؛ وأن التغيير الحقيقي لا يكون إصلاحًا سطحيًا أو زخرفةً واجهةٍ مهترئة، بل دكًّا لجذور البنية التي تعيد إنتاج القهر يوميًا. من هنا صار وعيي النسوي التحرري جزءًا لا يتجزأ من وعيي السياسي، لأن النساء في القرى والهوامش لسن مجرد ضحايا، بل في قلب المعركة اليومية، يحملن أثقال التفقير ويصنعن مقاومة صامتة.

قراءة التاريخ خارج السردية الرسمية، بأصوات المهمشين والمسحوقين، مكّننا من فهم ميلاد حركة 20 فبراير كامتداد لذاكرة احتجاجية أوسع، ذاكرة انتفاضات سابقة وصوت القاعدة الشعبية عبر عقود. التاريخ لا يُمحى، بل يتجدد في كل جيل.

من هنا صار وعيي امتدادًا لذاكرة جماعية لا تنطفئ، بل تتجدد في كل فعل احتجاجي. لقد علّمتني التجربة أن الحرية لا تُمنح بل تُنتزع، وأن الكرامة لا تُبنى بمعزل عن بنات وأبناء طبقتنا، بل في فعلنا الجماعي وعمودُه التضامن. ومنذ تلك اللحظة، صار مصيري مرتبطًا بمصير الجماعة، وصار النضال مسارًا طويلًا لا لحظة عابرة.

إن ما زرعته حركة 20 فبراير لم يخفت بخفوت صوتها في الشارع، بل ظل حيًا فينا، يذكّرنا أن الحرية والكرامة تُبنى بالتراكم، جيلاً بعد جيل.

لقد كانت بذرة ولادة وعي نسوي تحرري، لأنها وسّعت الرؤية وربطت بين القهر البنيوي الذي عشته في الهامش وبين ضرورة الفعل الجماعي. ومنذ ذلك الحين، صار الوعي السياسي والإنساني جزءًا لا يتجزأ من المسار الشخصي والجماعي، لأن الحرية لا تُنال إلا جماعيًا، وأي وعد بالتمكين داخل نفس النظام ليس إلا تكريسًا لهيمنة الرأسمال على الأجساد والأحلام.

بين إرث 20 فبراير وتضييق اليوم: المدافعات عن حقوق الإنسان في قلب المعركة

بقلم: سارة سوجار

مرت خمسة عشر سنة على ذكرى 20 فبراير، تلك اللحظة التي شكلت محطة بارزة في تاريخ الاحتجاج السلمي بالمغرب، أو ما يمكن اعتباره الربيع في صيغته المغربية. ففي ذلك السياق، خرج المغاربة، نساء ورجالا، إلى الشارع للتعبير عن رفضهم للاستبداد والفساد، وللاحتجاج على مظاهر اللامساواة الاجتماعية والسياسية التي تطبع الواقع المغربي. وقد تميزت تلك اللحظة بكونها لحظة جماعية نادرة توحدت فيها أصوات مختلفة حول مطالب واضحة رفعتها حركة 20 فبراير، مطالبة بالحرية والكرامة والعدالة.

غير أن هذه الحركة، بما حملته من روح مقاومة وديناميكية نضالية، لم تكن حدثا معزولا أو وليد لحظة عابرة. فقد جاءت امتدادا لمسار طويل من النضال الذي خاضته الحركة الديمقراطية والحقوقية في المغرب على مدى عقود، دفاعا عن الديمقراطية ترسيخا لقيم حقوق الإنسان. وبهذا المعنى، يمكن النظر إلى حركة 20 فبراير باعتبارها تتويجا لتراكمات سياسية وحقوقية سابقة، أكثر منها قطيعة مع ما قبلها.

لكن دينامية الاحتجاج التي عبرت عنها حركة 20 فبراير لم تنته بانتهاء إطارها التنظيمي. فخلال الخمسة عشر عاما الماضية استمرت الاحتجاجات الشعبية في الظهور بأشكال متعددة، مدفوعة في جزء كبير منها باستمرار الأسباب نفسها التي أطلقت ذلك الحراك، رغم بعض الإجراءات والإصلاحات التي قامت بها الدولة، والتي ظل كثير منها في حدود التعديلات الشكلية أو ما يمكن وصفه بـ"الرتوشات".

ومن اللافت أن شعارات ومطالب حركة 20 فبراير ظلت حاضرة في مختلف أشكال الاحتجاج التي عرفها المغرب بعد تلك المرحلة. فقد استمرت نفس المفردات السياسية والحقوقية في التردد في الشوارع والساحات والقرى، سواء تعلق الأمر بالمطالبة بالكرامة أو بالعدالة الاجتماعية أو بمحاربة الفساد. وهو ما يعكس أن الحركة، حتى بعد انتهاء بنيتها التنظيمية، ظلت حاضرة كمرجعية رمزية في المخيال الاحتجاجي للمغاربة.

إن استحضار حركة 20 فبراير بوصفها امتدادا لما قبلها واستمرارا لما بعدها يهدف في جوهره إلى التأكيد على أن المجتمع المغربي يمتلك تقاليد راسخة في الاحتجاج السلمي. فقد عبر المغاربة مرارا عن رفضهم لمختلف أشكال الظلم والاستبداد، وتمسكوا في الوقت ذاته بقيم حقوق الإنسان وبالمطالبة المستمرة بالحرية والكرامة والعدالة.

وخلال السنوات الماضية، لم تنقطع موجة الاحتجاج، بل اتخذت أشكالا متعددة تعكس تنوع القضايا المطروحة وتعدد الفاعلين الاجتماعيين. فقد شهد المغرب احتجاجات محلية وجهوية ووطنية، شاركت فيها فئات اجتماعية مختلفة، وخرج فيها نساء ورجال من مختلف الأعمار. وبين لحظات المد النضالي وفترات الجزر، ظلت دينامية الاحتجاج حاضرة ولم تنقطع بشكل كامل.

وقد تميزت بعض هذه المحطات الاحتجاجية بقدرة كبيرة على التعبير الرمزي وعلى استقطاب الاهتمام المجتمعي والسياسي، بل ونجحت في التأثير في النقاش العمومي وفي بعض القرارات السياسية. ومن بين أبرز هذه المحطات يمكن استحضار حراك الريف، وحراك جرادة، والاحتجاجات التي رافقت العفو عن دانيال كالفان، إضافة إلى حراك فكيك، وكذلك التعبئة الواسعة للتضامن مع القضية الفلسطينية. وقد شكلت هذه التحركات لحظات قوية في مسار الاحتجاج بالمغرب، ليس فقط بسبب حجمها، بل أيضا بسبب ما حملته من مطالب اجتماعية وسياسية واضحة.

ورغم اختلاف السياقات والملفات التي فجرت هذه الاحتجاجات، فإنها التقت جميعا حول منطق واحد: المطالبة بالحقوق والحريات عبر التعبير الاحتجاجي السلمي. غير أن الدولة، في المقابل، اختارت في الغالب مقاربة واحدة في التعاطي مع هذه الدينامية المجتمعية، تقوم أساسا على منطق الأمننة.

فمنذ سنة 2011 إلى اليوم، برز حضور متزايد للمقاربة الأمنية في تدبير القضايا المرتبطة بالحقوق والحريات، سواء تعلق الأمر باحتجاجات اجتماعية كبرى أو بتحركات محدودة النطاق. ويتجلى ذلك في تصاعد الدور الأمني وفي تغليب منطق الضبط الأمني على حساب المعالجة السياسية والحقوقية، وهو ما يظهر من خلال اللجوء المتكرر إلى الاعتقالات، ومنع بعض الأشكال الاحتجاجية، والتضييق على النشطاء والمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان.

ونتيجة لذلك، لا يزال عدد من النشطاء يقبعون في السجون على خلفية قضايا مرتبطة بالاحتجاج أو التعبير عن الرأي. ويشمل ذلك معتقلي الحركة الطلابية، ومعتقلي التضامن مع القضية الفلسطينية، إضافة إلى معتقلي حراك الريف الذين صدرت في حق بعضهم أحكام قاسية وصلت إلى عشرين سنة سجنا ولا يزالون يقضونها إلى اليوم.

كما طالت المتابعات والاعتقالات عددا من النساء بسبب التعبير عن آرائهن أو مشاركتهن في الاحتجاج، من بينهن سعيدة العلمي، ونزهة مجدي، وابتسام لشكر، إضافة إلى المتابعة الأخيرة للناشطة زينب خروبي، فضلا عن عدد من المناضلات، خاصة داخل الحركة الطلابية.

وقد أثارت هذه الملفات نقاشا واسعا على المستوى الحقوقي، حيث تناولتها منظمات مغربية ودولية، كما صدرت بشأن بعضها تقارير وقرارات أممية أشارت إلى حالات اعتقال تعسفي وإلى اختلالات مرتبطة بشروط المحاكمة العادلة.

بين إرث 20 فبراير وتضييق اليوم: المدافعات عن حقوق الإنسان في قلب المعركة

بقلم: سارة سوجار

ومن بين آخر المحطات التي أعادت طرح هذه الأسئلة بقوة ما رافق حراك "جيل زيد"، حيث سجل عدد كبير من الاعتقالات. وتشير حتى المعطيات الرسمية إلى أرقام مرتفعة بلغت الآلاف، وشملت هذه الاعتقالات أيضا شابات في مقتبل العمر، مع تسجيل حالات عنف وتحرش وممارسات أخرى رافقت بعض التدخلات.

غير أن الأمر لا يتعلق بالاعتقالات وحدها. فخلال السنوات الأخيرة برزت أيضا أشكال متعددة من منع الاحتجاج أو التضييق عليه، سواء عبر الحظر المباشر لبعض الأشكال الاحتجاجية، أو من خلال التضييق الإداري، أو عبر التدخلات الأمنية في الفضاء العام.

كما طال التضييق عددا من المنظمات الحقوقية، من بينها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، إلى جانب جمعيات أخرى تنشط في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، حيث تواجه صعوبات في الحصول على وصولات الإيداع القانونية، أو في تنظيم أنشطتها داخل القاعات العمومية، أو في تجديد هياكلها التنظيمية، فضلا عن أشكال أخرى من العراقيل الإدارية.

يعكس هذا المسار نوعا من إعادة ترتيب العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس منطق الضبط أكثر مما يعكس توجها نحو تعميق الإصلاح الديمقراطي. فبدل أن تتحول لحظة 20 فبراير إلى مدخل لتوسيع المجال السياسي وتعزيز المشاركة الديمقراطية، برزت نزعة متزايدة نحو تقليص هوامش الفعل المدني والسياسي المستقل، وهو ما أفضى إلى نوع من الانكماش في الفضاء العمومي وإلى توتر مستمر بين حيوية المجتمع وحدود الانفتاح السياسي.

لذلك، فإن الدرس الأبرز بعد خمسة عشر عاماً من حركة 20 فبراير يتمثل في أن المطالب التي رفعتها الحركة لم تفقد راهنيتها، بل إن استمرار الاحتجاجات الاجتماعية يؤكد أن أسئلة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والحريات العامة ما تزال مطروحة بإلحاح. كما أن مستقبل الاستقرار السياسي والاجتماعي في المغرب يظل رهينا ،بمدى القدرة على الانتقال من منطق الأمننة وضبط الفضاء المدني إلى منطق الإصلاح السياسي الحقيقي، القائم على توسيع الحريات، وتعزيز استقلالية المجتمع المدني، وفتح المجال العام أمام المشاركة والنقاش الديمقراطي.

بمناسبة الثامن من مارس، اليوم العالمي للدفاع عن حقوق النساء ، تعود إلى الواجهة قضية ظلت تؤرقني لسنوات: التضييق المتزايد على المدافعات عن حقوق الإنسان. صحيح أن المقاربة الأمنية في التعاطي مع القضايا الحقوقية في المغرب تطال الرجال والنساء على حد سواء، غير أن وضع المدافعات عن حقوق الإنسان يظل أقل حضورا في النقاش العمومي، كما أن الخصوصيات التي تميز تجربتهن لا تحظى بما يكفي من الاعتراف، رغم ما تؤكده المرجعيات الدولية والمواثيق الأممية بشأن ضرورة الانتباه إلى الأبعاد الجندرية في مجال حماية المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان.

خلال السنوات الأخيرة، برزت مؤشرات مقلقة في هذا الصدد. فقد ارتفع عدد الاعتقالات في صفوف النساء، وتزايدت أشكال التضييق التي تستهدف المدافعات عن حقوق الإنسان، سواء عبر المتابعات القضائية أو من خلال حملات التشهير والإهانة والعنف اللفظي والنفسي والرقمي. وفي هذا السياق، أنجزت "مجموعة شابات من أجل الديمقراطية" ثلاثة تقارير حول هذه الظاهرة، كان آخرها تقريرا تناول الاعتقالات والمتابعات القضائية التي طالت نساء وشابات ناشطات في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان.

وعادة ما يشكل الثامن من مارس مناسبة لتسليط الضوء على أشكال العنف التي تتعرض لها النساء والمطالبة بوضع حد لها. غير أن هناك نوعا من العنف يظل أقل ظهورا و مرئية في النقاش العام، رغم حضوره الواضح، وهو العنف الذي يستهدف المدافعات عن حقوق الإنسان بسبب نشاطهن ومواقفهن. فهذا العنف لا يقتصر على المجال العام، بل يمتد إلى الحياة

الشخصية والعائلية والمهنية للمدافعات، ليصبح وسيلة ضغط دائمة ترمي إلى إضعاف حضورهن وإرباك مساراتهن النضالية.

ورغم خطورة هذه الممارسات، فإنها لا تصنف دائما ضمن العنف الموجه ضد النساء. والحال أن جزءا كبيرا منها يقوم على منطق واضح: معاقبة النساء اللواتي يخترن كسر الحدود التقليدية للفضاء الخاص والانخراط في الفضاء العام بجرأة، من خلال التعبير عن مواقف سياسية أو حقوقية وانتقاد السياسات العمومية. وفي كثير من الأحيان، لا تخلو هذه الهجمات من خطاب يهدف، بشكل مباشر أو ضمني، إلى دفع المدافعات عن حقوق الإنسان إلى الانسحاب من المجال العام وإعادتهن إلى ما يُقدَّم باعتباره "مكانهن الطبيعي".

بهذا المعنى، يمكن القول إن المدافعات عن حقوق الإنسان يواجهن شكلا من العنف المزدوج. فمن جهة، هناك العنف الذي يطال المدافعين عن حقوق الإنسان عموما في سياق التراجعات الحقوقية التي يعرفها المغرب خلال السنوات الأخيرة. ومن جهة أخرى، هناك عنف خاص يرتبط بكونهن نساء يشاركن بجرأة في النقاش العمومي ويعبرن عن مواقف نقدية تجاه السياسات العامة وطريقة تدبير الشأن العام.

وتبرز هذه الدينامية بوضوح من خلال

بين إرث 20 فبراير وتضييق اليوم: المدافعات عن حقوق الإنسان في قلب المعركة

بقلم: سارة سوجار

عدد من التجارب المعروفة. فمواقف المناضلة سعيدة العلمي في نقد السياسات العمومية، ومواقف ابتسام لشكر في الدفاع عن الحريات الفردية، ونضالات نزهة مجدي إلى جانب شغيلة التعليم و شابات الحركة الطلابية و مناضلات الحركة الحقوقية و الديناميات الاحتجاجية ، كلها تعكس حضورا نسائيا واضحا في النقاش العمومي وفي الفعل الحقوقي. كما يبرز نموذج شابات جيل "زيد"، اللواتي واجهن قمع الشرطة خلال الاحتجاجات بشجاعة، وأظهرن جرأة لافتة خلال المحاكمات والجلسات في فضح ما تعرضن له من عنف وتضييق. وإلى جانب ذلك، برز حضورهن القوي في وسائل التواصل الاجتماعي من خلال التعبير الصريح عن آرائهن ومواقفهن، ويمكن هنا ذكر زينب خروبي على سبيل المثال لا الحصر، إذ إن هناك العديد من الشابات اللواتي يتحلين بالجرأة نفسها.

غير أن هذا الحضور النسائي في الفضاء العام ليس ظاهرة جديدة. فالنساء المغربيات كن حاضرات منذ عقود في مختلف المعارك الحقوقية والسياسية. غير أن التحولات التي شهدها المجال العام منذ سنة 2011، خصوصا مع اتساع فضاءات التعبير التي وفرتها وسائل التواصل الاجتماعي، أسهمت في إبراز هذا الحضور بشكل أوضح وأوسع. وقد كانت النساء الشابات في طليعة الفاعلين داخل حركة 20 فبراير في عدد من المدن، وتقاسمن مع الشباب الذكور مختلف أشكال القمع التي رافقت ذلك الحراك.

ومنذ ذلك الحين، استمرت الشابات في دفع ثمن انخراطهن في الدفاع عن الحقوق والحريات. فقد تعرضن للقمع والاعتقال خلال حراك الريف، كما حدث أيضا في جرادة وفكيك. وهكذا ظل حضور النساء وازنًا في مختلف الاحتجاجات الاجتماعية، وقد أدين ثمن هذا الالتزام من حريتهن ومن استقرار حياتهن الشخصية.

في هذا السياق، يطرح الثامن من مارس نفسه مناسبة ليس فقط للاحتفاء بمكتسبات النساء، بل أيضا لتجديد المطالبة بحماية المدافعات عن حقوق الإنسان وضمان حقهن في العمل بحرية وأمان. وأول خطوة في هذا الاتجاه هي الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين والمعتقلات على خلفية قضايا مرتبطة بالحقوق والحريات، ووضع حد للمقاربات الأمنية في التعاطي مع القضايا الحقوقية. فحقوق الإنسان لا يمكن أن تُدار بمنطق أمني، بل عبر توسيع مجال الحريات، وضمان استقلالية المجتمع المدني، وفتح الفضاء العام أمام التعبير الحر والمسؤول.

كما أن الاعتراف بدور المدافعات عن حقوق الإنسان ينبغي أن يتحول إلى التزام واضح على المستويات القانونية والمؤسساتية والسياسية، بما يضمن حمايتهن من حملات التشهير والتضييق، ويضع حدا لمختلف أشكال العنف التي تستهدفهن، ولا سيما العنف الرقمي الذي أصبح أحد أبرز أدوات الاستهداف في السنوات الأخيرة.

وأخيرا، لا بد من الإقرار بأن العنف الموجه ضد المدافعات عن حقوق الإنسان هو عنف تقاطعي تتداخل فيه الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية، كما تتقاطع فيه البطريركية مع السلطوية والفساد. إنه عنف مركب ومضاعف، ولا يمكن مواجهته إلا من خلال توسيع الوعي المجتمعي بهذه الظاهرة وتعزيز التضامن مع المدافعات عن حقوق الإنسان والدفاع عن حقهن الكامل في المشاركة في الشأن العام دون خوف أو تضييق.

من 20 فبراير إلى جيل زيد: كيف يتشكل الوعي الطبقي لدى جيل جديد من المناضلين الشباب

(حوار مع مناضلة شابة)

في ظل الاحتجاجات منذ حركة 20 فبراير، برز جيل شاب يناضل ويستمد وعيه الطبقي انطلاقًا من تجربته المباشرة مع القمع وتدهور الخدمات العمومية. ضمن هذا السياق، نستضيف في هذه المقابلة صفاء . أ شابة مناضلة في جمعية أطاك المغرب ومنخرطة في ديناميات جيل زيد ، وتشارك في أشكال التضامن مع عاملات وعمال سيكوم سيكوميك. من خلال تجربتها، تسلط الضوء على تشكّل الوعي الطبقي وسط الشباب، وعلى تقاطع النضال النسوي مع الدفاع عن الشغيلة والخدمات العمومية وبناء التضامن مع الطبقة العاملة.

عشتِ حراك 20 فبراير وأنتِ طفلة. كيفَ بدأ وعيك السياسي في تلكَ الفترة؟

نعم، عشت تجربة 20 فبراير، لكنني كنت طفلة بدون وعي سياسي، ولا فهم لسبب خروج الناس إلى الشوارع مطالبين بتعديل الدستور. لاحقًا، حين حاولت الاستيعاب، قيل لي إن من احتجّوا فعلوا ذلك كي أتمكن أنا وجيلي من أن نعيش بكرامة وحرية. ربما قيل لي هذا لأنني كنت صغيرة، لكن هذه الفكرة كتشفت لي معنى للتضامن أربطته بالحب. ربما لصغر سني لكن حتى اليوم عندما اتأمل أولئك الذين خاطروا بأنفسهم، وواجهوا الخطر، وتحدّوا السلطة، لا لأجل ذواتهم فقط بل من أجل ضمان مستقبل كريم لنا جميعًا، أجدني—حتى وأنا أحاول تجنّب رمنسنة الموضوع- أرى في ما فعلوه فعلَ حبّ؛ لقد أحبّوا الحياة، وأحبّوني، وأنا أبادلهم ذلك الحب.

لكن للإجابة عن السؤال من زاوية أكثر سياسية، أظن أن تشكّل وعيي السياسي بدأ حين تابعت بعض النقاشات حول مقاطعة الاستفتاء على الدستور أو التصويت بـ«لا». شعرتُ بالخوف وأنا أرى أشخاصًا يهمّونني مهدّدين بالقمع فقط لأنهم يمارسون حقًا يُقال أننا نملكه. أظن تلك التجربة ساهمت في صياغة ما أنا عليه اليوم، وغذّت رفضي للرقابة على الكلمات من جهة، وللمظاهر الفولكلورية التي تتبنّاها الدولة لتبدو ديمقراطية من جهة أخرى، ففي الواقع كانت الدولة تدفع باتجاه معيّن عبر آلة دعائية لا يملك الآخرون الوصول إليها. مقابل، تحذير كل من يعارض بأن استخدام المنصات المحدودة المتاحة لهم للتعبير عن آراء مختلفة قد يعرّضهم للمساءلة

أنت تنتمين إلى جيل زيد، هل بإمكانك التعريف بهذا الجيل: هل هو احتجاج شبابي عابر أم احتجاج لبناء وعي طبقي وسط الشباب الكادح؟

بوصفي شخصًا يميل بقوة إلى اليسار، أرى أن كل تجربة يُعيشها الفرد في ظل النظام القائم تشكّل حجرًا يُضاف إلى بناء الوعي الطبقي. الواقع المادي حاضر وماثل. ما ينقص في الغالب ليس الألم ولا الظلم، بل اللغة؛ المفردات التي تنسجم مع الجيل الذي يختبر هذه الوقائع. فإذا واصلنا الحديث بصيغ بعيدة عن عالمهم، فلن يكون بوسعهم التفاعل أو الرد، لأن الفهم نفسه يصبح معطّلًا.

يدرك شباب جيل Z 212 أننا نعيش حالة اضطهاد، ويستشعرون بشكل فطري موقعهم الطبقي. غير أنهم ليسوا كتلة واحدة متجانسة؛ بل يضمّون أفرادًا من طبقات اجتماعية متباينة، وبدرجات مختلفة من الوعي أو التكوين السياسي، إن وُجد. وقد أظهرت الحركة، رغم ما قد يبدو عليها من ضعف اليوم، أن هذا الجيل معنيّ ومهتم، لكنه يعبّر عن اهتمامه بطرق تختلف عن تلك التي اعتمدتها الأجيال السابقة.

في بداياتها، كانت مطالبها محدودة، وظنّت أن المطالب البسيطة، المصاغة بلغة مهذّبة والمرفقة بالورود، قد تفتح باب الإصلاح. لم يكن ذلك سذاجة أخلاقية، بل طورًا من أطوار النضج السياسي. أما اليوم، فقد بات واضحًا لهم أن الأمور لا تسير بهذه الطريقة. ولم يتأتَّ هذا الإدراك من مطالعة النظريات، بل من الاحتكاك المباشر بالواقع، حين كان ردّ النظام عنيفًا.

لا أدّعي أن لدي رؤية لما كان يمكن أن تحققه الحركة، لكني سأروي قصة شخص قابلته، دعونا نسمّه X، لم يسبق له المشاركة في أي احتجاجات من قبل. ومع ذلك، بدأ يظهر في احتجاجات عاملات وعمال سيكوم/ سيكوميك في مكناس تضامنًا معهم/هن. وفي الأسبوع الأول من الحركة، كان قد أدرك بالفعل قيمة التضامن وأهمية التقاطعية.

في إحدى المرات، حمل طلاب الجامعة المنتمون إلى الاتحاد الوطني لطلبة المغرب علم الاتحاد السوفيتي، فسألني لماذا يرفعون علم «الشيعة». كان الالتباس لغويًا فقط، إذ يتشابهان في العربية. بعد أسابيع، أصبح هذا الشخص نفسه من بين أكثر الأعضاء نشاطًا في مجموعة دعم السجناء السياسيين، وانضم إلى اللجنة المحلية لدعم السجناء السياسيين في مكناس. وكما هو الحال

من 20 فبراير إلى جيل زيد: كيف يتشكل الوعي الطبقي لدى جيل جديد من المناضلين الشباب (حوار مع مناضلة شابة)

في أي لجنة تضم شبابًا وممثلين سياسيين، كان يُتوقع من الشباب أحيانًا التزام الصمت، لكن في إحدى النقاشات مع ممثل حزب سياسي داخل اللجنة، وُصف هذا الشخص بالبيروقراطي، وقد استخدمت الكلمة في سياقها تمامًا!

لم أتشارك هذه القصة لطرافتها، رغم أنها كذلك، بل لأنها تصف تطور شخص من التضامن الشكلي مع عاملات و عمال سيكوم الى دعمهم-ن الفعلي، وتعلّم، واكتسب مفردات استخدمها في السياق الصحيح أفضل من كثيرين ممن يدعون النضال. و لو أُتيح للحركة أن تتطور، لو سُمح لها بالاستمرار، ربما بهذا الشكل من الفهم السريع الذي يتميز به الكثير من الشباب كنا سنتجاوز مطالبنا المباشرة لنصل إلى قضايا هيكلية أوسع، وربما لبنينا شيئًا أكثر استدامة، ووعيًا طبقيًا حقيقيًا، أو شيءً آخر. لكنه كان سيضع الكثيرين على الطريق نحو هذا الهدف.

داخل جيل زيد، كيف تترجمون خطابكم النسوي الطبقي في الميدان، خاصة عبر حضوركم وقفات عاملات سيكوم سيكوميك في مكناس؟ هل تعتبرون أن تحرر النساء مرتبط بتحرر الطبقة العاملة، وكيف تميزون خطابكم عن النسوية الليبرالية التي تكتفي بالمطالبة بمكاسب فردية داخل الرأسمالية؟

هذا السؤال حول النسوية في جيل Z يضع معايير عالية جدًا للحركة، انا شاركت في احتجاجات حركة جيل Z ويصدف انني نسوية. لم تكن الحركة تحمل مطالب واضحة مصنفة على أنها «للنساء». لكن ما أشعل فتيلها حقًا كانت المآسي التي تعرّضت لها النساء اللواتي توفين في مستشفى الحسن الثاني أثناء الولادة. هذه الوفيات ذكّرتنا بأن حياة النساء معرضة للخطر يوميًا في مستشفياتنا العمومية. حتى الشباب الذين كانوا يحملون آراء «معادية للنسوية» - وكان عددهم كبيرًا - أرادوا أن تلد النساء بأمان، وأن تكون المدارس قوية بما يكفي لتخفيف العبء عن الأمهات في المنزل، اللواتي يضطررن لتحمل المزيد من العمل غير المدفوع، بما في ذلك تعليم الأطفال وكل الأعمال غير المرئية الأخرى.

أرى أننا، من خلال الدفاع عن الخدمات العمومية، كنا ندافع عن النساء، سواء أدركنا ذلك أم لا. بالإضافة الى انه كانت هناك نساء في الشوارع، وقفن، وتعرّضن للاعتقال والمضايقات والإساءات والتحرش داخل المخافر... وأي حركة ترفع فيها النساء أصواتهن تحمل بالضرورة بعدًا نسويًا، حتى لو لم تقتصر مطالبها على حقوق المرأة.

نمت الحركة بقوة، لكن فقط إلى حد معين. في مرحلة ما، تم تقييد النقاشات لتجنّب أي موضوع "قد يثير صراعًا". وكانت قضايا النساء واحدة من هذه القضايا، الى جانب القضية الفلسطينية، فغابت. خارج إطار خادم الديسكورد، وجدت نفسي ضمن مجموعة صغيرة للنساء فقط، لم نكن نعرف أسماء بعضنا البعض. وكانت إحدانا تتولى المبادرة لضمان عودة الجميع من الاحتجاجات بأمان، دون تعرضهن لسوء. لكن هذا كان الحد الأقصى؛ فلم تشعر أي واحدة بالأمان لمناقشة أي شيء خارج خادم سيرفر جيل زيد 212. فظلت المجموعة نشطة فقط خلال الاحتجاجات العنيفة، ولم تتطور أبدًا إلى ما هو أبعد من ذلك.

أما بالنسبة للسؤال حول عاملات سيكوم، فقد تلاحم جيل Z معهن ليس من خلال التخطيط المسبق، بل عبر الاعتراف المتبادل بأننا واجهنا صراعات متشابهة، مثل القمع والتجاهل واستحالة سماع مطالبنا. ولا ننسى أنهم/هن أيضًا لا يستطعن/ون تحمل تكاليف المستشفيات ولا تكاليف مدارس أطفالهم. هذه التجربة المشتركة أسست للتضامن؛ فهمنا بعضنا البعض، ووقفنا إلى جانب بعضنا، ودعمنا بعضنا البعض.

ما لا أفهمه هو لماذا لم توحّد المدن الأخرى نضالاتها. نحن لم ننزل إلى الشوارع من أجل احتياجاتنا المباشرة، فمعظمنا شباب في بداية حيواتنا؛ الرعاية الصحية والتعليم تهم أساسًا كبار السن، أولئك الذين يدفعون الفواتير، ومن قد يموتون أثناء الولادة. فلماذا بدأنا بالتضامن، فقط لنرسم حدودًا تعزل حركتنا عن المعلمين والمحامين والأطباء — الأشخاص المرتبطين بمطالبنا — ثم توسعنا لاحقًا ليشمل جميع العمال ونحوّلها إلى حركة عامة للجميع؟ على الرغم من أن المطالب كانت متواضعة جدا، إلا أنها حملت إمكانات كبيرة لبناء جبهة قوية للدفاع عن الخدمات العامة.

في رأيي الشخصي، هذا القيد كان أحد أسباب توقف تطور الحركة. حتى عندما "تطورت" لاحقًا واعتمد جيل Z212 الوطني بأكمله بعض القضايا، تم فرضها من الأعلى، دون أي موافقة أو فهم حقيقي من الشباب/ات. ليس لدي اعتراض على الأشخاص الذين يديرون الخادم، لكن الادعاء بأن الحركة أفقية بينما يُركّز القرار والرقابة داخليًا بحجة الحماية، هو كذبة. فقدت الحركة أفقيتها في اللحظة التي أصبح فيها القرار مركزيًا والرقابة محكمة، وأصبح ذلك شكلاً جديدًا ولامعًا من البيروقراطية المفروضة بواسطة التكنولوجيا. وكان هذا النظام أيضًا سببًا في منع النقاش حول النسوية، بحجة أن "النسوية تثير الصراع".

أنا شخصيًا لم أسعَ لإقامة "غرفة نسوية"، لأن النسوية التي أمثلها كانت مدمجة بالفعل؛ يكفي بعض التحليل والفهم لرؤية أن نضالاتنا واحدة، وأن النساء هن الأكثر تأثرًا بفشل الدولة. عمومًا، غادرت محادثات الخادم عندما لم تعجبني طريقة إدارتها، وبدأت العمل مع أشخاص في الميدان، بعضهم كنت أعرفهم مسبقًا، ومعظمهم قابلتهم لأول مرة. شهدت صحوة نسوية في مكناس ضمن مجموعة صغيرة، حيث كانت الشابات يزرن العائلات ويدعمن أمهات السجناء السياسيين، وعلى الرغم من أننا لم نستخدم المصطلح "نسوية" أبدًا، كنا متفقات على أن العمل الفعلي أهم من اعطائنا خطاب طويل عن المساواة يُبث على التلفزيون الوطني. لم يستغرق الأمر وقتًا طويلًا حتى اتفقنا على أن النسوية الليبرالية التي تُصفّق لـ "تقدمية" الدولة، بينما الدولة نفسها تضطهدنا جميعًا، لا تمثلنا، ومن هنا انطلقنا.

بصراحة، أنا سعيدة تقريبًا لأنه لم يكن لدينا تيار نسوي ليبرالي داخل الحركة، لأنه لربما كُنّ سيطالبن على أن تكون الشرطيات وحدهن المسموح لهن بضرب واعتقال النساء في المظاهرات. وأنا أفضل ألا أتعرض للضرب مطلقًا.

عمال فندق أطلانتيد في أسفي: صمود ونضال ضد التشغيل الهش وتواطؤ الدولة (حوار مع نقابي)

اشتغل عمال فندق أطلانتيد بأسفي، التابع لـOCP Service، أكثر من 24 سنة من العمل بعقود مؤقتة تُجدَّد بشكل غير قانوني. ومؤخرا خاض العمال معركة نضالية إثر توقف الأجور على اثر تفويت الفندق. رغم وضوح الخرق، ظل ملفهم عالقاً بين الإدارات، وسط مماطلة وتسويف يكشفان تواطؤاً مكشوفاً لمصالح الدولة، التي امتنعت عن فرض احترام قانون الشغل.

في هذا الحوار مع محمد أمين الحو، نائب الكاتب للمكتب النقابي أفانتا ماروك بفندق اطلانتيد OCP Service المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نعود إلى تفاصيل هذا النزاع، وظروف العمل الهشة، وأشكال الاحتجاج التي خاضها العمال تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. إنها حلقة جديدة من معركة عمالية تؤكد أن انتزاع الحقوق يمر عبر التنظيم والصمود، في مواجهة الإدارة وتراخي أجهزة الدولة.

وفي هذا السياق، تتضح الحاجة المُلِحّة إلى التضامن العمالي ليس فقط على المستوى المحلي بين العمال المتضررين مباشرة، بل أيضاً على مستوى أوسع يربط بين مختلف المكاتب النقابية داخل القطاع الفوسفاطي، تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. فما جدوى وجود مركزية نقابية إن لم تكن قادرة على تنظيم التضامن، وتنسيق الجهود، وربط ملفات القطاعات المختلفة ببعضها، وبناء جسور تواصل حقيقية بين العمال في مواقع شتى؟

إن التضامن النقابي الفعّال يشكّل أداة أساسية للضغط والمواجهة، ويحوّل النضال الجماعي إلى قوة حقيقية لاسترداد الحقوق، وحماية المكاسب المكتسبة، وقطع الطريق على كل السياسات التي تهدف إلى استنزاف عرق سنوات الكدح الشاق وتجريد العمال من حقوقهم المشروعة. إن التضامن بين الفئات العمالية، وربط المعارك المحلية بالإضرابات والتحركات القطاعية ضرورة حتمية لضمان أن تُلبّى المطالب العمالية، وأن تتحوّل المطالب المعيشية والاجتماعية من شعارات إلى إنجازات ملموسة على أرض الواقع.

إننا نحن العاملات والعمال، منتجو الثروة الحقيقية في البلاد، مطالبون بتوحيد صفوفنا وتنسيق نضالاتنا، تماماً كما يفعل المشغلون، سواء كانت الدولة أو أرباب العمل الرأسماليون، عندما يتعلق الأمر بمصالحهم المشتركة. التضامن والتنسيق بين العمال هو السلاح الأقوى لضمان الحقوق والكرامة والعدالة الاجتماعية.

أنتم تعملون في فندق أطلانتيد بأسفي منذ أكثر من 24 سنة بعقود مؤقتة، هل يمكنكم تزويد القارئ/ة بفكرة شاملة عن سبب احتجاجاتكم وظروف عملكم الطويلة، بما في ذلك الأجور، الحماية الاجتماعية، حوادث الشغل...؟

نعم، اشتغلنا في هذا الفندق لأكثر من 24 سنة بعقود تتجدد كل ثلاثة أشهر بشكل آلي. والحال أن مدونة الشغل المغربية حصرت مدة المهمة المؤقتة في ثلاثة أشهر قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، على أن يتم بعد ذلك توظيف الأجير لدى المستعمل، وفقًا للمادة 501 من مدونة الشغل. ومع ذلك، استمرت عقودنا المؤقتة لسنوات طويلة في وضع يتنافى مع مقتضيات القانون.

كنا نأمل أن تكون هذه العقود المؤقتة خطوة أولى نحو تثبيتنا بشكل رسمي داخل هذا الكيان الكبير. لم يكن لدينا سوى الأمل في أن يتم الاعتراف بنا مستقبلًا، خاصة أننا كنا نقدم جهدًا كبيرًا وتضحيات مستمرة، ونعمل بتفانٍ وإخلاص حفاظًا على استمرارية المؤسسة وجودة خدماتها.

لكن مع مرور السنوات، بدأ ذلك الأمل يتحول إلى خيبة أمل. فرغم وعود مسؤولي فندق أطلانتيد بتثبيت العمال، سارت الأوضاع في اتجاه مغاير. بدأ

عمال فندق أطلانتيد في أسفي: صمود ونضال ضد التشغيل الهش وتواطؤ الدولة (حوار مع نقابي)

ذلك مع إغلاق الفندق خلال جائحة كورونا سنة 2020، ثم تفاقم الوضع بتقاضي العمال نصف رواتبهم دون أي توضيح أو قرار رسمي. كنا نظريًا «أجراء» كما تنص على ذلك مدونة الشغل، لكن واقع اشتغالنا كان يتنافى مع أبسط حقوق الأجراء، إلى حد الشعور وكأننا خارج أي حماية قانونية.

لقد اشتغلنا لسنوات طويلة دون الاستفادة من علاوة الأقدمية التي يكفلها لنا القانون، ودون عطلة سنوية مؤدى عنها، ودون تعويض عن الأعياد الوطنية والدينية، أو عن الساعات الإضافية. كما كنا محرومين من ورقة الأداء ومن بطاقة الشغل، في وضع هش لا يراعي الحد الأدنى من الحقوق والضمانات القانونية.

ما هي الخطوات النضالية التي قمتم بها للمطالبة بحقوقكم؟ كيف كانت استجابة مصالح الدولة ، لجنة البحث والمصالحة، المراسلات؟

الخطوات النضالية التي قمنا بها للمطالبة بحقوقنا:

عقدنا اجتماعًا بمندوبية الشغل بأسفي، تُوِّج بتوقيع محضر مؤرخ في 15/07/2024، تم فيه التأكيد على وجود خروقات عديدة، كما أقرت الشركة بأن الأقدمية تُحتسب لدى المستعمل، فندق أطلانتيد OCP Services.

بتاريخ 05/08/2024 وضعنا طلبًا لعقد لجنة البحث والمصالحة الإقليمية بعمالة أسفي. وبعد ذلك تم تكليف رئيسة الشؤون الاقتصادية بالعمالة بعقد اللجنة، دون جدوى. وفي الأثناء تم تفويت الفندق من فرع OCP Services إلى فرع SHB الشركة الفندقية بنكرير. ليُحال الملف لاحقًا إلى السيد الباشا، وبعد مفاوضات متعددة معه، تم استدعاؤنا من طرف رئيس الدائرة الثانية لحضور اللجنة بتاريخ 20/12/2024، غير أن الشركة والمستعمل OCP لم يحضرا، ولم نتوصل بأي محضر أو جواب في الموضوع.

تقدمنا بتذكير رسمي بطلب عقد اللجنة لدى عمالة أسفي.

تم عقد اللجنة بعمالة أسفي برئاسة السيد الكاتب العام السابق بتاريخ 05/02/2025، وهو نفس يوم الإضراب الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل (CDT) ضد قانون تقييد الإضراب. إلا أن المستعمل، فندق أطلانتيد OCP، رفض الحضور. وبعد خمس ساعات من الاجتماع، لم يتم التوصل إلى أي نتيجة، ولم يتم التطرق إلى خروقات الشركة التي طالبت بحضور المستعمل كطرف في النزاع، استنادًا إلى العقود المبرمة ودفتر التحملات. كما تم رفض تسليمنا محضر اللجنة إلى حدود الساعة، في خرق واضح للمادة 557 وما يليها من مدونة الشغل المغربي.

قمنا بتنظيم وقفة احتجاجية أمام عمالة أسفي يوم 12/02/2025، تحت قيادة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، للمطالبة بحل النزاع.

دخلنا في حوار مع ديوان العمالة دام قرابة ستة أشهر دون التوصل إلى أي حل.

قبل أربعة أشهر من الآن، تمت مراسلة السيد العامل من طرف الاتحاد الإقليمي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وكذا الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع أسفي، من أجل التدخل وإنصافنا.

نقابتكم منضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، هل تلقّيتم أي دعم أو تضامن من المجتمع المحلي، الجمعيات؟ كيف ترى هذا التضامن؟

نعم، تلقينا دعمًا من المجتمع المحلي و من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وهو تضامن يعكس الوعي الجماعي بقضايا العمل وحقوق العمال. يُعد هذا التضامن ركيزة أساسية في بناء مجتمع عادل ومتضامن، حيث تعمل مختلف الأطراف معًا لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

فندق أطلانتيد تابع للمكتب الشريف للفوسفاط ، هل هناك تنسيق أو تضامن مع باقي فئات كدش في المكتب الشريف للفوسفاط؟ وكيف تنظرون لهذا الأمر؟

نعم، عبّر المكتب النقابي لعمال الفوسفاط عن تضامنه ومؤازرته لنا من خلال مختلف المحطات النضالية التي خضناها، كما واكب ملفنا عبر تواصله مع الإدارة الفوسفاطية.

ويُعدّ التعاون والتضامن بين الإطارات النقابية خطوة إيجابية وأساسية لتعزيز وحدة الصف العمالي، بما يسهم في الدفاع عن مصالح العمال والتوصل إلى حلول عادلة ومنصفة.

كيف شاركت النقابة مركزيا في دعمكم؟ وهل وجدتم مرافقة من طرفها، سواء سياسياً أو قضائيا؟

كما قامت النقابة بدور مهم في دعم ملفنا عبر تحركاتها المركزية، إذ وجّهت عدة مراسلات رسمية، من أبرزها مراسلة وزير التشغيل من خلال ممثلها بمجلس المستشارين. ويعكس هذا الموقف مدى التزامها بالدفاع عن قضيتنا وحرصها على تتبعها على أعلى المستويات.

يشهد المغرب موجة إغلاقات في وحدات إنتاج عديدة، ما أدى إلى توقف صرف الأجور وارتفاع البطالة بين العديد من العاملات والعمال. في ظل وجود مبادرات للتضامن والتنسيق بينهم، هل فكرتم في الانضمام إلى هذه المبادرات؟

نعم، فكّرنا في الانضمام إلى مثل هذه المبادرات، غير أن الظرف حينها لم يكن مناسبًا، إذ كنا منخرطين في حوار مع مسؤولي السلطة المحلية الذين قدموا لنا وعودًا بإيجاد حل لملفنا، الذي لا يزال عالقًا بين أروقة العمالة.

أتوجه بجزيل الشكر والتقدير لجريدة المناضل المناضلة على متابعتها لملفنا، ودعمها الكبير لقضيتنا العادلة. إن اهتمامكم بقضايا العمال يعكس التفاني والحرص على تحقيق العدالة الاجتماعية. شكراً لكم على صوتكم الذي يظل مع العمال في مسيرتهم النضالية.

في مواجهة الهجوم النيوليبرالي: طلبة جامعة ابن طفيل يدافعون عن مجانية التعليم–مقابلة مع طالب من لجنة المعتقل

يوم 19 يناير 2026 خاض طلبة جامعة ابن طفيل نضالا في مواجهة الهجوم النيوليبرالي على التعليم الجامعي، في معركة تجسد الصراع الطبقي حول طبيعة الجامعة العمومية. فمشروع القانون 59.24، بما يفرضه من رسوم ويكرسه من خضوع لمنطق السوق، يهدف إلى تحويل التعليم من حق اجتماعي إلى سلعة.

إن ضرب مجانية التعليم لا يستهدف الطلبة كأفراد معزولين، بل يضرب أساسا أبناء الطبقة العاملة والفئات الشعبية الذين يشكل التعليم العمومي بالنسبة لهم قناة الارتقاء الاجتماعي الوحيدة. فحين تُفرض الرسوم، وتُقلَّص المنح، ويُترك السكن الجامعي والنقل والتغذية في حالة تدهور، فإن الهدف واضح: إقصاء الفقراء تدريجيا من الولوج إلى المعرفة، وإعادة إنتاج التراتبية الطبقية عبر بوابة الجامعة.

يعبر الإضراب الذي خاضه طلبة القنيطرة تحت لواء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب عن مقاومة جماهيرية لسياسة تفكيك التعليم الجامعي. كما أن ما تعرض له الطلبة من قمع يوم 19 يناير 2026 يندرج ضمن استراتيجية أشمل تروم فرض «الاستقرار» الضروري لتمرير إصلاحات، عبر تجريم الفعل النقابي .

تبرز إجراءات تطويق الجامعة والاعتقالات والمجالس التأديبية أن الهجوم على الجامعة العمومية جزء من استراتيجية أوسع لتفكيك الخدمات العامة، بما يتماشى مع منطق التقشف والخصخصة، ما يجعل الدفاع عن مجانية واستقلالية التعليم جزءا من نضال الطبقة العاملة ضد الهشاشة وتقويض الحماية الاجتماعية.

تكتسي هذه المقابلة، المنجزة مع رفيق من لجنة المعتقل، أهمية خاصة لأنها تنقل صوتا طلابيا من قلب المعركة دفاعا عن الجامعة العمومية المجانية في مواجهة السياسات النيوليبرالية التي تسعى إلى مزيد من تسليع التعليم الجامعي.

تؤكد تجربة طلبة جامعة ابن طفيل أن صون هذا الحق يمر عبر التنظيم الديمقراطي المستقل، وتوحيد النضالات داخل الجامعات، وتنسيق الجهود وفتح نقاشات مشتركة بين مختلف المواقع الجامعية، بما يعزز ردا طلابيا واسعا قادر على الدفاع عن المكتسبات وانتزاع المزيد منها.

1 - ما الذي دفعكم كطلبة لخوض الإضراب والمطالبة بحقوقكم في جامعة القنيطرة؟ كيف كان وضع الجامعة قبل الإضراب من حيث المشاكل التعليمية والاجتماعية التي تعانون منها؟

المعركة التي يخوضها طلبة جامعة ابن طفيل منذ بداية الموسم الجامعي تحت لواء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ليست معركة ظرفية، بل جاءت في سياق وطني يتسم بتنزيل مشروع القانون التخريبي 59.24 وما يحمله من ضرب لمجانية التعليم العالي واستقلالية الجامعة، خاصة عبر فرض رسوم التسجيل بالتكوينات الأساسية(إجازة، ماستر، دكتوراه) في إطار ما يسمى «التوقيت الميسر»، وخلق ما يسمى «مجلس الأمناء»، إلى جانب الإجهاز المتواصل على المكتسبات التاريخية وتدهور الخدمات الاجتماعية: السكن الجامعي، التغذية، النقل، والمنحة.

من جهة أخرى لا يمكن فهم هذه المعركة بمعزل عن سياق أعمق يتمثل في الحظر العملي المفروض على الاتحاد الوطني لطلبة المغرب منذ 1981. فبعد أن تعرض أوطم لحظر قانوني بين 1973 و1978 في سياق قمع شامل لليسار والحركة الديمقراطية، واسترجع مشروعيته القانونية بفضل نضالات جسيمة، اختار النظام السياسي أسلوبا قمعيا آخر أكثر التفافا وهو الحظر العملي.

وتجلى هذا الحظر في: إغلاق مقرات أوطم، ورفض الإدارات للحوار مع ممثلي الطلبة، وزرع جهاز الأواكس من داخل الجامعة لضرب التوجه الديمقراطي، وتلفيق التهم الجاهزة لتجريم العمل النقابي، والاعتقالات والمحاكمات السياسية للطلبة القاعديين منذ بروزهم النوعي سنة 1979، ودعم التيارات الأصولية الظلامية لضرب الهوية التقدمية والكفاحية لأوطم، وهو ما أدى إلى اغتيال رفاق مثل المعطي بوملي سنة 1991 وآيت الجيد محمد بنعيسى سنة 1993، زالتشهير بالمناضلين والمس بسمعتهم عبر أدوات إدارية وإعلامية.

نحن نتحرك داخل هذه الشروط المجحفة، ومعركتنا الأخيرة جاءت لتسلط الضوء مجددا على سياسة الحظر العملي، وتدينها أمام الرأي العام.

في هذا الإطار، يشكل نضال موقع القنيطرة امتدادا لتراكم طويل حافظت عليه الحركة الطلابية، خاصة بفضل الطلبة القاعديين التقدميين الذين راكموا تجربة ديمقراطية عميقة في تأطير الجماهير وصياغة الملفات المطلبية والدفاع عنها.

2 - متى بدأ الإضراب؟ وما الخطوات التي قمتم بها لتنظيمه؟ هل حاولت الإدارة التواصل معكم أو التفاوض، وكيف كانت ردودها؟

انطلقت المعركة بنقاشات قاعدية واسعة داخل الكليات والمدرجات ومواقع التواصل الاجتماعي. تمت صياغة ملف مطلبي شامل يعكس الحاجيات الآنية للجماهير الطلابية، وخيضت أشكال نضالية تدريجية: مسيرات احتجاجية، وقفات أمام رئاسة الجامعة، المطعم الجامعي، والحيين الجامعيين 1 و2. كما تم فتح عريضة مطلبية بشأن إلغاء رسوم التسجيل بالتكوينات الاساسية وقعت من طرف أزيد من 130 طالب وطالبة.

أعلن إضراب إنذاري شامل عن الدراسة يومي 25 و26 نونبر 2025 بخمس كليات ذات

في مواجهة الهجوم النيوليبرالي: طلبة جامعة ابن طفيل يدافعون عن مجانية التعليم–مقابلة مع طالب من لجنة المعتقل

الاستقطاب المفتوح بسلكي الإجازة والماستر، وكانت الاستجابة جماهيرية واسعة جدا. وفي ظل غياب أي استجابة من طرف رئاسة الجامعة وباقي الجهات المعنية، تم إعلان إضراب شامل من 1 إلى 6 دجنبر، ثم تمديده من 8 إلى 13 دجنبر.

عقد حواران بين اللجنة الأوطامية للحوار على مستوى الجامعة والرئاسة يومي 08 و13 دجنبر أسفرا عن وعود جزئية، وعلى أساسها تم تعليق الإضراب بسلك الإجازة مؤقتا مع الاستمرار في الماستر، لكن بعد تنصل الرئاسة من تنفيذ مخرجات الحوار، ونهجها لسياسة الهروب إلى الأمام وإغلاق باب الحوار تم استئناف الإضراب يوم 22 دجنبر.

وفي خطوة تعكس تعنت الإدارة، أعلنت الرئاسة بشكل انفرادي توقيتا قسريا لنهاية الدروس واجتياز الامتحانات بالإجازة دون حوار أو تعويض للحصص، كما تم توظيف بعض الاساتذة والموظفين للتشهير بالمناضلين والمس بسمعتهم ومصداقيتهم وتلفيق تهم لا تمت بصلة لفعلهم النضالي السلمي في محاولة لتكسير الإضراب الجماهيري. رغم ذلك، استمر الاضراب بسلك الماستر إلى غاية 10 يناير.

دام الإضراب أكثر من شهر في الإجازة وأكثر من شهرين في الماستر داخل جامعة تضم أزيد من 120 ألف طالب وطالبة، وقد حقق نجاحا والتفافا كبيرا نظرا لعدالة المطالب وراهنيتها.

3 - ماذا حصل يوم 19 يناير 2026؟ كيف تصفون قمع الطلبة في الجامعة وما تلا ذلك من حصار واعتقالات؟ ما أثر هذا القمع على نفسيتكم وعلى نشاطكم الطلابي؟ وهل ترون أن ما حصل في القنيطرة جزء من سياق أوسع لتسليع التعليم العمومي والسياسات النيوليبرالية؟

يوم 18 يناير تم الاعلان عن شكل احتجاجي رمزي تمثل في ارتداء الشارات الحمراء خلال الامتحانات للتأكيد على استمرار المعركة ورفض كل سياسات الإقصاء وكسر الارادة الطلابية.

لكن صبيحة يوم 19 يناير تم تطويق الجامعة بطلب من رئيسها، وإغراقها بعناصر البوليس السري، قبل التدخل القمعي العنيف في حق الجماهير الطلابية واعتقال العشرات من المناضلين والطلبة. وقد استنكرت الجماهير الطلابية هذا الانتهاك السافر لحرمة الجامعة وما رافقه من قمع وتنكيل، وأعلنت رفضها له عبر مقاطعة الامتحانات المبولسة بكلية العلوم، رغم الحصار والاعتقالات وأجواء العنف والترهيب. حيث أن عددا من الطلبة تم إرغامهم، بالعنف والتهديد، على دخول المدرجات والقاعات، في مشهد يعكس حجم الانتهاك الجسيم الذي طال الفضاء الجامعي وحق الطلبة في الاحتجاج السلمي.

تمت متابعة أربعة مناضلين في حالة اعتقال وعشرة في حالة سراح (من بينهم ثلاث مناضلات). ورغم تبرئة الجميع ابتدائيا من تهمة «العنف»، صدر حكم بشهرين نافذين وغرامة مالية في تهمة "الإهانة والتهديد" دون أي دليل مادي واضح.

وفي موازاة ذلك، أقدمت إدارة الجامعة على استدعاء 17 مناضلا ومناضلة من الاتحاد الوطني لطلبة المغرب إلى ما يسمى بالمجالس التأديبية، فقط بسبب انخراطهم في النضال السلمي والمشروع دفاعا عن مطالب طلابية عادلة. وهو ما يكشف تكامل الأدوار بين المقاربة القمعية خارج أسوار الجامعة، والمقاربة الإدارية العقابية داخلها، في محاولة لتطويق الفعل النضالي من كل الجهات.

ما جرى يوم 19 يناير كان تتويجا لمسار من التضييق الممنهج: من الحوارات الشكلية، إلى التنصل من الالتزامات، إلى التشهير، ثم القمع المباشر والمتابعات القضائية والعقابية. إنها محاولة واضحة لفرض منطق الردع بدل منطق الحوار، وكسر دينامية طلابية آخذة في الاتساع.

غير أن التجربة أثبتت أن مثل هذه الأساليب لا تنتج سوى مزيد من الوعي والالتفاف حول المعركة، لأن الطلبة يدركون أن استهداف المناضلين اليوم هو استهداف لحقهم جميعا في التنظيم والاحتجاج داخل الجامعة.

ما يجري هو امتداد لسياسة الحظر العملي على أوطم، فحين تعذر احتواء الحركة الطلابية وجرها إلى مسلسل المهادنة والاستسلام، تحول القمع إلى أداة مباشرة لتكسير المد النضالي، وشرطا ضروريا لتمرير مخططات تخريب الجامعة.

4 - ما موقفكم من فرض رسوم التسجيل في الماستر والدكتوراه، ومن مشروع القانون 59.24؟ كيف ترون مستقبل الجامعة العمومية في ظل هذه السياسات؟ وما هي مطالبكم الأساسية للجامعة وحرية الطالب؟

نرفض بشكل واضح فرض رسوم التسجيل في التكوينات الأساسية، لأن ذلك يشكل ضربا لمبدأ تكافؤ الفرص، ويفتح الباب أمام إقصاء أبناء الطبقات الشعبية من استكمال دراستهم العليا.

القانون 59.24 يشكل حلقة ضمن مسار يروم إعادة تشكيل الجامعة وفق منطق السوق، وضرب استقلاليتها وديمقراطيتها. فرض الرسوم، وتفكيك المكتسبات الاجتماعية، والتضييق على التنظيم الطلابي، كلها حلقات في مشروع واحد.

مطالبنا واضحة: جامعة عمومية مجانية وديمقراطية. وتحسين الوضع البيداغوجي والاجتماعي. واحترام حرية التنظيم والعمل النقابي الطلابي. وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإسقاط المتابعات.

فالنضال من أجل تحصين المكتسبات التاريخية للجامعة العمومية غير مفصول عن النضال من أجل رفع الحظر العملي على أوطم، وتثبيت حرية العمل النقابي والسياسي داخل الجامعة.

لا يمكن الحديث عن جامعة ديمقراطية في ظل تجريم إطارها النقابي العتيد.

5 - كيف كان دعم باقي الطلبة والأساتذة والجمعيات الحقوقية والهيئات السياسية؟ كيف يمكن تطوير هذا التضامن ليصبح أكثر تأثيرا؟ وما رسالتكم للشباب والطلاب في جامعات أخرى الذين يريدون الانخراط في هذا النضال؟ وكيف يمكن تعزيز مكتسبات الطلبة في الجامعة؟

في مواجهة الهجوم النيوليبرالي: طلبة جامعة ابن طفيل يدافعون عن مجانية التعليم-مقابلة مع طالب من لجنة ا لمعتقل

التضامن كان واسعا محليا ووطنيا. تم تشكيل لجنة للدعم والمطالبة بإطلاق سراح معتقلي أوطم القنيطرة وكافة المعتقلين السياسيين ضمت العديد من الهيئات والقوى الديمقراطية والتقدمية وهيئة الدفاع وعائلات المعتقلين السياسيين. نُظمت وقفات احتجاجية أمام المحكمة الابتدائية بالقنيطرة، وأمام البرلمان بالرباط، وعُقدت ندوات صحفية لتوضيح الخلفيات السياسية للاعتقالات والمتابعات، وللمطالبة بالإفراج الفوري عن المعتقلين وإسقاط كل المتابعات.

هذا الالتفاف يؤكد أن القضية ليست محلية، بل تمس حرية العمل النقابي والحق في التنظيم داخل الجامعة المغربية عموما.

معركة الحرية لازالت مستمرة، ولن تتوقف عند حكم ابتدائي جاهز أو محاكمة صورية.

التجربة التاريخية للحركة الطلابية، من المعركة الشبه وطنية لمقاطعة الامتحانات سنة 1989 إلى تجربة اللجان الانتقالية التي كانت قاب قوسين أو أدنى من عقد المؤتمر الاستثنائي لأوطم، تؤكد أن الوحدة على أرضية الكسب النضالي هي الطريق.

فالنضال من أجل تحصين الجامعة العمومية والحفاظ على مكتسباتها التاريخية غير مفصول عن النضال من أجل رفع الحظر العملي على أوطم وتثبيت حرية العمل النقابي والسياسي داخل الجامعة.

اليوم، المطلوب هو الوحدة على أرضية الكسب النضالي، واستنهاض الفعل الأوطامي على أسس ديمقراطية وكفاحية. القمع، الاعتقالات السياسية، التهم الواهية، والأحكام الجاهزة لن توقف مسيرة الحركة الطلابية.

فالحرية لا تعطى، الحرية تنتزع وهذه حقيقة علمها التاريخ لكل الشعوب المناضلة.

رسالتنا للطلبة في كل المواقع الجامعية واضحة: الدفاع عن الجامعة العمومية يمر عبر الاتحاد والنضال الجماهيري الديمقراطي، والتشبث بالعمل النقابي المستقل، وبناء وحدة نضالية صلبة قادرة على مواجهة مخططات التخريب الجامعي وانتزاع المكتسبات التاريخية.

وأي محاولة لإسكات صوت الطلبة لن تؤدي إلا إلى تعميم روح المقاومة داخل الجامعات المغربية.

-رفيق بنعيسى-

أين تكمن أهمية التاريخ بنظر الاشتراكيين

بقلم جيمس باتيه James Pâté

إن محاولة تطبيق الأفكار الاشتراكية بمعزل عن التجربة التاريخية للحركة، ودون فهم كيفية تكييفها مع الظروف الراهنة، تُعد من أكثر الأخطاء انتشارًا وخطورة بين الاشتراكيين.

«الماضي لا يموت أبدًا، بل لم يمضِ أصلًا.» — ويليام فولكنر، Requiem for a Nun

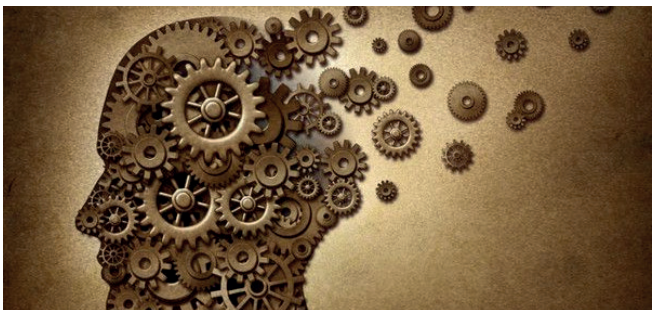

لماذا يولي الاشتراكيون اهتمامًا كبيرًا بقراءة التاريخ ومناقشته وكتابته؟

هناك سببان أساسيان لذلك. الأول أن تجاهل هذا الجهد يؤدي إلى طمس الحركات والتقاليد الراديكالية التي نستمد منها إلهامنا، ودفنها تحت تصورات عن الماضي تصوغها الطبقة الحاكمة ومؤسساتها.

كان هذا جوهر أطروحة والتر بنيامين في مقالته عام 1940 «عن مفهوم التاريخ». فقد كتب في الفقرة السادسة: «في كل عصر، لا بد من بذل محاولة لانتزاع التقاليد من الامتثال الذي يهدد بإغراقها». والمقصود بهذه التقاليد هو إرث الراديكالية والاشتراكية العمالية، أما الامتثالية فهي مختلف أشكال أيديولوجيا الطبقة الحاكمة التي تسعى لابتلاعها.

وإذا كان الماضي، كما قال فولكنر، لا يزال حاضرًا ولم يصبح شيئًا منتهيًا، فإنه يخضع لما أشار إليه ماركس في الإيديولوجيا الألمانية:»أفكار الطبقة السائدة هي الأفكار السائدة في كل عصر، أي أن الطبقة التي تمتلك السلطة المادية في المجتمع تمتلك في الوقت نفسه سلطته الفكرية».

لا يمكن معاينة التاريخ مباشرة كما لو كان منظرًا طبيعيًا واضحًا. إنه بناء ذهني يتشكل من بقايا الماضي: كلمات وصور وأصوات جرى

أين تكمن أهمية التاريخ بنظر الاشتراكيين

بقلم جيمس باتيه James Pâté

حفظها وسط تدفق الزمن. ولهذا السبب يسهل على أصحاب السلطة التلاعب به، فهم يمولون ويديرون المدارس والجامعات والمتاحف والمؤسسات التي لا تحفظ التاريخ فقط، بل تصنع رواياته وتعرضها على الجمهور.

ورغم أن النظام الرأسمالي يحتاج إلى قدر معين من الوعي التاريخي ليستمر، فإن الطبقة الحاكمة حريصة على أن تكون روايتها هي المهيمنة. ونتيجة لذلك، يُقدَّم التاريخ غالبًا باعتباره تاريخ العظماء فقط (وكان هؤلاء، حتى وقت قريب جدًا، من الرجال حصريًا) وإنجازاتهم.

تنتقد قصيدة برتولت بريشت «أسئلة عامل يقرأ». هذه النظرة إلى الماضي بسخرية لاذعة: من بنى طيبة ذات البوابات السبع ؟ في الكتب ستجد أسماء الملوك. فهل حمل الملوك كتل الاحجار ؟

تبدو بعض المدونات الصوتية التاريخية الشهيرة، مثل «Le reste est l'histoire» وكأنها تقدم سردًا شاملًا للماضي، لكنها في الواقع تركز دائمًا على قرارات وأفعال قلة من السياسيين والدبلوماسيين والمثقفين والفنانين والقادة العسكريين إلخ. أما العمال والفقراء، فيظهرون كجماعة مبهمة، تتلقى التأثيرات دون وعي، بينما يُنسب صنع التاريخ لمن هم في القمة.

وينسحب هذا المنظور حتى على تناول المؤرخين الرأسماليين للثورات العمالية. فعلى سبيل المثال، غالبًا ما تُقدَّم الثورة الروسية في التعليم المدرسي بوصفها نتاج أفكار خطيرة لقادة مثل فلاديمير لينين، بينما يُصوَّر الشغيلة الذين صنعوا الثورة على أنهم مجرد أدوات في أيدي البلاشفة. ثم يُختتم السرد بكارثة، بهدف ترسيخ فكرة أن أي محاولة تغيير جذري محكوم عليها بالفشل.

واصل بنيامين حديثه قائلًا: «المؤرخ الوحيد القادر على إظهار وميض الأمل في الماضي هو من يدرك أن حتى الموتى لن يكونوا في مأمن إذا انتصر العدو. وهذا العدو لا يتوقف عن الانتصار.»

كل من قرأ عملًا تاريخيًا عميقًا مثل تاريخ الثورة الروسية لتروتسكي سيفهم ما قصده بنيامين. فالسرد يجعل القارئ يعيش الأحداث وكأنه يسير إلى جانب شغيلة بتروغراد، يشاركهم آمالهم ومخاوفهم. ويدرك أن هؤلاء الشغيلة لم يكونوا ضحايا خداع القادة البلاشفة، بل دخلوا ساحة التاريخ بوعي، وأصبحوا طيلة حقبة أسياد مصيرهم الحقيقيين.

ومن المهم التنبيه إلى أن «العدو» عند بنيامين لا يعني فقط الأيديولوجيات الرأسمالية الصريحة كالفاشية، بل يشمل أيضًا الأشكال المختلفة من الامتثالية، بما فيها الاشتراكية الديمقراطية والإصلاحية والستالينية. فهذه الأخيرة هيمنت على الحركة الشيوعية العالمية بعد الثورة المضادة التي قادها ستالين في أواخر العشرينيات والثلاثينيات، والتي شملت تصفية عدد كبير من الماركسيين المبدئيين مثل تروتسكي، و حسب زعم البعض حتى بنيامين نفسه.

لم يكن النموذج الستاليني اشتراكيًا، بل شكلًا من أشكال رأسمالية الدولة، مصحوبًا بكل الأوهام الأيديولوجية لمجتمع طبقي شديد الانقسام. وقد أعاد هذا النموذج إحياء رؤية «الرجل العظيم» للتاريخ في أقصى صورها. ومن هنا جاءت أهمية عمل تروتسكي التاريخي، الذي سعى إلى إنقاذ الحقيقة التاريخية للثورة من التشويه الذي فرضه ستالين وأنصاره، بعد نفيه من روسيا عام 1929.

وليس مصادفة أن يصف الثوري الروسي فيكتور سيرج أواخر الثلاثينيات بأنها «منتصف ليل القرن». ففي ظل تهديد الفاشية والستالينية المزدوج لأوروبا، كان الخطر الحقيقي هو اختناق تقاليد الاشتراكية الثورية التي بلغت ذروتها بعد 1917. وكان تروتسكي وسيرج وبنيامين من القلة التي أدركت هذا الخطر، ورغم استمرار هيمنة الستالينية منذ الحرب العالمية الثانية حتى التسعينيات، فإن إرثهم لا يزال متاحًا للبناء عليه اليوم.

هكذا يصبح التاريخ الاشتراكي نوعًا من «إحياء الموتى»، وبمعنيين معًا: فهو ينقذ أحداث الثورات وحياة المشاركين فيها من النسيان والتشويه، وينقل في الوقت نفسه روحها الثورية إلى الحاضر، مولدًا شرارة أمل تُلهم النضال ضد الرأسمالية اليوم.

أفضل المؤرخين الاشتراكيين هم، في كثير من الأحيان، مثيرو قلاقل، يزعجون الطبقة الحاكمة عبر إعادة ربط الأحياء بالأموات. لكن هذا الدور وحده لا يكفي. فالتغيير يتطلب أيضًا فهمًا عميقًا لوسائل وأهداف السياسة الاشتراكية، أي لكيفية خوض الصراع من أجل مستقبل اشتراكي، وهو السبب الثاني الذي يجعل دراسة التاريخ ضرورة لا غنى عنها.

إن تاريخ الحركة هو الدليل العملي الوحيد المتوفر لدينا في مجال التنظيم الثوري والاستراتيجية. فالأفكار كثيرة، لكن قيمتها الحقيقية لا تُختبر إلا في الممارسة. وتجاهل هذا التاريخ، أو محاولة التطبيق دون الاستفادة منه، يُعد من أكثر الأخطاء شيوعًا بين الاشتراكيين.

تخيّلوا للحظة أن النظرية والممارسة الاشتراكية تشبهان فنًا قتاليًا. فتعلم هذا الفن يتطلّب الإحاطة بالقواعد والنظريات وتقنيات القتال السائدة، غير أنّ ذلك وحده لا يكفل النجاح. وهنا يحضر إلى الذهن شعار اتحاد البنّائين: «تصقلها المعركة». فلكي تكون متمكنًا من القتال، سواء في فنون القتال أو في السياسة الاشتراكية، لا بدّ من قدر من المعرفة والخبرة المتراكمة عبر مواجهات حقيقية. أن تكون «مصقولًا بالمعركة» حقًا يعني أن تخوض النضال مرارًا وتكرارًا، إلى أن تصبح حركاتك، وكذلك قدرتك على استباق تحركات خصمك وإحباطها، جزءًا من طبيعتك الثانية.

يُعدّ هذا أحد العوامل التي جعلت كبار المناضلين الثوريين في الماضي ثمرةً لفترات اشتداد الصراع الطبقي. ففي السادسة والعشرين من عمره، تولّى تروتسكي قيادة سوفييت سانت بطرسبرغ خلال الثورة الروسية عام 1905، بينما كانت روزا لوكسمبورغ، وهي في التاسعة عشرة، تقود الجناح الثوري في الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني، أقوى تنظيم عمالي في العالم آنذاك. ورغم ذلك، فإن معظم الاشتراكيين، في أغلب الأوقات، لا تتاح لهم فرصة صقل قدراتهم في خضمّ معارك طبقية حادّة كتلك التي اجتاحت

أين تكمن أهمية التاريخ بنظر الاشتراكيين

بقلم جيمس باتيه James Pâté

روسيا وأوروبا الغربية في تلك المرحلة. غير أنّ ما نستطيع القيام به هو دراستها والتعلّم منها.

يمكننا استيعاب الأفكار والاستراتيجيات التي تبنّاها اشتراكيون مثل تروتسكي في تلك الظروف، وفهم الكيفية التي تطوّروا بها مع تصاعد النضال، وكذلك ما أقدمت عليه الطبقات الحاكمة في مساعيها لاحتواء المدّ الثوري، ولماذا نجحت تلك المساعي، ولو مؤقتًا حتى عام 1917. وينبغي لنا، ما أمكن، استخلاص الدروس من مجمل المعارك الكبرى التي خاضتها حركتنا عبر التاريخ: من الثورة الروسية عام 1917، إلى ألمانيا بين 1918 و1923، فالثورة الإسبانية والحرب الأهلية في ثلاثينيات القرن العشرين، وكوبا في الخمسينيات، وتشيلي في مطلع السبعينيات، وغيرها كثير، قائمة لا تنتهي.

هنا في أستراليا، يتعيّن علينا تناول تاريخ الحركات الراديكالية والتنظيمات مثل عمال الصناعة في العالم (IWW) والحزب الشيوعي. فمن الضروري فهم الأسباب التي أدّت، في لحظة بلغ فيها احتمال الثورة ذروته–في سياق النضال ضد التجنيد الإجباري إبّان الحرب العالمية الأولى–إلى سحق الIWW وعجزها عن النهوض مجددًا. كما يجب التساؤل عن سبب إخفاق الحزب الشيوعي الأسترالي، رغم الفرص الكبيرة التي أتاحها الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية لتوسّع الشيوعية في البلاد، في ترسيخ نفسه، لينتهي به المطاف جناحًا يساريًا باهتًا داخل الحزب العمالي والبيروقراطية النقابية، اللذين اضطلعا لاحقًا بدور محوري في بلورة اتفاق الأسعار والدخل في ثمانينيات القرن الماضي.

وكما عبّر الملاكم مايك تايسون بقوله: «الجميع يملك خطة إلى أن يتلقّى ضربة في الوجه»، فإن التاريخ لن يكفّ عن توجيه الضربات إلى حركتنا في المستقبل المنظور. ولتحقيق تقدّم حقيقي نحو الاشتراكية عبر معارك طبقية قادمة، يتعيّن علينا أن نذهب أبعد بكثير من مجرّد التسلّح بالنظرية والبرنامج. فالاكتفاء بذلك يشبه دخول الحلبة بعد الاكتفاء بحفظ كتيّب إرشادات عن فنّ القتال. غير أنّه، ولحسن الحظ، إذا كنّا مستعدّين للانخراط الجاد في قراءة التاريخ ومناقشته وكتابته، فإن انتصارات الحركة الاشتراكية وهزائمها عبر الزمن تزوّدنا بكل ما نحتاجه لتحويل ومضات الأمل في الماضي إلى قوة نضالية صلبة من أجل الاشتراكية اليوم.

المصدر: https://redflag.org.au/article/why-history-matters-for-socialists/

لماذا يجب على اليسار إعادة التفكير في موضوع الأجيال

بقلم؛ هنريك كناري

يبدأ اليسار في التقدّم في السنّ حين يعجز عن استقطاب الشباب. أمّا اليمين المتطرّف فقد أدرك هذه الحقيقة مبكّرًا، فتمدّد داخل الشبكات، واستثمر اللغة الرقمية وروح التمرّد. إنّ استعادة هذه الحيوية لم تعد خيارًا، بل ضرورة ملحّة.

التيار الذي يُقصي معرفة الأجيال القديمة من المناضلين لا يمحو ذاكرتهم فحسب، بل يُعطّل أيضًا قدرتهم الراهنة على الفعل والكفاح. فصناعة القيادات تحتاج إلى زمن طويل، ولهذا تشكّل الأجيال الأكبر سنًا قاعدة أي إطار تنظيمي؛ إذ تختزن الخبرة السياسية، والتقاليد الأخلاقية والتنظيمية، والبرنامج التاريخي. ومن ثمّ، فمكانها ليس زاوية استشارية صامتة، بل موقع العضو الفاعل في قلب المعركة.

غير أنّ القاعدة ليست البناء كله. فالشباب هم من ينبغي أن يشيّدوا الجدران، ويفتحوا النوافذ، ويُنجزوا ملامح المبنى الحيّة. وكل تيار لا يحرص على تجديد أجيال قياداته التنفيذية محكوم بالتعثر والجمود. وقليل من الانقسامات التي شهدها اليسار مؤخرًا كان بعيدًا عن توترٍ بين الأجيال بأشكال مختلفة. إنّ مزج الأجيال داخل بنية واحدة ليس مسألة عفوية، بل فنّ دقيق وشرطٌ لازم لصحة الحياة الداخلية لأي تيار.

غير أنّ الصورة تختلف قليلًا حين نتناول البنية العامة للتنظيم. فالمنظمة التي تطمح إلى أداء دور تاريخي ينبغي، في المتوسط، أن تكون فتية. إن شيخوخة التيار ككل، وبقاء الفريق القيادي نفسه لسنوات طويلة على رأس الجهاز الحزبي، وتراجع حضور الشباب في هياكل التنظيم، وضعف الفاعلية داخل الأوساط الطلابية والشبابية، كلها مؤشرات مقلقة تستدعي الانتباه.

ليست المسألة رغبة ذاتية، بل شرطًا تفرضه ضرورات النضال. فما من حركة تاريخية كبرى إلا وكان للشباب فيها موقع الصدارة: من الثورة الروسية إلى احتجاجات الجيل Z الراهنة التي لم ينلها بحثٌ كافٍ من اليسار بعد، مرورًا بالثورة الكوبية، وثورة القرنفل، وأحداث مايو 1968، ومقاومة الديكتاتوريات في أمريكا اللاتينية، واحتجاجات السنوات الأخيرة في المنطقة والعالم، وصولًا إلى نضالات التضامن دفاعًا عن الشعب الفلسطيني، وغيرها كثير.

في عالم اليوم، حيث تتسع الفجوة بين الأجيال بفعل التسارع التكنولوجي، وتزايد هشاشة العيش، و«منصّة» الحياة اليومية، تكتسب هذه القضية طابعًا دراميًا. فأي تنظيم يعجز عن استقطاب الشباب - لا الطلاب فحسب، بل أيضًا المهمّشين، والفاعلين في الحركات الثقافية، وأبناء الطبقة العاملة، والشرائح الوسطى المتعلّمة - هو تنظيم بلا أفق.

إن داء «الحاضرية» ليس سوى جهل بالماضي وغفلة عن المستقبل الذي لا مفرّ منه. في المقابل، يسبق اليمين المتطرّف اليسار بأشواط في إدارة الشبكات الاجتماعية وإتقان اللغة الرقمية، فيما بقيت تجاربنا محدودة الأثر. كما أنّ تجديد قياداته بات واقعًا ملموسًا، مع

لماذا يجب على اليسار إعادة التفكير في موضوع الأجيال

بقلم؛ هنريك كناري

بروز وجوه جديدة وتنظيمات حديثة نسبيًا، وآلاف المؤثّرين المنتشرين عبر المنصّات، يجرّبون أشكالًا وأساليب متعددة. والاعتقاد بأن الفاشية مجرد بقايا تسويات قديمة وهمٌ كبير؛ ربما صحّ ذلك قبل سنوات، لكنه لم يعد كذلك اليوم. إن الوصول إلى الشباب ضرورة لا تقبل التأجيل. ولم يعد هناك متّسع للاطمئنان القديم إلى أن الحركة الطلابية يسارية بطبعها، وبالتالي فضاء طبيعي لنا.

هذه المعادلة بدأت تتبدّل فعليًا. فما يبدو اليوم اقتحامات متفرقة يقوم بها محرّضون داخل الجامعات العمومية قد يتحوّل غدًا إلى عمل بنيوي منظّم للفاشية. وإذا وقع ذلك، فستغدو الأمور أشدّ تعقيدًا بالنسبة إلينا.

الشباب محفز للنضالات

ليس الشباب طبقة اجتماعية ولا فئة سياسية أو أيديولوجية قائمة بذاتها؛ ففيهم الغني والفقير، الثوري والمحافظ. إنها ببساطة مرحلة من مراحل العمر. غير أن للحياة البشرية إيقاعات وآليات يمكن توقّعها نسبيًا عبر مختلف الثقافات، ولهذا يشكّل الشباب في كل المجتمعات القطاع الأكثر حيوية وحركة.

ومن ثمّ، ينبغي أن تراعي التحليلات الاقتصادية والاجتماعية وزن هذه الفئة. فالمجتمعات المتقدّمة في السنّ تميل إلى فقدان شيء من ديناميتها الاقتصادية والثقافية والسياسية والعسكرية. في المقابل، تستفيد المجتمعات الفتية مما يُعرف بـ«العائد الديموغرافي»، حين تتجاوز نسبة السكان في سنّ العمل نسبة غير النشطين (الأطفال وكبار السن)، بما يفتح آفاقًا واسعة للنمو والتجديد والابتكار.

ينبغي أن يوجّه ذلك أيضًا عمل المنظمات الاشتراكية. فقراءة الواقع السياسي مطالبة بأخذ حسّ الشباب وروحهم وموقعهم البنيوي وأوضاعهم في سوق العمل وإشكاليات التعليم والحركة الطلابية، فضلًا عن التحوّلات الثقافية المستجدّة في العالمين الواقعي والرقمي، بعين الاعتبار.

المسألة الجوهرية هي فهم الديناميات السياسية الخاصة بالشباب ودورهم الأعمق في المسار التاريخي للبلد، مع رصد مؤشرات الأزمة والتململ داخل هذه الفئة. فكون المرء شابًا ليست مجرد حالة عمرية، بل وضع له دلالاته وانعكاساته البرنامجية.

الشباب متحمّسون أيديولوجيًا

أي تنظيم سياسي لا ينهض بعمل فكري وأيديولوجي سيجد صعوبة كبيرة في مخاطبة الشباب. ففي أعمار 16 أو 20 أو 24 عامًا، تكون للأفكار مكانة أعمق مما هي عليه في سن الأربعين أو الخمسين. وغالبًا ما ترسم هذه الأفكار ملامح مشاريع الحياة والاختيارات المهنية والشخصية لدى الأجيال الجديدة. يكفي أن نستحضر ما كان للأفكار من وزن في تجاربنا نحن أبناء الأجيال الأكبر. لقد انخرطنا في النضال عبر صراع ملموس أو إضراب أو تحرك محدد، لكننا لم نختر أي تنظيم عشوائيًا؛ بل اخترنا الجهة التي جسدت بأفضل صورة تطلعنا إلى تغيير العالم. كان خيارنا مبنيًا على قناعات فكرية. وكل تنظيم يستبدل العمل السياسي الواقعي بشعارات مجردة مصيره التهميش. غير أن أي تيار لا يتناول قضايا الشيوعية والثورة والاغتراب والرأسمالية وسبل بناء مجتمع جديد لا يستحق أن يُوصَف بالاشتراكي.

أثناء قراءتنا لهذا المقال، كم شابًا سيلجأ إلى ChatGPT بحثًا عن المنظمة الأكثر ثورية واشتراكية وراديكالية؟ من هنا، فإن خوض المعركة الأيديولوجية في القرن الحادي والعشرين يقتضي الحضور الفاعل على الشبكات، وتحفيز النقاشات، والانخراط في الشأن العام، وإنتاج المحتوى المرئي. لم تعد اللقاءات التقليدية المباشرة كافية وحدها؛ فهي تظل ضرورية، لكنها لم تعد تفي بكل متطلبات المرحلة. نحن بحاجة ليس فقط إلى تعريف سياسي وتنظيمي، بل إلى وضوح أيديولوجي أيضًا.

يتطلع الشباب إلى تحدي العالم

تُعدّ المواقع النقابية، والمكاتب البرلمانية، والأطر «المؤسسية» للحياة اليومية المنظمة داخل الحركة الجماهيرية عناصر بالغة الأهمية؛ فهي تمنح النضال إحساسًا بالاستمرارية والثبات والقوة. وتمثل أدوات فعالة للغاية، خصوصًا في فترات التراجع وصعود الفاشية. غير أن أي تنظيم يكتفي بهذا الإطار المؤسسي سيجد صعوبات كبيرة في التواصل مع أكثر قطاعات الشباب جرأة واستعدادًا للنضال. لذلك، من الضروري الربط بين مختلف ساحات الكفاح. ومن يعرّفون أنفسهم كثوريين ينبغي أن يكونوا في مقدمة المواجهة خارج حدود المؤسسات.

لا حاجة لاختراع شيء جديد، ولا إلى البحث عن نموذج مثالي. فالصراع الطبقي زاخر أصلًا بالتحركات في الشوارع، وبالأفعال المباشرة، وبأشكال المقاومة النشطة؛ ويكفي أن نكون جزءًا حيًا منه. لكن الحضور وحده لا يكفي، بل ينبغي أن نكون الأكثر وعيًا داخله، وأن نقدّم لا تكتيكات نضالية فحسب، بل أيضًا آفاقًا واستراتيجيات واضحة.

الشباب يلتهمون العالم

ثمة فكرة متداولة تقول إن «الشباب لا يقرأون» و«الشباب لا يدرسون». ولتكوين رأي دقيق، نحتاج إلى إحصاءات جادة. غير أن الطريقة التي يُطرح بها هذا الادعاء غالبًا ما تجعله أقرب إلى ذريعة أيديولوجية تبرر عجز بعض الكبار عن بناء حوار بين الأجيال. نعم، يعيش الشباب في الفضاء الرقمي، وصحيح أنهم يقرأون أقل مما كنا نفعل. لكنهم في المقابل يستوعبون العالم من حولهم، ويتشربون الأفكار، ويستهلكون ما يُبث عبر الشبكات من خير وشر، كما فعلنا نحن بوسائل عصرنا.

يتابع الشباب الدروس والمحاضرات والدورات عبر الإنترنت، ويشاهدون المقاطع القصيرة والمحتوى التفاعلي والقصص. إنهم يريدون المعرفة، ويريدون الكثير منها، لكن وفق طريقتهم الخاصة، بروح جيلهم. أما نحن الأكبر سنًا، فكثيرًا ما ننظر إلى هذا الأسلوب الجديد في التفاعل مع العالم بشيء من التعالي، فنصمت بدل أن ننخرط. والحال أن الشباب في ذروة فضولهم الفكري؛ وهي فرصة ضيقة ينبغي اغتنامها، لأن كثيرين لا يحتفظون بهذه الحيوية ذاتها عندما يبلغون

لماذا يجب على اليسار إعادة التفكير في موضوع الأجيال

بقلم؛ هنريك كناري

الأربعين أو الخمسين.

يريد الشباب ما هو أبعد من السياسة

كتب تروتسكي عام 1923 في مقاله الشهير ضمن مجموعة «قضايا الحياة» أن «الإنسان لا يعيش بالسياسة وحدها». في ذلك النص اللافت، شدّد منظّم الجيش الأحمر على ضرورة أن يتواصل الحزب البلشفي مع الجماهير عبر مسارات تتجاوز السياسة الصرفة، مثل السينما، والثقافة، والاحتفالات الشعبية، ونوادي محو الأمية، وحتى الدعوة إلى العلمنة والتخلي عن الطقوس الدينية. كان كل مسار يستحق الجهد في سبيل بناء صلة مع شعب لا ينشغل بشؤون الدولة فحسب، بل بقضايا الحياة الإنسانية بأسرها. فالثورة الاشتراكية مثّلت يقظة شاملة للفرد، وكان من الضروري التعامل مع هذا البعد بكل وعي واهتمام.

وينطبق الأمر ذاته على الشباب، إذ يمكن النظر إليهم من زاوية ترسيخ الشخصية، وتشكّل الأذواق، واكتشاف الذات، والنمو النفسي. لذلك، فإن أي تنظيم يسعى إلى التواصل مع الشباب مطالب بأن يقدّم ما يتجاوز الخطاب السياسي وحده. ولا يعني هذا إنشاء دوائر مغلقة جديدة تلبي جميع احتياجاتهم. فالتنظيم السياسي لا يمكنه أن يحل محل العالم الواقعي. لكن من الضروري أن تتوافر داخل أوساط الشباب مساحات للفن والأدب والترفيه والدراسة خارج الإطار السياسي الضيق، بل وحتى للرياضة والعناية بالصحة.

«لا شيء مما هو إنساني غريب عني»، كما قال الكاتب المسرحي الروماني تيرينتيوس في القرن الثاني قبل الميلاد، وهي العبارة التي استعادها ماركس في رسالة إلى والده عام 1837 خلال مرحلته البوهيمية الحالمة. وهذه الفكرة بالغة الأهمية.

فصاحب «رأس المال» قضى شبابه بين الحانات الألمانية، يحتسي الجعة ويكتب الشعر لحبيبته جيني. من هذا المنطلق ينبغي أن نستلهم نموذجًا لشباب لا يقتصر حضوره على السياسة، بل يمنح أعضاءه وأنصاره إحساسًا أوسع بالانتماء. فالكنيسة تدرك أهمية ذلك جيدًا، إذ تقدم لأتباعها ما هو أكثر من العقيدة وحدها. ونحن أيضًا مدعوون إلى أن نفعل الشيء نفسه.

يريد الشباب، ومن حقهم، مساحة خاصة

كثيرًا ما يُنظر إلى الشباب داخل المنظمات الاشتراكية باعتبارهم «قطاعًا» كسائر القطاعات، بينما يفترض أن يشكّلوا محورًا أساسيًا في مشروع البناء العام للحركة. فكم من قيادات الجيل الأقدم تكرّس جهدًا حقيقيًا لمساندة الشباب؟ المسألة لا تتعلق بإرسال أشخاص في الثلاثينيات أو الأربعينيات إلى الجامعات لعقد لقاءات عابرة في القاعات الطلابية، بل بتوفير دعم سياسي وأيديولوجي وتنظيمي متين للكوادر التي تضطلع بهذه المهام.

كما أن إشراك ممثلي الشباب في الهيئات القيادية لا يعدو أن يكون خطوة أولى. المطلوب هو تعميق تكوينهم عبر الدورات والمعسكرات، ومناقشة وثائقهم وبرامجهم في أعلى مستويات القيادة. وينبغي تخصيص جزء معتبر من ميزانيات المنظمات للعمل الشبابي. إن الاهتمام بالتأهيل المهني الطويل للشباب الذين لم يلتحقوا بعد بسوق العمل أمر مهم ومقدّر، لكنه لا يغني عن استثمار واسع ومركّز في هذا المجال. ولدينا بالفعل تجارب قيّمة يمكن الاستفادة منها؛ علينا دراستها ومناقشتها بجدية.

المستقبل لهم

وصف المؤرخ بيير بروي مسار بناء الحزب البلشفي بأنه تعاقب لموجات جيلية أخذت تتدفق إلى الفصيل اللينيني منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى عام 1917. وفي كل موجة، كان الشباب يشكلون الطليعة. بالنسبة إليهم جميعًا، بدا لينين دائمًا أكبر سنًا؛ ومع ذلك، لم تستند مكانته إلى سلطة كاهن أو ضابط، بل إلى مكانة معلم ورفيق، مدرس ومحارب مخضرم - حتى إن كثيرين لقبوه بـ«الشيخ» - يحظى بالإعجاب لصفائه الذهني ونزاهته، وبالاحترام لخبرته ومعرفته.

ومع ذلك، فقد أتيحت للينين نفسه، في شبابه، فرصة العمل إلى جانب أعلام الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية مثل بليخانوف، وأكسلرود، وفيرا زاسوليتش، وبوتريسوف خلال المرحلة اللندنية لصحيفة «إيسكرا» في مطلع القرن العشرين. لقد كانت أعمق ثورة في التاريخ ثمرة لقاء وتفاعل خلاق بين الأجيال.

والأمر ذاته ينطبق على ثورات أمريكا اللاتينية؛ فلا يمكن تصورها من دون الدور الحاسم للشباب، إذ لم تقم أي ثورة في التاريخ من دونهم. لذلك ينبغي للاشتراكيين أن يتعاملوا مع استقطاب الشباب باعتباره مسألة مصيرية، خيارًا استراتيجيًا على كل المستويات، لا لمصلحة تنظيم بعينه فحسب، بل لمستقبل البلد بأسره. لقد كان الغد دائمًا بأيديهم، وسيظل كذلك، وهم من سيصوغونه وفق رؤيتهم. دورنا أن نهيئ لهم المساحة. ففي النهاية، تتمثل المهمة الجوهرية لكل جيل في أن يكون جسرًا يعبر عليه الجيل الذي يليه؛ تلك هي دينامية الحياة ذاتها.

https://jacobinlat.com/2025/11/por-que-la-izquierda-necesita-volver-a-pensar-/la-cuestion-generacional